

التقرير السنوي

٢٠١٩

٢٠٠

١٩٥٠

١٩٠٠

١٨٥٠

المتوسط السنوي لدرجات الحرارة في العالم من عام ١٨٥٠ إلى عام ٢٠١٩
(تصميم الغلاف: <https://showyourstripes.info>)

التقرير السنوي

٢٠١٩



منظمة الأمم المتحدة
للتنمية الصناعية

فيينا، ٢٠٢٠

تقرير اليونيدو السنوي ٢٠١٩

© اليونيدو ٢٠٢٠. جميع الحقوق محفوظة.

صورة الغلاف الداخلي: (https://showyourstripes.info)
Graphics and lead scientist: Ed Hawkins, National Centre
for Atmospheric Science, جامعة ردينغ, ومصدر البيانات من
Berkeley Earth, NOAA, UK Met Office, MeteoSwiss, DWD,
Institute for Environmental Analytics

هذا المنشور من إنتاج: قسم اللغة الإنكليزية والمنشورات والمكتبة،
مكتب الأمم المتحدة في فيينا.

الورق المستخدم للصفحات الداخلية لهذا المنشور حائز على تصديق
مجلس رعاية الغابات (نظام تسلسل العهدة) وبرنامج اعتماد
الشهادات الحرجية (نظام تسلسل العهدة).

النص الكامل للتقرير متاح على الإنترنت في الموقع التالي:
www.unido.org
ISSN 1020-7708
Distribution: GENERAL
IDB.48/2-PBC.36/2 2020
Original: ENGLISH
ARABIC

التذييلات (متاحة على الإنترنت في الموقع التالي: www.unido.org)

الإحصاءات التشغيلية • المشاريع الموافق على تمويلها من
التبرعات • المساعدة التقنية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً • الأموال
المتاحة للبرامج • برنامج الشراكات القطرية • تعيينات أصحاب
اتفاقات الخدمة الفردية • الاتفاقات والترتيبات الأخرى التي
أبرمتها اليونيدو في عام ٢٠١٩ • العروض الإيضاحية/الحلقات
الدراسية الترويجية القطرية التي نظمتها مكاتب ترويج الاستثمار
والتكنولوجيا في عام ٢٠١٩ • التمثيل الميداني • استعراض عام
للقدرة العاملة لدى اليونيدو • الإحصاءات الصناعية

هذه الوثيقة صادرة دون تحرير رسمي من جانب الأمم المتحدة.
ولا تنطوي التسميات المستخدمة في هذه الوثيقة ولا طريقة عرض
المادة التي تتضمنها على الإعراب عن أي رأي كان من جانب أمانة
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بشأن المركز
القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة
فيها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها، أو نظامها الاقتصادي
أو درجة تطورها. والتسميات من قبيل "متقدمة"، أو "صناعية"،
أو "نامية" يُقصد منها البُسر الإحصائي ولا تعبر بالضرورة عن
حكم على المرحلة التي بلغها بلد أو منطقة ما في مسيرة التنمية.
ولا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أنها تحظى بتأييد
اليونيدو.

تفي صيغة التقرير السنوي هذه بالمتطلبات الخاصة بتقارير
المنظمة التي ينص عليها قرار الجمعية العامة ٧١/٢٤٣ المتعلق
بالاستعراض السياساتي الشامل الرباعي السنوات للأنشطة
التشغيلية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
وإطار اليونيدو البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٨-٢٠٢١، الذي
أحاط به المؤتمر العام علماً في قراره م ع-١٧/ق-١.

جميع المبالغ المالية المذكورة في التقرير مقومة بدولار الولايات
المتحدة، ما لم يرد خلاف ذلك. والإشارات إلى "أطنان" تعني أطناناً
مترية، ما لم يرد خلاف ذلك.

جميع حقوق الصور محفوظة © لصالح الجهات التالية: Adobe
Stock, Marcel Crozet, ESA, Global Environment Facility,
IFPRI/Svetlana Edmeades, Istock.com, Sergey Nivens,
Reyoh Photography, The NounProject.com, UNIDO, UNIS,
UN Photo/Manuel Elias, UN Women/Ryan Brown, UN
Women/Joe Saad, Rod Waddington

المحتويات

iv	تمهيد من المدير العام
v	اليونيدو يابجاز
1	الأنشطة العالمية لتعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة
2	تقديم التقارير إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى
3	إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية
3	المشورة والبحوث بشأن السياسة الصناعية
4	الإحصاءات
4	مشاركة اليونيدو في آلية تيسير التكنولوجيا
4	التواصل مع مجموعة العشرين
9	تعزيز المعارف والمؤسسات
11	النطاق وردود الفعل والمعارف والقدرات
11	حفز التغيير السلوكي لتمكين التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة
15	تحقيق الرخاء المشترك
16	الأعمال التجارية الزراعية والتنمية الريفية
17	النساء والشباب في الأنشطة الإنتاجية
18	الأمن البشري وإعادة التأهيل بعد الأزمات
25	النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية
26	الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة
28	القدرات التنافسية التجارية ومسؤولية الشركات
30	تنمية مهارات ريادة الأعمال
35	حماية البيئة
36	الإنتاج الصناعي المتَّسم بالكفاءة في استخدام الموارد وبقلة انبعاثات الكربون
39	سبل الحصول على الطاقة النظيفة من أجل الاستخدام الإنتاجي
43	تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف
49	الآفاق الإقليمية
50	أفريقيا
52	المنطقة العربية
54	آسيا والمحيط الهادئ
65	أوروبا وآسيا الوسطى
58	أمريكا اللاتينية والكاريبي
61	الأولويات الشاملة لعدة قطاعات
62	المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
63	الشراكات والتعاون فيما بين بلدان الجنوب
65	إدارة خدمات اليونيدو
66	التمويل والتبرعات المالية
68	الموظفون
68	مراقبة الجودة واعتماد البرامج
69	التقييم والرقابة الداخلية
69	الخدمات القانونية
70	خدمات تكنولوجيا المعلومات
70	المشتريات
70	إدارة المباني
71	المرفق: الإطار المتكامل للنتائج والأداء
74	المستوى ١: سياق التنمية الصناعية العالمية
77	المستوى ٢: النتائج القطرية والعالمية المحققة بدعم من اليونيدو
79	المستوى ٣: العروض البرنامجية وفعالية إدارة البرامج
83	المستوى ٤: الموارد التنظيمية والكفاءة
86	المختصرات
87	هيكل اليونيدو التنظيمي

تمهيد من المدير العام



مثل اعتياد إعلان أبو ظبي في الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر العام لليونيدو في تشرين الثاني / نوفمبر نقطة بارزة في عام ٢٠١٩ ومعلماً رئيسياً للمنظمة. وكان إعلان ليا لعام ٢٠١٣ قد جدد ولاية اليونيدو وحدد التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة ووضع الأساس للهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة. وجاء إعلان أبو ظبي ليعيد تأكيد الولاية الواضحة للمنظمة ويعطي توجيهات بشأن كيفية المضي قدماً في العقد الأخير من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد أبرزت الدول الأعضاء ما تضطلع به اليونيدو من أدوار منها كمنبر لتعاون القطاع الخاص وكميسر في الثورة الصناعية الرابعة.

وقد بات من الواضح أكثر من أي وقت مضى أن تغير المناخ والتنمية الشاملة والمستدامة يمثلان أكثر مجالات العمل إلحاحاً في عصرنا الحالي. فقد كانت السنوات من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩ هي الأكثر حرارة على الإطلاق. ونزول الشباب في جميع أنحاء العالم إلى الشوارع والأحوال الجوية القاسية والكوارث الطبيعية تذكرنا بالطابع الملح لأزمة المناخ التي تترك أكبر الضرر على أفقر الناس. والقضية الحاسمة الأخرى في عصرنا هي استمرار الفقر المدقع وتفاقم عدم المساواة فيما بين البلدان وداخلها.

وكما أن هذه التحديات الرئيسية مترابطة، فإن حلولها مترابطة هي أيضاً. والتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة جزء هام من الحل، وما تتركه من آثار إيجابية على تهيئة فرص العمل وتوليد الدخل وتحقيق النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي واضحة للعيان. وفي الوقت نفسه، تؤدي الصناعة دوراً هاماً في التصدي لأزمة المناخ من خلال استخدام الموارد على نحو أكثر استدامة فضلاً عما تقدمه من حلول مبتكرة ومستدامة في مجال الطاقة يمكنها أن توفر فرص عمل خضراء.

وتعكف اليونيدو، بصفتها منظمة الأمم المتحدة المكلفة بالتصدي لتحديات التنمية المعقدة من خلال تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، على تحسين أثر أنشطتها

الرامية إلى الحد من الفقر وعدم المساواة مع حماية البيئة. ولا نزال، بفضل الدعم المالي والسياسي القوي الذي نحظى به من الدول الأعضاء ومن شركائنا، ملتزمين بقيم الكفاءة والفعالية والتوجه نحو تحقيق النتائج والشفافية.

ونحن نرفع التقارير عن الإنجازات التي حققناها في عدة مجالات في عام ٢٠١٩ وعن التقدم الذي أحرزناه في النهوض بالهدف الإداري المتمثل في "التكامل والتوسع". ويعد برنامج الشراكة القطرية مثلاً بارزاً في هذا الصدد، حيث ينسق مختلف مصادر الموارد للنهوض بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وغيرها من أهداف خطة عام ٢٠٣٠. وبينما نحرز البرمجة والتنفيذ تقدماً جيداً في المرحلة التجريبية من برامج الشراكات القطرية، نجد أن محفظة تلك البرامج قد توسعت لتصل إلى ١٠ بلدان خلال عام ٢٠١٩، بما في ذلك عملية دعم أهداف التصنيع في رواندا وزامبيا وكوت ديفوار ومصر.

وقد كان عام ٢٠١٩ عاماً مهماً لليونيدو بوصفها الوكالة الرائدة للعقد الثالث للتنمية الصناعية في أفريقيا. فخلال العام الذي عقد فيه مؤتمر طوكيو الدولي السابع المعني بالتنمية في أفريقيا، وفي ظل رئاسة اليابان لمجموعة العشرين التي واصلت العمل المتعلق بالتنمية الصناعية في أفريقيا، دعونا إلى إجراء تحول هيكلي وتصنيع مستدام في القارة الأفريقية. وبالتوازي مع الجهود الرامية إلى المضي قدماً في تنفيذ العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا، اعتمدت أيضاً في عام ٢٠١٩ استراتيجية الدول الجزرية الصغيرة النامية لفترة ٢٠٢٥-٢٠١٩ وإطار اليونيدو الاستراتيجي للشراكة مع البلدان المتوسطة الدخل.

ومن حيث حجم الخدمات المقدمة، يسرني إبلاغكم بأن قيمة مجموع أنشطة التعاون التقني التي اضطلعنا بها بلغت ١٩٠,٣ مليون دولار في عام ٢٠١٩، ويتجاوز هذا المبلغ بكثير متوسط السنوات الخمس الماضية. وفي الوقت نفسه، سجلنا تبرعات لتنفيذ البرامج قدرها ١٥٤,٧ مليون دولار، مصدر أكثر من

ثلثها من المانحين الحكوميين والاتحاد الأوروبي. ولزيادة توضيح مساهمة اليونيدو في النتائج الإنمائية وما تتركه من أثر غير الأرقام المالية، تستخدم هذه الطبعة من التقرير السنوي مؤشرات جديدة للأساس المرجعي للإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء. وإنني لأقدر حقاً الدعم المستمر الذي تقدمه دولنا الأعضاء وشركاء التمويل، فضلاً عن الثقة التي يضعها شركاؤنا في المنظمة. ولقد سررت بملاحظة روح التعاون والدعم القوية لدى المشاركين في الدورة الأخيرة للمؤتمر العام، حيث تمت الموافقة على البرنامج والميزانيتين لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ وسائر القرارات والمقررات الهامة.

وعندما أنظر إلى العام الماضي، أشعر بالتفاؤل إزاء التطورات والإنجازات الإيجابية العديدة. ولكنني أدرك في الوقت نفسه أن عملاً كثيراً ما زال أمامنا لتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وجعل كوكبنا مزدهراً وصحياً يمكن فيه لجميع الناس أن يعيشوا حياة منتجة ومفعمة بالحياة، ولا يتخلف فيه أحد عن الركب.

لي يون، المدير العام لليونيدو



اليونيدو بإيجاز



أمكن خفض ٤٩ مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون وأكثر من ٩٠.٠٠٠ طن من الملوثات بفضل مساهمة اليونيدو في عام ٢٠١٩.



بلغت قيمة أنشطة التعاون التقني المنفذة في عام ٢٠١٩ ١٩٠,٣ مليون دولار.



نفذت مشاريع في ١٢٥ بلداً في عام ٢٠١٩



١٥٤,٧ ملايين دولار صافي التبرعات في عام ٢٠١٩ من أجل تنفيذ المشاريع، حيث تبلغ قيمة حافظة المشاريع قيد الإعداد ٥٨٦,٦ مليون دولار.



تشارك اليونيدو في ٨١ فريقاً قطرياً للأمم المتحدة (٢٠١٩)



لدى اليونيدو مكاتب لترويج الاستثمار والتكنولوجيا في تسعة أماكن (بون، بيجين، روما، سول، شنغهاي، طوكيو، لاغوس، المنامة، موسكو). هناك مراكز إقليمية للطاقة المستدامة في ثمانية مواقع وهي: (براي بريدجتاون وسان سالفادور والقاهرة وكاتماندو وكامبالا ونوكوالوفا ووندهوك) وتبرم اليونيدو شراكات مع ٦٥ مركزاً من المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف التابعة للشبكة العالمية للإنتاج الأنظف والمتّمس بكفاءة استخدام الموارد.

لدى اليونيدو، علاوة على مقرها الكائن في فيينا، مكاتب اتصال في بروكسل وجنيف ونيويورك.

وتتألف شبكتها الميدانية من ٤٨ مركزاً إقليمياً ومكتباً إقليمياً وقطرياً، تغطي ١٥٦ بلداً.

لجنة البرنامج والميزانية



يجتمع ٢٧ عضواً مرة كل عام ستعقد الدورة العادية المقبلة ١٦-١٥ حزيران/يونيه ٢٠٢٠

مجلس التنمية الصناعية



يجتمع ٥٣ عضواً مرة كل عام ستعقد الدورة العادية المقبلة ٢٥-٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠

المؤتمر العام

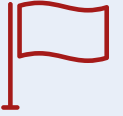


تجتمع كافة الدول الأعضاء مرة كل سنتين ستعقد الدورة العادية المقبلة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١

أنشئت اليونيدو في عام ١٩٦٦، وأصبحت وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة في عام ١٩٨٥



لدى المنظمة، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، ١٧٠ دولة عضواً.



www.unido.org/member_states

لي يون

هو المدير العام لليونيدو منذ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وأعاد المؤتمر العام تعيينه مديراً عاماً لفترة ثانية مدتها ٤ سنوات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.



٨٤,١ مليون يورو ميزانيتها اليونيدو العادية والتشغيلية (النفقات) في عام ٢٠١٩.



٤٣٪ موظفات ٥٧٪ موظفون



يعمل لدى اليونيدو

٦٧١ موظفاً إلى جانب ٤٢٦ استشارياً بموجب عقود اتفاقات الخدمة الفردية من ١٣٩ بلداً (في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩).

بلغت مساهمات اليونيدو في نظام منسقي الأمم المتحدة المقيمين، التي وافقت عليها الدول الأطراف، ٧٨٩ ٨١٧ دولار لعام ٢٠١٩، و ٦٣٧ ١٢١ دولار لعام ٢٠٢٠.



التصنيع في أقل البلدان نمواً بطيء جداً بحيث لا يمكن تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠، إذ تبلغ القيمة المضافة الصناعية للفرد في أقل البلدان نمواً ١٣٢ دولاراً، في حين أنها تبلغ ٥٤٦٩ دولاراً في الاقتصادات الصناعية

كان عام ٢٠١٩ ثاني أكثر الأعوام حرارة على الإطلاق منذ عام ١٨٥٠

يعيش أكثر من ٧٣٦ مليون شخص في فقر مدقع، منهم ٤١٣ مليون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أقل البلدان نمواً ٤,٨ في المائة سنوياً (٢٠١٠-٢٠١٧)، وهو أدنى من الهدف المحدد بنسبة ٧ في المائة

تستخدم البلدان النامية 5 أضعاف الموارد التي تستخدمها البلدان الصناعية للحصول على نفس الناتج الاقتصادي

يعيش ٨٤٠ مليون شخص بدون كهرباء، معظمهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

بعض التحديات الإنمائية التي تواجه العالم

أهداف التنمية المستدامة

يتمثل الهدف الرئيسي في

تعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة

في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية



التعاون التقني

- توفير الخدمات التحليلية والخدمات الاستشارية المتعلقة بالسياسات
- الوظائف المعيارية والأنشطة المتعلقة بالمعايير والجودة
- عقد الاجتماعات بشأن نقل المعارف والشراكات والربط الشبكي

قائمة أهم الشركاء الممولين لبرامج ومشاريع اليونيدو في عام ٢٠١٩ (بالملايين)

الاتحاد الأوروبي	\$ ٢٥,٢
مرفق البيئة العالمي	\$ ٢٨,٢
بروتوكول مونتريال	\$ ١٦,١

اليابان	\$ ١٦,٨	سويسرا	\$ ٩,٢	إيطاليا	\$ ٨,٧	السويد	\$ ٧,٦	الصين	\$ ٥,٥	ألمانيا	\$ ٤,١	النرويج	\$ ٣,٠	النمسا	\$ ١,٩	المغرب	\$ ١,٧	جمهورية كوريا	\$ ١,٧
---------	---------	--------	--------	---------	--------	--------	--------	-------	--------	---------	--------	---------	--------	--------	--------	--------	--------	---------------	--------

برنامج الشراكة القطرية:

مرحلة البرمجة الاستهلاكية

كوت ديفوار	إثيوبيا
مصر	السنغال
راوندا	بيرو
زامبيا	المغرب

مرحلة البرمجة

كمبوديا	قيرغيزستان
---------	------------

مرحلة التنفيذ

إثيوبيا	السنغال	بيرو	المغرب
---------	---------	------	--------

تحقيق الرخاء المشترك • الأنشطة الإنتاجية والوظائف اللائقة • توليد الدخل
عدم تخلف أحد عن الركب

القيمة المضافة للمنتجات الزراعية • كفاءة استخدام الموارد • تخفيف خسائر ما بعد
الحصاد • الأمن الغذائي • السلامة الغذائية

الحد من التلوث • الصحة والسلامة • الإنتاج المحلي
للأدوية الأساسية

التدريب التقني والمهني • ثقافة تنظيم المشاريع • المعرفة من أجل العمالة
توفير فرص العمل اللائق للشباب

المساواة بين الجنسين • تمكين المرأة • مباشرة المرأة للأعمال الحرة • الحصول على
الموارد • تكافؤ فرص الدخل

نقل التكنولوجيات • أفضل الممارسات • الإدارة السليمة للمياه • كفاءة استخدام
الموارد • إدارة المياه المستعملة

تعزيز كفاءة استخدام الطاقة • الحصول على الطاقة المتجددة بأسعار معقولة •
النمو المنخفض الكربون والمنخفض الانبعاثات

التحول الهيكلي والنمو الاقتصادي • القيمة المضافة والتجارة • التنوع الاقتصادي
تهيئة فرص عمل لائقة

التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة • الابتكار • البنية التحتية • الثورة
الصناعية الرابعة

فرص توليد الدخل • سد فجوات عدم المساواة • التماسك الاجتماعي والتنقل
الإدماج للجميع • المبادرات المناصرة للفقراء

الصناعات والمدن الذكية • القدرة التنافسية الصناعية الحضرية والمناطق
تعزيز الأعمال التجارية المحلية

الاقتصاد الدائري • الإنتاج الأنظف • الصناعات الخضراء • كفاءة استخدام الموارد •
الاستهلاك والإنتاج المستدامان

الحد من انبعاثات غازات الدفيئة • التكنولوجيات والممارسات المقتصدة في استهلاك
الموارد • الإنتاج الأنظف

الإدارة السليمة للمياه • اقتصاد المحيطات المستدام • حماية النظم الإيكولوجية
الساحلية والبحرية

تحسين سبل العيش في الريف • الإنتاج الزراعي المستدام • الاستخدام الفعال
والمستدام للموارد الطبيعية

السلام والتنمية • التمكين والاستقرار • تعزيز
المؤسسات الوطنية • الأمن البشري

التعاون الدولي • الشراكات • مشاركة القطاع الخاص • تشجيع الاستثمار
التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

1 القضاء على
الفقر



2 القضاء التام
على الجوع



3 الصحة
الجيدة والرفاه



4 التعليم
الجيد



5 المساواة بين
الجنسين



6 المياه النظيفة
والطاقة الصحية
والنظافة



7 طاقة نظيفة
وأسعار معقولة



8 العمل اللائق
ونمو الاقتصاد



9 الصناعة والبنية
الأساسية



10 الحد من أوجه
عدم المساواة



11 مدن ومجتمعات
محلية مستدامة



12 الاستهلاك
والإنتاج
المسؤولان



13 العمل
المناخي



14 الحياة تحت
الماء



15 الحياة
في البر



16 السلام والعدل
والمؤسسات
القوية



17 عقد الشراكات
لتحقيق الأهداف





الأنشطة العالمية لتعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة

تسلّم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تسليماً واضحاً بالدور البالغ الأهمية للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وبمساهمة اليونيدو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أطلقت أحداث رفيعة المستوى، مثل مؤتمر القمة بشأن أهداف التنمية المستدامة ومؤتمر قمة العمل المناخي، نداء عالمياً للعمل على القضاء على الفقر والجوع، مع حماية كوكبنا من التدهور البيئي. وتتقاسم اليونيدو المعارف والخبرات الفنية في مجموعة من الأحداث المهمة، تجمع أصحاب المصلحة المعنيين وتوفر منبراً للمناقشات، وتسهم المنظمة أيضاً على المستوى العالمي من خلال نشر الإحصاءات وغيرها من المنتجات المعرفية التي تنهض بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وتعمل المنظمة على نحو وثيق مع شركائها من أجل التصدي لتحديات اليوم المعقدة.

تقديم التقارير إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى



اجتماع مجلس الرؤساء التنفيذيين، أيار/مايو ٢٠١٩

أعد مجلس التنمية الصناعية، استجابةً لدعوة من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وثيقة مدخلات من أجل دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في تموز/يوليه ٢٠١٩. وانسجاماً مع موضوع المنتدى لعام ٢٠١٩، "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة"، استعرضت تلك الوثيقة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٤ و ٨ و ١٠ و ١٣ من منظور ولاية المنظمة بشأن التعجيل بتحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة والنهوض بالهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة. وأبرزت ورقة مقدمة من مجلس التنمية الصناعية دور التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في تمكين الصناعات من اعتماد ممارسات تسهم في التنمية القليلة الانبعاثات والقادرة على التكيف مع تغير المناخ، وتعزيز القدرة المؤسسية والحد من عدم المساواة، وتهيئة فرص عمل خضراء، وزيادة فرص الحصول على الطاقة النظيفة والتعليم العالي الجودة. وعلاوة على ذلك، عُقد مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة (المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تحت رعاية الجمعية العامة) في أيلول/سبتمبر بوصفه أول مؤتمر قمة للأمم المتحدة يعنى بأهداف التنمية المستدامة منذ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ في عام ٢٠١٥.

وإضافة إلى مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة والمناقشة العامة للجمعية العامة، شارك قادة العالم أيضاً في سلسلة من مؤتمرات القمة والاجتماعات الرفيعة المستوى لتعزيز العمل بشأن تغير المناخ والتعجيل بإحراز تقدم على صعيد التنمية المستدامة. وقد استرعى مؤتمر قمة الأمم المتحدة للعمل المناخي اهتماماً خاصاً وأظهر اعترافاً متزايداً بضرورة التعجيل بوتيرة العمل المتعلق بالمناخ.



العمل المناخي	قمة ٢٠١٩	العمل المناخي	قمة ٢٠١٩	العمل المناخي	قمة ٢٠١٩
تسريع نشر التكنولوجيا اللازمة لتعزيز تصنيع قليل الانبعاثات	٢٢ أيلول / سبتمبر	تسريع نشر التكنولوجيا اللازمة لتعزيز تصنيع قليل الانبعاثات	٢٢ أيلول / سبتمبر	تسريع نشر التكنولوجيا اللازمة لتعزيز تصنيع قليل الانبعاثات	٢٢ أيلول / سبتمبر
منتهى القطاع الخاص: الالتزامات المتعلقة بمحصر ارتفاع درجة الحرارة عالمياً بـ ١,٥ درجة مئوية في المستقبل	٢٣ أيلول / سبتمبر	منتهى القطاع الخاص: الالتزامات المتعلقة بمحصر ارتفاع درجة الحرارة عالمياً بـ ١,٥ درجة مئوية في المستقبل	٢٣ أيلول / سبتمبر	منتهى القطاع الخاص: الالتزامات المتعلقة بمحصر ارتفاع درجة الحرارة عالمياً بـ ١,٥ درجة مئوية في المستقبل	٢٣ أيلول / سبتمبر
المدن المستدامة: مراكز العمل المناخي والابتكار	٢٣ أيلول / سبتمبر	المدن المستدامة: مراكز العمل المناخي والابتكار	٢٣ أيلول / سبتمبر	المدن المستدامة: مراكز العمل المناخي والابتكار	٢٣ أيلول / سبتمبر
العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا: مسار تعزيز التصنيع في الثورة الصناعية الرابعة	٢٣ أيلول / سبتمبر	العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا: مسار تعزيز التصنيع في الثورة الصناعية الرابعة	٢٣ أيلول / سبتمبر	العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا: مسار تعزيز التصنيع في الثورة الصناعية الرابعة	٢٣ أيلول / سبتمبر
مؤتمر القمة العالمي المعني بالصناعات التحويلية على الصعيد العالمي	٢٥ أيلول / سبتمبر	مؤتمر القمة العالمي المعني بالصناعات التحويلية على الصعيد العالمي: وضع معايير لرقمنة سلاسل قيمة شاملة للجميع ومستدامة	٢٥ أيلول / سبتمبر	مؤتمر القمة العالمي المعني بالصناعات التحويلية على الصعيد العالمي: وضع معايير لرقمنة سلاسل قيمة شاملة للجميع ومستدامة	٢٥ أيلول / سبتمبر
أصوات الجزر: خيارات عالمية مسار ساموا، استعراض نصف المدة	٢٧ أيلول / سبتمبر	أصوات الجزر: خيارات عالمية مسار ساموا، استعراض نصف المدة	٢٧ أيلول / سبتمبر	أصوات الجزر: خيارات عالمية مسار ساموا، استعراض نصف المدة	٢٧ أيلول / سبتمبر

مشاركة اليونيدو أثناء تنظيم الأسبوع الرفيع المستوى، أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

وقد أسهمت اليونيدو، بالتعاون مع مؤسسات شريكة، في إصدار منشورات بحثية، مثل منشور "إدماج الشركات الصغيرة والمتوسطة في جنوب شرق آسيا في سلاسل القيمة العالمية"، الذي شاركت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تأليفه، والمنشور المشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية المعنون "لمحة موجزة عن المعونة من أجل التجارة لعام ٢٠١٩"، ومنشور "مؤشر النمو الأخضر" الصادر عن المعهد العالمي للنمو الأخضر، ومنشور "تعزيز تطوير سلاسل القيمة العالمية من خلال مبادرة الحزام والطريق".

وقدمت اليونيدو الدعم لحكومات إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية فنزويلا البوليفارية وعمان وفيت نام وكمبوديا وكوبا والكويت في تصميم وتنقيح وتنفيذ استراتيجيات وسياسات صناعية وتدخلات بشأن تطوير سلاسل القيمة. وقُدمت أنشطة تنمية قدرات لواقعي السياسات في الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا، ولأعضاء برنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى، ولكل من إندونيسيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا والفلبين.

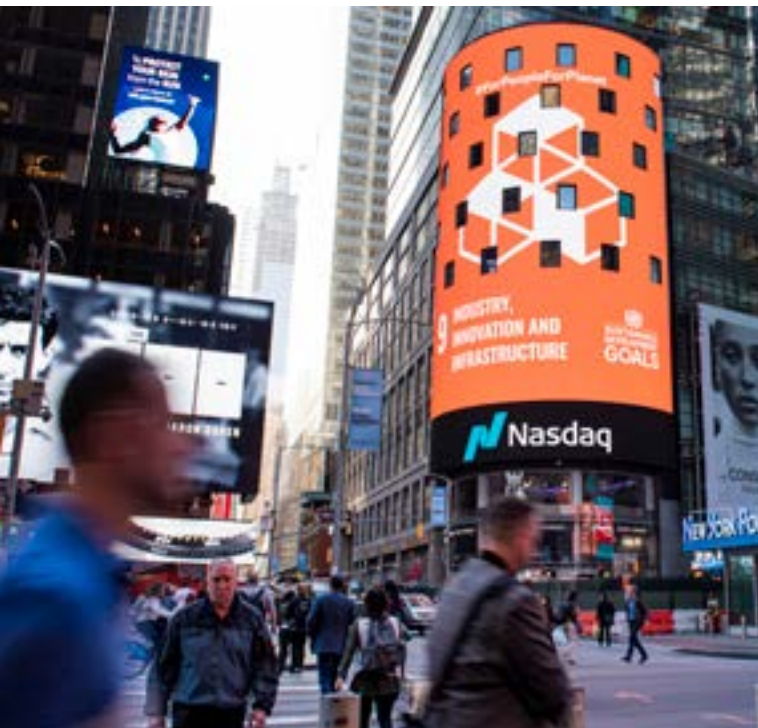
تتبنى اليونيدو رؤية خطة عام ٢٠٣٠، وهي ملتزمة التزاماً تاماً بتعزيز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والتدابير الجماعية التي تتخذها دعماً لأهداف التنمية المستدامة. وتؤيد اليونيدو عملية الإصلاح التي استهدفت بقرار الجمعية العامة ٧٢ / ٢٧٩، بوصفها تحولا بعيد المدى يهدف إلى زيادة تماسك وتنسيق التعاون فيما بين الوكالات.

وفي عام ٢٠١٩، واصلت اليونيدو الإسهام في تنفيذ عملية الإصلاح بصفتها عضواً في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مع أفرقتها الأربعة المعنية بالنتائج الاستراتيجية ومختلف الأفرقة العاملة الأخرى. ودعمت اليونيدو إعداد وثائق رئيسية مثل إطار المساءلة المتبادلة وإطار الأمم المتحدة المتجدد للتعاون في مجال التنمية المستدامة وإطار التقييم القطري المشترك واستعراض المكاتب المتعددة الأقطار. وقدمت المنظمة أيضاً مدخلات في وثيقة توجيهية بشأن التحول الاقتصادي، وهي تسهم حالياً في عمل شبكة الاقتصاديين التابعة للأمم المتحدة التي أنشأتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة.

وبقيت الدول الأعضاء على اطلاع بالمستجدات بفضل الإحاطات الإعلامية بشأن عملية الإصلاح، بما في ذلك بشأن ما يتعلق بالفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المتصلة بلجنة البرنامج والميزانية وعدة وثائق لأجهزة تقرير السياسات التابعة لليونيدو.

المشورة والبحوث بشأن السياسة الصناعية

تعمل اليونيدو كمتيسر عالمي لتوفير المعارف والمشورة بشأن السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة، ومن ثم فهي تدعم الدول الأعضاء بنتائج البحوث ذات الصلة والمشورة السليمة في مجال السياسات. وتتمثل النقاط البارزة الأربع في هذا المجال في تقرير التنمية الصناعية؛ ومنصة التحليلات الصناعية، وهي أداة مبتكرة تتضمن بيانات عن مؤشرات مختارة للتنمية الصناعية؛ والدراسة التشخيصية بشأن برنامج الشراكة القطرية في مصر؛ فضلاً عن تحديث مجموعة أدوات تحسين جودة السياسات الصناعية (EQUIP) بإضافة نائط تتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ والثورة الصناعية الرابعة والمساواة بين الجنسين.



الإحصاءات

واصلت اليونيدو في عام ٢٠١٩ إنتاج ونشر منتجات الإحصاءات الصناعية العالمية، بما في ذلك الحولية الدولية للإحصاءات الصناعية ٢٠١٩، والنظرة الإحصائية على عالم التصنيع ٢٠١٩، والتقارير الفصلية عن الإنتاج الصناعي العالمي.

وبالنظر إلى ولاية اليونيدو القائمة منذ زمن طويل لتعهد الإحصاءات الصناعية في جميع أنحاء العالم ودورها الفريد في نظام الإحصاءات الدولي، تضطلع المنظمة بدور الوكالة الوصية على ستة مؤشرات ذات صلة بالصناعة ضمن إطار الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة. وتقدم المنظمة، على وجه التحديد، أرقاماً بشأن القيمة المضافة الصناعية، والعالمة في الصناعة، والصناعات الصغيرة، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، والصناعة المعتمدة على التكنولوجيا المتوسطة والمتقدمة. وتزود اليونيدو قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة بالبيانات ذات الصلة، وقد نشرت تقريراً مرحلياً يعد كل سنتين عن المؤشرات الإحصائية للتصنيع الشامل والمستدام في عام ٢٠١٩.

وتوفر اليونيدو بيانات وسرديات لتقرير الأمين العام عن أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٩، والطبعة الخاصة لتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٩، وكذلك المخطط المرحلي لأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٩.

ونشرت اليونيدو، كمنتج تحليلي، طبعة جديدة من تقرير الأداء الصناعي التنافسي، الذي يقدم معلومات عن مؤشرات الأداء والرتب من حيث الأداء الصناعي التنافسي فيما يخص ١٥٠ بلداً، وأضيف إليه لأول مرة مؤشر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المعدل.

وفي كانون الأول / ديسمبر، استضافت اليونيدو حلقة عمل لممثلي المكاتب الإحصائية الوطنية بشأن البيانات والإحصاءات من أجل إجراء استعراضات وطنية طوعية قائمة على الأدلة. ونفذت اليونيدو خلال العام مشاريع تعاون تقني متعلقة بالإحصاءات الصناعية في الأردن وعمان وكمبوديا وكوبا والمملكة العربية السعودية.

مشاركة اليونيدو في آلية تيسير التكنولوجيا

تواصلت اليونيدو الإسهام في أعمال آلية تيسير التكنولوجيا وأعمال فريق العمل المشترك بين الوكالات التابع لها المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بآلية تيسير التكنولوجيا، شاركت اليونيدو في تنظيم حدث جانبي بشأن "الشراكات الإنمائية لمعالجة المعوقات المؤثرة على الابتكار والتعليم والبيئة" مع حكومة المغرب ومركز البحوث المشترك التابع للمفوضية الأوروبية في المنتدى الرابع للعلم والتكنولوجيا والابتكار في أيار / مايو. وأطلع المشاركون على المبادرات التي تسد الثغرات في القدرات للتمكين من اعتماد أدوات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتوسيع نطاق استخدامها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي سياق فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، قدمت اليونيدو إرشادات موضوعية في حلقة عمل نظمت لوضعي السياسات في أمريكا اللاتينية في بناء، وأسهمت في وضع منهجية خرائط طريق في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك اختيار بلدان رائدة لهذه المبادرة. ودعمنا لبناء الشراكات، ألقينا اليونيدو كلمة رئيسية في المؤتمر الأوروبي السابع المعني بأبحاث وتطوير الشركات والابتكار.

التواصل مع مجموعة العشرين

واصلت اليونيدو، برئاسة اليابان، عملها على دعم الفريق العامل المعني بالتنمية التابع لمجموعة العشرين، فساهمت في المداولات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والصناعية في أفريقيا. وفي عام ٢٠١٩، أعدت اليونيدو تقريراً عن التقدم الذي أحرزته الفريق المعني بتنفيذ مبادرة مجموعة العشرين بشأن "دعم التصنيع في أفريقيا وأقل البلدان نمواً" التي بدأ تنفيذها في عام ٢٠١٦. وباستخدام المنهجيات النظرية والتطبيقية، يتتبع التقرير الاستعراض التقدم المحرز في التصنيع ويحدد السياسات والتحديات والفرص المتاحة في المستقبل، بما فيها تلك الناشئة عن الثورة الصناعية الرابعة. وترد نتائج التقرير أيضاً في تقرير أوساكا الشامل للمساءلة عن الالتزامات الإنمائية التي تعهدت بها مجموعة العشرين، الذي يستعرض التقدم المحرز منذ اعتماد خطة عمل مجموعة العشرين في عام ٢٠١٦.

اليونيدو في نيويورك

ومنتدى الشباب، ومنتدى تمويل التنمية والاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، والمنتدى المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، ويوم المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى، واليوم العالمي للمدن، ويوم التصنيع في أفريقيا.

ودعم مكتب اليونيدو في نيويورك أيضا تنظيم أربعة أحداث جانبية خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة، وهي: مؤتمر قمة العمل المناخي، ومؤتمر قمة أهداف التنمية المستدامة، والمؤتمر الرفيع المستوى لتمويل التنمية، والمؤتمر الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة لمسار إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). وتؤكد هذه الأحداث على أعمال اليونيدو المتعلقة بالمدن المستدامة، والعقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالصناعات التحويلية، ومراكز الطاقة المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

يعمل مكتب اليونيدو في نيويورك كمركز تنسيق بشأن مسائل الأمم المتحدة التي تعني اليونيدو، ويدعو إلى تسخير التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في القضاء على الفقر وتحقيق سائر أهداف التنمية المستدامة. ويسعى المكتب إلى تحقيق ذلك من خلال التواصل مع الدول الأعضاء وإبرام شراكات مع سائر وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات القطاع الخاص.

وفي عام ٢٠١٩، أجرى مكتب اليونيدو في نيويورك مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن الاقتصاد الدائري، والتمكين الاقتصادي للمرأة، وكيفية مساعدة أقل البلدان نمواً والبلدان الضعيفة على الاستفادة من الفرص التي تتيحها الثورة الصناعية الرابعة، وكيفية تطوير قطاعات صناعية منافسة ومنتجة.

ونظمت اليونيدو وشاركت في تنظيم ٢٧ حدثاً جانبياً خلال مناسبات رفيعة المستوى مخصصة للدعوة إلى اتباع مجموعة متنوعة من النهج والأنشطة. وعقدت تلك الأحداث لدى لجنة وضع المرأة،



الحدث الرفيع المستوى للعقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا، أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

برنامج الشراكة القطرية

بدأ تشغيل برنامج الشراكة القطرية لأول مرة في عام ٢٠١٤، وشملت المرحلة التجريبية من هذا البرنامج كل من إثيوبيا وبيرو وقيرغيزستان والسنغال وكمبوديا والمغرب. وفي عام ٢٠١٩، شرعت اليونيدو في صوغ برامج شراكة قطرية جديدة مع رواندا وزامبيا وكوت ديفوار ومصر. وسيوسع البرنامج في المستقبل تدريجياً ليشمل بلدانا إضافية.



قطاعات ومجالات
صناعية ذات أولوية



شراكة مع أصحاب
مصلحة متعددين



ملكية الحكومة



السمات الرئيسية



مستوى أثر البرنامج



الإطار التحليلي



تيسير استثمار القطاع
العام والقطاع الخاص



الوضع في عام
٢٠١٩

التنفيذ



المغرب

بدأ التنفيذ في عام
٢٠٢٠

مجالات التركيز: إنشاء مناطق صناعية • الأعمال التجارية الزراعية • قطاع الطاقة • الاقتصاد الدائري • الصناعة • التجارة الإلكترونية



بيرو

بدأ التنفيذ في عام
٢٠١٨

مجالات التركيز: الجودة والابتكار • تطوير سلاسل القيمة والمنشآت • إنشاء المجمعات والمناطق الصناعية المستدامة



السنغال

بدأ التنفيذ في عام
٢٠١٥

مجالات التركيز: تطوير السياسات الصناعية • إنشاء المجمعات الزراعية • إنشاء المنصات الصناعية المتكاملة • مركز إقليمي للتعددين • إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة • إصلاح حزمة الحوافز



إثيوبيا

بدأ التنفيذ في عام
٢٠١٥

مجالات التركيز: تجهيز الأغذية الزراعية • المنسوجات والملابس • الجلود والمنتجات الجلدية



كمبوديا

بدأت البرمجة في عام
٢٠١٧

مجالات التركيز: السياحة المستدامة • سلاسل القيمة الزراعية الصناعية وسلاسل القيمة الصناعية الابتكارية • التنويع الصناعي، وخاصة في المناطق الاقتصادية الخاصة

البرمجة الاستهلاكية

البرمجة



زامبيا



رواندا



مصر



كوت
ديفوار

قيرغيزستان

بدأ البرمجة في عام
٢٠١٧

مجالات التركيز: قطاع الطاقة • الأعمال التجارية الزراعية، مواد البناء، المنسوجات والملابس • السياحة



ذات الأولوية والشاملة، وهناك مشاريع جديدة قيد الإعداد. وتشمل المبادرات الرئيسية تقديم المشورة في مجال السياسة الصناعية، وبدء مشروع واسع النطاق لمصائد الأسماك، ووضع خطة رئيسية لإنشاء منطقة اقتصادية خاصة متعددة الأغراض في مدينة سيهانوكفيل.

واستمرت القيادة الوطنية القوية لهذه البرامج القطرية بالظهور كما برز التكامل الفعال لخدمات اليونيدو من خلال تقديم المساعدة التقنية والخدمات التحليلية والاستشارية وعقد الاجتماعات. وعزز التعاون مع الشركاء الإنمائيين، مما يسر حشد الموارد العامة والخاصة، ولا سيما من أجل تنفيذ مشاريع رئيسية واسعة النطاق.

وفي البلدان الأربعة التي تمر البرامج فيها بمرحلة البرمجة الاستهلاكية، يجري وضع المجالات ذات الأولوية لكل برنامج شراكة قطرية، بما يتماشى مع خطط التنمية الوطنية ذات الصلة، تحت قيادة الحكومة وبالتشاور مع الشركاء الإنمائيين. كما خصصت كوت ديفوار ومصر موارد وطنية لمرحلة البرمجة. ففي مصر، بدأت هيئة التنسيق الوطنية عملها بالفعل، وانتهى العمل على وضع الصيغة النهائية للتشخيص القطري، ويجري حالياً وضع وثيقة برنامج الشراكة القطرية بأكملها.

وأحرز تقدم جيد على صعيد تنفيذ وبرمجة برامج الشراكة القطرية الستة للمرحلة التجريبية. وتشمل النقاط البارزة في هذا المجال إحراز تقدم كبير في الشراكات وحشد الموارد من أجل المجمعات الزراعية الصناعية المتكاملة الأربعة في إثيوبيا. وفيما يتعلق ببرنامج الشراكة القطرية مع السنغال، يجري حالياً إنشاء ثلاث مناطق زراعية رئيسية؛ إذ شارفت دراسة جدوى واحدة على الاكتمال، في حين بلغت المناقشات حول تمويل دراسات بشأن منطقتين زراعتين أخريين مرحلتها النهائية. ويفضل المشورة السياساتية المقدمة من برنامج الشراكة القطرية في بيرو، وضعت الحكومة استراتيجية وطنية بشأن المجمعات الصناعية، وجعلتها جزءاً من برنامج التنمية الوطنية الجديد للبلد للفترة ٢٠١٩-٢٠٣٠. ووُفق على وثيقة برنامج الشراكة القطرية في المغرب في آذار/ مارس ٢٠١٩، ووردت مساهمة مالية وطنية من أجل تنفيذ عملية برمجة ذلك البرنامج، وأعدت مشاريع تقنية جديدة في المجالات ذات الأولوية المحددة. وفي قبرغيزستان، وافقت الحكومة على الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية المستدامة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ وخطة عملها، اللتين وُضعتا بدعم من اليونيدو. وتُفحت وثيقة برنامج الشراكة القطرية وعُدلت المجالات ذات الأولوية لتتناسب مع الاستراتيجية الجديدة، مما مهد الطريق لبدء تنفيذ البرنامج في عام ٢٠٢٠. وفي كمبوديا، يجري تنفيذ عدة مشاريع في مجالات برنامج الشراكة القطرية

تعزير المعارف والمؤسسات

يدعو الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ إلى تعزير المعارف والمؤسسات لتيسير إدماج جميع خدمات اليونيدو في جميع المهام والمجالات المواضيعية وتحقيق نتائج إنمائية طويلة الأجل للدول الأعضاء. ويستند إطار نتائج اليونيدو إلى نموذج قائم على التغيير السلوكي للجهات الفاعلة، وذلك للمساعدة في هيكلة قصة أداء المنظمة. والمعارف والقدرات المؤسسية عنصران تمكينيان هامان في نظرية اليونيدو للتغيير. ويوضح إطار النتائج هذا كيف يمكن للمعارف والقدرات الناتجة عن تدخلات المنظمة وإشراك أصحاب المصلحة أن تؤدي إلى تغييرات في السلوك، مما يسهم في نهاية المطاف في تعزير أثر التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وأثر أهداف التنمية المستدامة. والمعارف رصيد استراتيجي لليونيدو ومساهمة رئيسية تقدمها إلى شركائها في التنمية.

النطاق وردود الفعل والمعارف والقدرات

ما يقرب من ٣٠٠ تكنولوجيا بتركيزه على التدريب وبناء القدرات، وبتعزيزه للشراكات بين البلدان المستفيدة والجهات المانحة. وتزداد إمكانية التوسع عندما تشارك الجهات الفاعلة على مختلف المستويات بطريقة متكاملة. وقد أشركت مبادرة اليونيدو "SMART-Fish" في إندونيسيا، الورد تفاصيلها في الفصل ٣، أصحاب المصلحة على المستويات الكلية والمتوسطة والجزئية، مما أسفر عن نتائج إيجابية هامة. وتشير التقديرات إلى أن ٦٦ في المائة من التدخلات البرنامجية جرى تكرارها وتوسع نطاقها من خلال بذل جهود مثل حشد الخبرات الفنية في شراكة مع مؤسسات بحوث محلية، وتجريب ممارسات جيدة ورصدها وتقييمها من أجل تحديد عوامل نجاحها ومن ثم اعتمادها وتوسيع نطاق تطبيقها. وتمكّن شبكات وأوساط الدعم التي تنتج عن مشاركة اليونيدو مع أصحاب المصلحة من تكرار المشاريع. ففي مشروع في جمهورية مولدوفا، مولته حكومة النمسا، ساعد إنشاء مشروع "أبطال الصناعة" إلى جانب مشاركة مجتمعات إقليمية وتبادل المعلومات على تكرار المشروع. كما تضطلع المنصات المنشأة للاستفادة من الفرص الجماعية والتصدي للتحديات المشتركة بدور في تعزيز تكرار المبادرات. فعلى سبيل المثال، ساهمت مراكز "الإنتاج الأكثر نظافة وكفاءة من حيث استخدام الموارد" في تعزيز التقدم المحرز نحو تعميم مفاهيم تلك المراكز باستخدام أدوات السياسة العامة، كما أنها نجحت في تقديم العامل المحفز على ذلك. وقد كررت المبادرات ووسّع من نطاقها أيضاً عندما استخدمت تدخلات اليونيدو حوافز لحشد التمويل.

يقع التزام "عدم ترك أحد خلف الركب" في صميم خطة عام ٢٠٣٠. وهذا يعني بالنسبة لليونيدو أن التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة يجب أن تعود بالفائدة على جميع البلدان وجميع الشعوب، وأن توفر لجميع أصحاب المصلحة فرصاً متكافئة وتوزيعاً منصفاً لفوائد التصنيع. وتعتقد اليونيدو أن التواصل الوثيق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لا يؤدي فقط إلى نتائج إيجابية تعود بالفائدة عليهم، بل يؤدي أيضاً إلى توسيع نطاق النتائج الناجحة وتكرارها وتكييفها واستدامتها بما يتجاوز المجموعات التي تتلقى المساعدة المباشرة.

وفي عام ٢٠١٩، واصلت المنظمة اتصالاتها بأصحاب المصلحة على جميع المستويات، بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص، ولا سيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة وفرادى رواد الأعمال والأوساط الأكاديمية وفئات رئيسية مثل النساء والشباب. وتؤدي الحكومات وصانعو السياسات دوراً رئيسياً في كفالة الملكية الوطنية والقيادة اللتين تشكلان عاملين هاميين في نجاح توسيع المشاريع. فعلى سبيل المثال، تملك حكومة إندونيسيا رؤية قوية بشأن الثورة الصناعية الرابعة، وقد نظمت مع اليونيدو المؤتمر الإقليمي الأول المعني بالتنمية الصناعية في إطار هذا الموضوع. وبالمثل، طلبت حكومة كوبا مساعدة اليونيدو في إعداد تقرير عن القدرة التنافسية الصناعية وإنشاء وحدة استخبارات متعددة التخصصات معنية بالقدرة التنافسية الصناعية.

ويمثل بناء القدرات جوهر تدخلات اليونيدو. وقد تبين أيضاً أن تدخلات اليونيدو في مجال بناء القدرات، عندما تصمم تصميمياً جيداً، تحدث تغييرات اجتماعية في حالات منها على سبيل المثال حالات ما بعد الأزمات. ففي الصومال، أنشأت اليونيدو مراكز للتدريب المهني ووفرت للشباب تدريباً تقنياً يساعد على بناء مهاراتهم الحياتية، وتحسين فرص العمل، وتوليد الدخل، مما يعزز التماسك الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، فقد تبين أن تدخلات بناء القدرات تعزز استدامة مشاريع التحسين التكنولوجي وتوسّع نطاقها. ونجح مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في طوكيو في تشجيع نقل

حفز التغيير السلوكي لتمكين التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة

وفي نموذج اليونيدو القائم على الجهات الفاعلة، يمكن تحديد مجموعة العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى إحداث أثر إنمائي، كما يمكن له إلى حد ما تحديد ترتيب تلك العوامل. وبفضل بناء المعارف والمهارات والقدرات، نجح برنامج اليونيدو لكفاءة الطاقة الصناعية في المساعدة على إحداث تغييرات في ممارسات الشركات الصناعية، مما أدى إلى تحقيق وفورات قابلة للقياس في مجال الطاقة والتكاليف وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة. وحفّز البرنامج أيضا التدابير التمهيديّة لدعم كفاءة الطاقة الصناعية، بما في ذلك زيادة الاستشارات في هذا المجال، واعتماد المعايير الدولية ووضع السياسات والأنظمة.

وتدعم أنشطة اليونيدو لبناء الشراكات، ولا سيما مع القطاع الخاص، المنظمة في إحراز تقدم نحو تحقيق أثرها الإنمائي المنشود. ويتضح ذلك من مشروع اليونيدو للتكنولوجيا النظيفة في باكستان، حيث جرى تدريب ٢٤٩ شركة ناشئة وربطها بمستثمرين، واستثمر ما يقرب من ٢٠ مليون دولار في ابتكارات التكنولوجيا النظيفة. ومن المتوقع أن تزداد مشاركة القطاع الخاص من خلال مواصلة مبادرات المشاريع من جانب الجهات الفاعلة الوطنية مثل غرفة تجارة وصناعة إسلام آباد. وستوجّه أموال الصناديق الوطنية للتكنولوجيا نحو المبتكرين في مجال التكنولوجيا

يحدد الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء المحدّث خمسة مجالات رئيسية تتغيّر السلوك فيها بفضل تعزيز المعارف والمؤسسات، على النحو المبين في الشكل الوارد أدناه.

فباستخدام نهج الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء على نحو تجريبي كجزء من منهجية العمل، يبين التقرير التجميعي لتقييمات اليونيدو المستقلة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨ أن المشاريع تمكنت، عند اكتمالها، من إحداث تغييرات في معارف الأفراد والجماعات ومواقفهم ومهاراتهم وتطلعاتهم، مما أسهم في بروز نتائج لتغيير السلوك. وتؤكد عدة تجارب أن الشرط المسبق الشائع لتكرار المشاريع وتوسيع نطاقها هو المنهج المنهجي لهذه المجالات الرئيسية. ويبين برنامجا الشراكة القطرية في إثيوبيا والسنغال كيف أن تكامل ما تقدمه اليونيدو من مساعدة تقنية ومشورة في مجال السياسات وتعزيز الشراكات يمكنه أن يحشد الموارد من أجل تحقيق نتائج على نطاق واسع. ففي إثيوبيا، تساعد الآلية المشتركة بين الوزارات، التي أنشئت بقيادة حكومة إثيوبيا وبالتعاون مع أكثر من ٢٠ شريكا، في تعزيز الموارد المالية والتقنية، بما في ذلك أكثر من ٥٠٠ مليون دولار خصصتها الحكومة، من أجل إنشاء مجتمعات صناعية زراعية متكاملة بما يتماشى مع برنامج الشراكة القطرية وأولويات الحكومة في مجال التنمية الصناعية.



الحكومة

البناء
المؤسسي،
التنسيق



الاستثمارات

المقترحات،
التمويل،
الدعم



السياسات والمعايير

الاعتماد



التكنولوجيا

التطوير،
الاعتماد



الممارسات التجارية

الممارسات،
المنتجات،
الشركات
الناشئة

اكتساب الجهات الفاعلة للمعارف والمهارات
في مجالات المعارف الخاصة باليونيدو

الاتصال بالجهات الفاعلة وإشراكها
الأشخاص، الشركات، المؤسسات الوسيطة، الهيئات الحكومية، الجهات الفاعلة العالمية

قانون اتحادي معدّل للنفايات مع لوائح التنفيذيّة نتيجة لتدخل أجرته اليونيدو بشأن إدارة النفايات الإلكترونيّة. وبالمثل، أيدت حكومتا إكوادور وبيرو أهداف خفض الزئبق نتيجة لمساعدة تقنية وسياساتية قدمتها اليونيدو لهما، كما حظرت بيرو استخدام الزئبق في التعدين بفضل تلك المساعدة.

ويؤدي الرصد المنهجي للنتائج إلى مشاريع مصممة تصميمياً أفضل، تشمل تكرار المشروع وتوسيع نطاقه مما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى إحداث تغيير منهجي. وفي هذا الصدد، سيعزز تنفيذ الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء ومواصلة تطبيق مبادئ الإدارة القائمة على النتائج الجهود الرامية إلى اعتماد نتائج إنائية على نطاق أوسع.

النظيفة، مما يبرز مجالاً آخر لليونيدو لإحداث تغييرات في وضع نماذج الأعمال التجارية وحشد التمويل من أجل الحث على توسيع نطاق المشاريع في هذا المجال وتكرارها.

وتحرز اليونيدو، في السنة الثانية من تنفيذ أولويتها الإدارية المتمثلة في التكامل والتوسيع، تقدماً نحو اعتماد النتائج على نطاق أوسع. ويظهر التقرير التجميحي لتقييمات اليونيدو المستقلة لعام ٢٠١٩ أن ٣٨ في المائة من المشاريع تعمم النتائج وتحافظ عليها وتكررها وتوسع نطاقها على نحو جزئي. ويظهر أيضاً أن نسبة ٢٦ في المائة من المشاريع المقيّمة تضمنت خططاً للاعتماد على نطاق أوسع، من خلال وسائل يتمثل معظمها في عملية التعميم، حيث يدرج أصحاب المصلحة المعلومات أو المعارف أو نتائج مشاريع محددة في القوانين والسياسات والأنظمة والبرامج. ففي الاتحاد الروسي، اعتمد



حلقة عمل عن السلاسل العالمية للقيمة المضافة والتنمية الاقتصادية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، باستخدام منصة التحليلات الصناعية الجديدة



المؤتمر العام الثامن عشر لليونيدو

الصناعة ٢٠٣٠ - لبيتكرونتواصل ونبني مستقبلاً أفضل.
٣-٧ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٩، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة



حضر أكثر من ١٧٠٠ شخص الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر العام لليونيدو في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، في تشرين الثاني / نوفمبر. ورحبت اليونيدو برئيسي دولتي مدغشقر والنيجر ونائب رئيس وزراء الإمارات العربية المتحدة ونائب رئيس وزراء فانواتو، فضلاً عن نحو ٢٠ وزيراً وأكثر من ١٥ نائباً للوزراء.

وجدد إعلان ليا الذي اعتمد في عام ٢٠١٣ ولاية اليونيدو في مجال التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة ووضع الأساس لهدف تنمية مستدامة مكرس للصناعة، وهو الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة. وأكدت الدول الأعضاء، باعتبارها إعلان أبو ظبي، ولاية اليونيدو ودعمها للمنظمة، مع التذكير في الوقت نفسه بالحاجة الملحة إلى زيادة التعاون الدولي من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ والتصدي للفقر وتغير المناخ.

الأحداث الرئيسية

- المنتدى السابع للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة
- إطلاق منتدى رواد الأعمال العالمي المعني بالاستثمار
- منصة الاستشارة المؤثر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة - الاقتصاد الدائري
- حدث جانبي بشأن الشؤون الجنسانية وإطلاق استراتيجية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (٢٠٢٠-٢٠٢٣)
- ومستقبل الصناعة الشاملة للجميع
- إطلاق تقرير التنمية الصناعية ٢٠٢٠
- إطلاق منصة التحليلات الصناعية
- التكنولوجيا النظيفة كمحفز للعمل المناخي والتحول إلى الطاقة النظيفة
- تحفيز الابتكار والقدرة على الاتصال لتحقيق تحول سلس صوب نهج "الصناعة ٤.٠"
- دور رواد الأعمال الشباب في تحفيز الابتكار وفتح أبواب العمل من أجل بناء اقتصادات تنافسية قادرة على الصمود
- الترويج للمجمعات الصناعية المستدامة والتنمية الصناعية العمرانية القليلة الانبعاثات الكربونية من أجل التصنيع الشامل للجميع والمستدام

<https://www.unido.org/unido-18th-general-conference>

معرض افتراضي في الموقع بسبعة محاور مختلفة:

- المنظور الجنساني • الشباب وريادة الأعمال
- الثورة الصناعية الرابعة • المجمعات الصناعية
- الاقتصاد الدائري • الطاقة المستدامة • الشراكات



المعرض الافتراضي





تحقيق الرخاء المشترك

تضطر غالبية فقراء العالم إلى الاعتماد إلى حد كبير على الزراعة لكسب رزقهم. وفي غياب الهياكل الأساسية أو الموارد اللازمة للتصنيع، تبقى إيرادات هذه الفئة منخفضة. وغالباً ما تكون فرص العمل المتاحة للفئات الضعيفة، مثل النساء والشباب، أقل من غيرهم، ومن الأرجح أن يتقاضوا عليها أجوراً متدنية. كما أن الفقر يضعف من قدرة الناس على الصمود في أوقات النزاعات والكوارث. وتطبق اليونيدو خبراتها الطويلة في مجال عمليات التجهيز في مرحلة ما بعد الزراعة وفي مجال الصناعات التحويلية الخفيفة من أجل مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على تهيئة فرص العمل وزيادة الإنتاجية ورفع الدخل، مع تركيزها بوجه خاص على أكثر الفئات ضعفاً. ومن خلال إتاحة تقاسم منافع الرخاء على نحو أكثر مساواة تعزز اليونيدو النمو الشامل والمستدام. وتكمل اليونيدو هذه الأنشطة ببرامج خاصة بفترات ما بعد الأزمات وبرامج للأمن البشري، فتساعد جهود الإنعاش من خلال إصلاح القدرات الإنتاجية وإعادة بنائها.



الأعمال التجارية الزراعية والتنمية الريفية



أهم شركاء الأمم المتحدة المنفذين:



المنطقة. وتعمل اليونيدو مع جامعة الدول العربية على فتح هذه السوق من خلال مبادرة "SAFE" (مبادرة سلامة الأغذية وتسهيل التجارة) التي تمولها السويد. فقد وُضعت في إطار البرنامج التابع لهذه المبادرة معايير وأطر تنظيمية مشتركة، وقُدِّم التدريب لتحسين المراقبة واستيفاء معايير سوق التصدير.

وبحلول نهاية عام ٢٠١٩، أدخلت تحسينات متعددة، منها إنشاء نظم معيارية للتفتيش وإصدار شهادات الاعتماد في ثلاثة بلدان، وتقييم احتياجات النظامين الوطنيين لمراقبة الأغذية في تونس والسودان، وإصدار ستة مبادئ توجيهية دولية بشأن معايير Codex Alimentarius للأغذية، والمبادئ التوجيهية للنظام العربي للإنذار السريع للأغذية والأعلاف، واعتماد ١٤ من خبراء تقييم المخاطر في ١٠ بلدان عربية. كما نفذ البرنامج أنشطة تثقيف بشأن الآثار الضارة لتغير المناخ بهدف ضمان الدعم الكامل من أفراد المجتمعات المحلي وقادتها.

ممارسات إنتاج الموز في أوغندا تحد من أنشطة إزالة الغابات وتزيد الإيرادات

تعد أوغندا من أكبر البلدان المنتجة للموز، ولكن ارتفاع درجات الحرارة وتهاطل الأمطار على نحو لا يمكن التنبؤ به بسبب تغير المناخ والآفات والأمراض تهدد هذا المحصول.

وتقدم اليونيدو، بتمويل من مرفق البيئة العالمية، المساعدة إلى المجتمعات الزراعية الضعيفة على التكيف مع تغير المناخ والحد من إزالة الغابات وزيادة إيراداتها. وباتت هاضات الغاز الحيوية المركبة في ثماني مقاطعات تولد اليوم الغاز الحيوي من روث البقر للإضاءة والطهي. كما يستخدم الروث المتحلل في تخصيب حقول الموز، مما يأتي بفائدة مزدوجة.

سيتعين بحلول عام ٢٠٥٠ مضاعفة الإمدادات الغذائية لإطعام الأعداد المتعاظمة من سكان العالم، في حين أن استخدام الأراضي الزراعية والموارد المائية والموارد الحرجية تعاني أصلاً من ضغوط متزايدة.

وتوفر اليونيدو التدريب للمزارعين ولأصحاب الأعمال التجارية الزراعية من أجل استحداث منتجات ذات نوعية أعلى بقدر أقل من التكلفة والنفايات. ويجري اعتماد تكنولوجيات أنظف لتمكينهم من الامتثال لممارسات الجودة وسلامة الأغذية اللازمة لتعزيز وصولهم إلى أسواق أوسع وزيادة إيراداتهم.

وتساعد اليونيدو أيضاً على تطوير مجتمعات صناعية زراعية تضم شركات في مكان واحد بهدف تقاسم الخدمات وزيادة خفض التكاليف. وقد أنشأ برنامج الشراكة القطرية في إثيوبيا أربع مجتمعات من هذا النوع، ويجري إنشاء مجمع آخر في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي السنغال، حشدت اليونيدو موارد الشركاء من أجل وضع دراسات جدوى شاملة لإنشاء ثلاثة أقطاب زراعية إقليمية.

والأعمال التجارية الزراعية غير الغذائية يمكن هي أيضاً أن تكون مربحة. فمن خلال مبادرة "قطن أفضل"، التي تمثل جزءاً من مشروع تموله إيطاليا، تساعد اليونيدو الشركات المصرية على الحصول على شهادات اعتماد تتيح لها الوصول إلى الأسواق الدولية. وبحلول نهاية عام ٢٠١٩، أعربت ٢٠ شركة وأكثر من ١٢٠٠ مزارع قطن عن الالتزام بتحصيل شهادة اعتماد، في حين أن ذلك الالتزام لم يحظ بالدعم في بداية المشروع إلا من شركة واحدة فقط و٣٣٥ مزارع قطن.

تحسين سلامة الأغذية يزيد من حجم التجارة

في المنطقة العربية، شكلت معايير السلامة الغذائية والزراعية أكثر من نصف الحواجز غير التعريفية أمام التجارة داخل

الحضرية وعبر الحدود بحثا عن فرص العمل. وتقوم اليونيدو، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بتنفيذ برنامج لزيادة عمالة الشباب في الزراعة في كابو فيردي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتونس وزامبيا وغانا وكينيا. وقد نجح هذا البرنامج، الذي أطلق في مؤتمر طوكيو الدولي السابع المعني بالتنمية الأفريقية في عام ٢٠١٨، في تعزيز سياسات وأطر الحكومات، ودرّب الشباب على تأسيس منشآت صغيرة ومتوسطة وتهيئة فرص عمل في سلاسل القيمة الزراعية والنظم الغذائية. وبدأت اليونيدو أيضا، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع تموله حكومة إيطاليا لزيادة عدد المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تقودها نساء في الأردن ودولة فلسطين وتونس والجزائر ولبنان ومصر والمغرب.

تعزيز الأمن الغذائي وأمن العمل في أرمينيا

عادة ما تواجه النساء والمهاجرات الشباب أكبر مخاطر متعلقة بالاتجار والاستغلال في العمل وانعدام الأمن الغذائي والفقر. وتعمل حكومة أرمينيا، من خلال مشروع يموله صندوق الأمم المتحدة الاستثنائي للأمن البشري، مع اتحاد لمنظمات الأمم المتحدة على معالجة هذه المسألة. وتتولى اليونيدو مسؤولية تهيئة الفرص الاقتصادية لأشد الفئات ضعفا وبناء قدرتهم على الحفاظ على إيراداتهم.

وفي عام ٢٠١٩، حددت اليونيدو مجموعات وشركات تتمتع بإمكانات نمو قوية في أربعة مجتمعات محلية. فاختارت مجموعات من المنتجين، وحددت احتياجاتها من الدعم التقني والمالي. وأولي اهتمام خاص للمرأة، حيث أنها أكثر عرضة للفقر، ولا سيما عندما تكون ربة الأسرة المعيشية. وتعكف اليونيدو اليوم على تدريب المشاركين على الممارسات القادرة على التكيف مع البيئة، وتعليمهم وضع خطط أعمال قابلة للتمويل المصرفي وتطبيقات التمويل اللازمة.

وتركز ثلاثة مجتمعات محلية ضعيفة في مناطق شريك وتافوش ولوري على تطوير نماذج أعمال جديدة لمنتجات الألبان والفواكه والتوت والفواكه المجففة والأعشاب والمحاصيل الحقلية ذات القيمة العالية، وذلك باستخدام تكنولوجيات متجددة مثل سخانات الطاقة الشمسية ووحدات الغاز الحيوي الصغيرة في التجهيز الزراعي وعمليات البيوت البلاستيكية.



وتعفي هذه الطاقة النظيفة الجديدة النساء والأطفال من الحاجة إلى قضاء ساعات كل يوم في البحث عن الحطب وصنع الفحم. مما يترك للأطفال مزيدا من الوقت للاهتمام بدراستهم، ويتيح للنساء الوقت لكسب المال من العمل في مصانع تجهيز جديدة بنتها اليونيدو من النوع المتوافق مع المبادئ التوجيهية الدولية. وقد أصبح بالإمكان تحفيف الموز الذي ينضج قبل أن يصل إلى السوق وتحويله إلى رقائق أو إلى عصير، مما يوفر دخلا لم يكن ليحصل لولا تلك المصانع.

النساء والشباب في الأنشطة الإنتاجية



أهم شركاء الأمم المتحدة المنفذين:

UN WOMEN | منظمة الأمم المتحدة للمرأة | FAO | منظمة الأغذية والزراعة

في كثير من البلدان النامية، يؤدي ضعف الصناعات الريفية لتجهيز المنتجات الزراعية، التي توفر عددا قليلا من فرص العمل، إلى دفع الشباب والشابات إلى الهجرة إلى المناطق

وقد وقع الاختيار على خمس وستين قرية لتدريب ٦٥٠ شابا وشابة فيها على اكتساب مهارات زيادة الأعمال وتعلم كيفية حماية بيئتهم وكسب معيشتهم من ممارسات مراعية للبيئة. ويشمل البرنامج مزيجا من التدخلات المترابطة للتخفيف من أثر تغير المناخ ويعمل في آن معاً على إقامة اقتصاد صحي يقلل من النزاعات والتطرف.

الأمن البشري وإعادة التأهيل بعد الأزمات



أهم شركاء الأمم المتحدة المنفذين:



رحل ملايين الأشخاص عن ديارهم في السنوات الماضية هرباً من النزاعات والعنف الشديد والانهيار التام للاستقرار الاقتصادي والسياسي، ومن الآثار التي تركتها المخاطر البيئية والمخاطر المتصلة بتغير المناخ.

وتبني اليونيدو القدرة على التصدي للأزمات وتدعم جهود الإنعاش في أضعف المجتمعات المحلية من خلال التدريب والتثقيف، وسلاسل القيمة، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات المؤسسية. ويساعد هذا الدعم الذي تقدمه على تهيئة فرص عمل جديدة وزيادة قابلية أفراد تلك المجتمعات للتوظيف وتحسين التماسك الاجتماعي بين النازحين والمجتمعات المضيفة.

وتعمل المنظمة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في بذل هذه الجهود. وفي عام ٢٠١٩، أصبحت اليونيدو عضواً في شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة ووقعت اتفاقاً بشأن الصندوق الاستهلاكي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وهي آلية تمويل أنشئت حديثاً تعنى بتيسير التعاون بين الوكالات في هذا المجال.

تدريب رواد الأعمال في مناطق اللاجئين العراقيين للحد من المخاطر الاقتصادية والأمنية

يعيش ما يقرب من ١,٥ مليون لاجئ ونازح عراقي في إقليم كردستان. وأكثر من نصفهم دون سن العشرين، وتبلغ معدلات بطالة الرجال منهم ٢٤ في المائة والنساء ٦٩ في المائة.

ويعمل أحد تلك المشاريع في مقاطعة تومانيان على استحداث إدارة مستدامة للنفايات من خلال جمع النفايات البلاستيكية وإعادة تدويرها على نحو منفصل للحد من المخاطر البيئية التي تسبب بها صناعة تجهيز المنتجات الزراعية في المقاطعة. وتمكن هذه الفرص الجديدة لكسب الدخل النساء والشباب من السيطرة على سبل عيشهم وبيئتهم، مما يقلل من خطر استغلالهم ويساعد على دفع عجلة اقتصادات مجتمعاتهم المحلية.

تعزيز فرص عمل الشباب في ليبيريا

تعكف اليونيدو على تنفيذ برنامج واسع النطاق يهدف إلى إنعاش قطاع التعليم والتدريب التقني المهني في ليبيريا، مع التركيز على المهارات الصناعية المهمة للقطاعات ذات النمو الاقتصادي العالي. ويهدف البرنامج تحديداً إلى تعزيز فرص عمل الشباب في الوظائف التقنية المرتبطة بقطاعات التعدين والزراعة والزراعة الحرجية والبناء. ويساهم البرنامج أيضاً من خلال تهيئة فرص عمل للشباب في تحقيق الأمن والاستقرار في ليبيريا. ويتضمن البرنامج عدة مشاريع يمولها الاتحاد الأوروبي وحكومتا السويد واليابان بمبلغ إجمالي قدره ٤٠ مليون دولار. ويستفاد البرنامج من تجربة اليونيدو الناجحة في دعم برامج التدريب الموجهة نحو سوق العمل التي نفذتها في هذا البلد، ولا سيما البرامج التي تدعم الوظائف في مجال الميكنة الصناعية والتي أثبتت نجاحها من خلال معدلات التوظيف المرتفعة لدى خريجي برامج التدريب تلك.

الحد من تطرف الشباب من خلال التصدي للتدهور البيئي

كثيراً ما يؤدي نقص الغذاء أو انعدام الدخل إلى نشوب نزاعات. ويؤدي التدهور البيئي إلى الحد بدرجة كبيرة من الأراضي المتاحة للرعي ولزراعة المحاصيل التي تزود المجتمع المحلي بالغذاء وسبل المعيشة. فالبطالة وعدم ضمان سبل المعيشة يهيئان الظروف المناسبة لجعل الشباب محبطين ومتطرفين.

وفي غينيا، شرعت اليونيدو في تنفيذ برنامج للحد من حالة الضعف تلك وزيادة الفرص المتاحة للشباب والشابات الأكثر عرضة لخطر التطرف. وتعمل اليونيدو، بتمويل من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، مع أربع منظمات غير حكومية محلية لتحديد أكثر المناطق ضعفاً وتحسين أوضاعها بممارسات خضراء جديدة.



الصومال، وتمثل هذه الحوادث دليلاً قوياً على حالة انعدام الأمن التي تعيشها المدينة.

وتقدم اليونيدو، من خلال مشروع لتشغيل الشباب يمثل جزءاً من برنامج مشترك للأمم المتحدة، المساعدة إلى الصومال على تحسين فرص العمل المستدامة في قطاعات رئيسية ذات إمكانات نمو مرتفعة.

ولتزويد الشباب بالمهارات اللازمة لدخول سوق العمل وجعلهم أقل عرضة للتطرف، تعزز اليونيدو مهاراتهم المهنية والتقنية من خلال دورات تدريب أثناء العمل في مجال البنية التحتية الحضرية الحيوية. فقد تعلم رجال ونساء على السواء كيفية إكساء الجدران والطلاء وتركيب الأبواب والنوافذ والبلاط. وتشكل النساء ٣٥ في المائة من المتدربين. وكجزء من تركيز المشروع على إعادة تأهيل الممتلكات الحكومية، وقع الاختيار على مبنى الوزارة الذي تعرض للتفجير لتدريب المشاركين في البرنامج وأعيد ترميمه ليصبح صالحاً للاستعمال.

واستحدثت اليونيدو "برنامج تطوير ريادة الأعمال" لكل من اللاجئين وأفراد المجتمعات المضيفة في محافظة أربيل للحد من المخاطر الاقتصادية وتحسين أمن الجميع. ودربت اليونيدو، بتمويل من اليابان، موظفي الجامعات المحلية ليصبحوا مدربين لمعلمي المدارس المهنية الثانوية في مجال برامج تطوير ريادة الأعمال.

فاستطاع هؤلاء المعلمين تدريس ما يقرب من ٣٠٠ من خريجي تلك المدارس العاطلين عن العمل ومن الشباب غير المتحقين بمدارس مفاهيم ريادة الأعمال وكيفية وضع خطط أعمال. وكان بإمكان طلبة تلك المدارس المهنية الاختيار من بين الدورات الدراسية المتاحة في مجال قطاع الخدمات، وتجهيز الأغذية الزراعية، وفنون الرسوم التصويرية، وإصلاح الهواتف النقالة، وصيانة السيارات، وفنون الخياطة والنسيج. ومُنح الطلاب الفائزون بالجوائز العليا على خطط الأعمال التي وضعوها معدات مثل أجهزة كمبيوتر محمولة، ومجموعات أدوات، وبرامج حاسوبية، وتدريب داخلي براتب لإعطائهم خبرة مهنية. وتكفلت اليونيدو بأن تشكل الفتيات، اللاتي كثيراً ما يستبعدن من سوق العمل، نصف تلك المجموعة تقريباً.

وتعلم ما يقرب من ٢٠٠ لاجئ في مخيم غويلان للاجئين في مدينة دهوك، الذين لم يكن لديهم سبل معيشة قبل بدء ذلك البرنامج، كيفية إدارة أعمال تربية الدجاج والماعز وتجهيز البرسيم والألبان. فصار لديهم الآن البيض والحليب لإطعام أسرهم وبعض المال من مبيعات منتجاتهم. وأنشأ طلاب في مجتمعات محلية أخرى مؤسسات متخصصة بالتصميم الشكلي ومؤسسات تكنولوجيا.

وقد وسعت وزارة التعليم تطبيق برنامج تطوير ريادة الأعمال ليشمل مزيد من المحافظات وترجمت موادها التدريبية إلى اللغة المحلية. وقد درس باحثون مستقلون أثر هذا البرنامج على الهجرة، وساعدت ورقة البحث التي قدموها في عملية التخطيط وصنع القرار في المجتمعات المحلية العراقية المعرضة للنزوح والهجرة.

شباب صوماليون يتعلمون مهارات التشييد لإعادة بناء مدينتهم

في آذار/مارس ٢٠١٩، ألحق هجوم إرهابي في مقديشو أضراراً جسيمة بمبنى حكومي وأدى إلى مقتل عدد من موظفي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. وكثيراً ما تنفجر سيارات مفخخة في

المساعدة في تحويل إثيوبيا إلى بلد متوسط الدخل

تجميع يمكن للمستثمرين استخدامها في الترويج لأسواق رئيسية وبيع المزارعون منتجاتهم فيها. وقد ساعدت اليونيدو في تصميم تلك المجمعات وفقاً لمعايير بيئية عالية تحسّن إدارة النفايات والمياه والطاقة والانبعاثات والمواد الكيميائية الخطرة. ففي إثيوبيا، يُلقى سنوياً في حقول مفتوحة ما يقدر بنحو ٣٠٠٠٠٠ طن من النواتج الحيوانية العرضية. وبصرف النظر عما يتسبب به ذلك من مشكلة بيئية، فإنه يمثل أيضاً هدراً للمورد اقتصادي قيّم. وتستخدم مراكز التحويل الريفية تلك النواتج العرضية كمصدر لتوليد الطاقة المتجددة بكفاءة لتضاف إلى محطات الطاقة الكهرومائية الصغيرة. وقد أولى اهتمام خاص لضمان توفير إمدادات ثابتة وكافية من المواد الخام للشركات داخل المجمعات الصناعية الزراعية المتكاملة. ولهذا الغرض، أُجري تحليل استراتيجي لسلسلة القيمة الرئيسية، بما في ذلك الألبان والماشية والبطاطا والخضروات الطازجة، بالتعاون مع جهات منها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ووكالة التحويل الزراعي، والمعهد الإثيوبي للبحوث الزراعية، والوكالة الاتحادية للتعاونيات.

الجلود والمنتجات الجلدية

تمتلك إثيوبيا أحد أكبر قطعان الماشية في أفريقيا، وقطاع الجلود والمنتجات الجلدية لديها قوي. ومع ذلك، لا تزال معوقات تعترض هذه الصناعة منها نقص الصلال والجلود، وتقدم المعدات، وعدم توفر ما يكفي من العمالة الماهرة، وتدني درجة استخدام القدرات المتاحة، وعدم وجود حوافز سعرية للسلع ذات الجودة العالية.

وفي إطار مشروع تموله حكومة إيطاليا، ستتيح وحدة مشتركة لإنتاج الأحذية، افتتحت في نيسان/أبريل، للجمعية التعاونية لمجمّع الأحذية الإثيوبية الدولية أن تزيد إنتاجها وتنوّعته. وفي عام ٢٠١٩، بلغ عدد العاملين لدى المجموعات الخمس التي تدعمها اليونيدو أكثر من ٨٥٠ عاملاً، أي أكثر بنسبة ٣٣ في المائة من خط الأساس لعام ٢٠١٤. ومن أصل أولئك العاملين بلغت نسبة النساء ٤٨ في المائة و٩٠ في المائة بعمر ٢٤ سنة أو أقل. وقد استفاد من تحسين التكنولوجيا فائدة مباشرة ٢٧٣ منشأة صغيرة ومتوسطة مشاركة في تلك المجموعات. وزادت هوامش ربحها بنسبة ١٢,٥ في المائة في المتوسط كما زاد حجم صادراتها بنسبة ٨ في المائة.

تعد إثيوبيا ثاني أكبر بلد من حيث تعداد السكان في أفريقيا، واقتصادها أحد أسرع الاقتصادات نمواً في القارة. وتنفذ الحكومة حالياً خطة طموحة لتحويل اقتصاد البلد على نحو يمكنه من المنافسة في السوق العالمية وأن يصبح بلداً متوسط الدخل بحلول عام ٢٠٢٥.

وتشارك اليونيدو بنشاط في دعم إثيوبيا منذ عام ١٩٦٨. ومن خلال برنامج الشراكة القطرية، جمعت اليونيدو الشركاء الإنشائيين ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية وقطاع الأعمال، تحت قيادة الحكومة الوطنية، للمساعدة في تحقيق أهدافها. ولا تزال الزراعة عنصراً أساسياً في اقتصاد البلد، حيث تسهم بنسبة ٤٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وصغار المزارعين هم المنتجون الرئيسيون، ولكن أراضيهم المتناثرة مجزأة إلى حد كبير ويندر فيها استخدام نظم الري والآليات الميكانيكية، مما يقلل من كفاءة استغلالها ويزيد من خسائر ما بعد الحصاد. ويدعم البرنامج الحكومة لتحسين كفاءة صناعاتها الزراعية بتوفير التدريب على سبل حفظ الموارد الطبيعية، وتحسين نظم الري، وزراعة منتجات ذات قيمة أعلى.

وتتمثل فرصة النمو الأخرى في البلد في الصناعة، ولا سيما قطاع الصناعة التحويلية، الذي يقتصر إسهامه على نسبة ٤ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي. ويركز البرنامج على ثلاثة قطاعات من الصناعات الخفيفة وهي: تجهيز المنتجات الغذائية الزراعية، والمنسوجات والملابس، والجلود والمنتجات الجلدية.

الصناعات الزراعية تربط المزارعين بالأسواق

تضيف الصناعات الزراعية قيمة من خلال تجهيز المنتجات، مما يمنح المنتجات مدة صلاحية أطول ويحد من النفايات. ويمكن أن يؤدي تجميع هذه الصناعات داخل مجمعات صناعية في المناطق الريفية بالقرب من المزارعين إلى تحقيق زيادة في الكفاءة وتهيئة فرص عمل في المناطق الريفية خارج المزارع. ولذلك تعمل اليونيدو مع حكومة إثيوبيا على إنشاء أربعة مجمعات صناعية زراعية متكاملة. وتوفر تلك المجمعات للشركات الكبيرة والمتوسطة الحجم مناطق صناعية متطورة، وإمكانية الوصول إلى الهياكل الأساسية والمرافق العامة وخدمات الأعمال التجارية. وتوفر مراكز التحويل الريفية التي تُنشأ حول كل مجمع من تلك المجمعات مستودعات ومرافق سوقية حديثة. وتعمل بمثابة نقاط

المنسوجات والملابس

يُزرع في إثيوبيا بعض أجود أنواع القطن في العالم، وتاريخ إثيوبيا غني في مجال الغزل والنسيج. وكما هو الحال فيما يتعلق بقطاع تجهيز الأغذية الزراعية، فإن نقص المواد الخام في هذا القطاع أيضاً يمثل تحدياً. فضعف صناعات الغزل والحلج، والافتقار إلى المهارات، وانخفاض قدرات مؤسسات دعم سلسلة القيمة للمنسوجات والملابس، وعلى الأخص ضعف الخدمات اللوجستية التجارية، كلها تمثل عقبات هامة أمام تطوير هذا القطاع.

وتدعم اليونيدو، بالتعاون مع شركائها، حكومة إثيوبيا والقطاع الخاص لديها في تشجيع الاستثمار، وزيادة الإمدادات من المواد الخام الجيدة، وتحسين مهارات القوى العاملة، وبناء قدرات مؤسسات الدعم، وإجراء تحسين كبير على الخدمات اللوجستية التجارية.

ووفرت فرص عمل لـ ٣٦٩ خريجاً شاباً تم توظيفهم في مجمع ميكيل الصناعي منذ كانون الثاني /يناير ٢٠١٩، وذلك بالتعاون مع برنامج SINCE الممول من الاتحاد الأوروبي. وفي أيلول /سبتمبر، افتتح مركز التميز التابع لكلية ميكيل لصنع الملابس بهدف تدريب وتخريج نحو ٢٠٠ شخص شهرياً، وإنشاء نموذج يمكن تكراره في بقية أنحاء البلد.

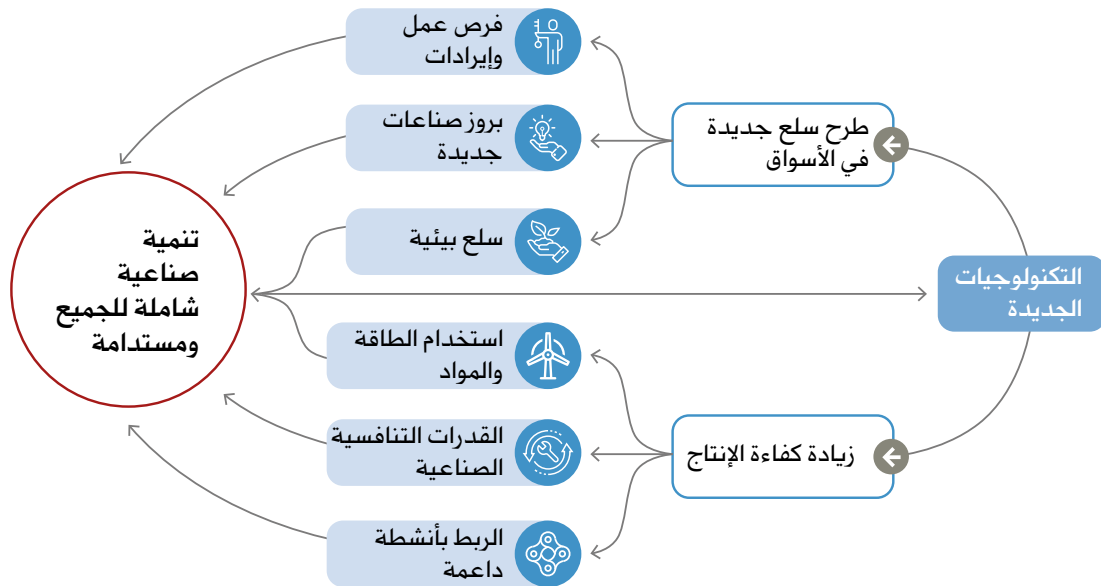


الثورة الصناعية الرابعة

يقود التقدم السريع في التقنيات الرقمية الثورة الصناعية الرابعة، وتشمل تلك التقنيات الذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، والروبوتات، والتصنيع بالطباعة الثلاثية الأبعاد، وإنترنت الأشياء، وتكنولوجيا البيانات الرقمية المتزامنة الموزعة (بما في ذلك كتل البيانات)، وكمبيوترات الكم، وتكامل تلك التقنيات مع التكنولوجيا الحيوية والتكنولوجيا النانوية والعلوم المعرفية والاجتماعية والإنسانية (المعروفة باسم التكنولوجيات المتقاربة والمتوائمة مع الطبيعة). وهذه التكنولوجيات الطليعية مبتكرة وسريعة النمو ومتراطة ترابطاً وثيقاً ومتعاضة، وتمثل جوهر نجاح التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة.

تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠٢٠

صدر في تشرين الثاني / نوفمبر من عام ٢٠١٩ تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠٢٠ بعنوان "التصنيع في العصر الرقمي". ويقدم هذا المنشور الرئيسي لليونيدو أدلة تحليلية وتجريبية عن مستقبل التصنيع في سياق التحول الحالي الذي يشهده النموذج التكنولوجي. كما أنه يدرس تجريبياً الشواغل ذات الصلة، بما في ذلك أثر الروبوتات على انتقال العمالة، وإمكانية إعادة عملية الإنتاج، الذي سبق للاقتصادات المتقدمة أن تعاقبت خارجياً على تنفيذها، إلى بلدانها، والمخاوف من أن عدم كفاية المهارات والقدرات سيستبعد معظم البلدان من المرحلة التالية من الإنتاج الصناعي. ويؤكد التقرير من جديد أن التصنيع لا يزال هو الطريق الرئيسي لإنجاح التنمية، كما يسلط الضوء على الروابط الحاسمة بين التكنولوجيات الجديدة والتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة.





مجموعة أدوات "تحسين جودة السياسات الصناعية" (EQUIP)

عمدت اليونيدو في عام ٢٠١٩، إدراكاً منها لأهمية الثورة الصناعية الرابعة للسياسة الصناعية، إلى تحديث مجموعة أدواتها للسياسة الصناعية: "تحسين جودة السياسات الصناعية"، التي وضعتها بالاشتراك مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، بهدف الجمع بين التحقيقات بشأن فوائد التكنولوجيات الطليعية وأثرها المحتمل في البلدان النامية.

مؤتمر القمة العالمي المعني بالصناعات التحويلية

في تموز/يوليه، شاركت اليونيدو في تنظيم مؤتمر القمة العالمي المعني بالصناعات التحويلية الذي عقد في عام ٢٠١٩ في يكاترينبورغ، الاتحاد الروسي. وتضمن المؤتمر كلمة رئيسية ألقاها فلاديمير بوتين، رئيس الاتحاد الروسي، وتنظيم أربع حلقات نقاش رفيعة المستوى تناولت آثار وتحديات الثورة الصناعية الرابعة على الاقتصاد الدائري، وتمكين المرأة، والسياسة الصناعية، وتشجيع الاستثمار والتكنولوجيا. واجتذبت هذا المؤتمر في عام ٢٠١٩ أكثر من ٣٥٠٠ من واضعي السياسات وممثلي القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. ولبناء الزخم قبل مؤتمر القمة ولتكوين منظور عن السياقات المحلية والإقليمية، نُظمت أحداث ذات صلة بالمؤتمر في سنغافورة والصين ومصر والمكسيك والهند وفي هانوفر ميسي بألمانيا. كما نُظمت حدث ذو صلة بالمؤتمر في الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة في نيويورك. وفي نهاية عام

٢٠١٩، اجتذبت حلقتنا عمل إقليميتان نظمتا في جنوب أفريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة مشاركة ١٦ بلدا من الجنوب الأفريقي وستة بلدان من شرق أفريقيا.

مبادئ التنمية الرقمية

في حزيران/يونيه من عام ٢٠١٩، اعتمدت اليونيدو مبادئ التنمية الرقمية التي تقر بأن التكنولوجيا والابتكار عنصران مهمان لولاية المنظمة وعملها. وهي عبارة عن تسعة مبادئ توجيهية مرنة تهدف إلى مساعدة الممارسين في مجال التنمية على تطبيق التكنولوجيات الرقمية على برامجهم. وهي جزء من جهد مستمر لدى الممارسين في مجال التنمية لتبادل المعارف ودعم التعلم المستمر.

أول معسكر للابتكار مشترك بين الوكالات

اختبرت اليونيدو للمشاركة في أيار/مايو في أول "معسكر للابتكار مشترك بين الوكالات"، نظمته شبكة الأمم المتحدة للابتكار، وهي جماعة تعاونية من المبتكرين في الأمم المتحدة. وكان الغرض من هذا البرنامج التدريبي المكثف الذي استمر أسبوعاً إطلاق وحفز مشاريع ابتكار جديدة في كامل منظومة الأمم المتحدة. واختبرت اليونيدو منهاج الاستشارة المؤثر في بلوغ أهداف التنمية المستدامة، الذي عُرض بعد ذلك على المؤتمر العام.



فلاديمير بوتين، رئيس الاتحاد الروسي، يلقي كلمة في مؤتمر القمة العالمي المعني بالصناعات التحويلية



النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية

تشكل أوجه عدم المساواة وحالة عدم اليقين على مستوى الجغرافيا السياسية والتجارة بالإضافة إلى التغيرات التكنولوجية المتسارعة تهديداً للاستقرار الاقتصادي العالمي. ويساعد تعزيز الابتكار وقدرات المنافسة في التجارة الدولية على التصدي لهذه المخاطر وتوزيع فوائد التنمية المستدامة. وتساعد اليونيدو البلدان النامية على إجراء هذه التحولات فتزود الناس بالمعارف والمهارات اللازمة وتستهل نُهجاً إقليمية تقوم على تقاسم الموارد. وتساعد المنظمة في بناء القدرات التجارية من خلال برامج ترفع مستوى الإنتاجية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتيسر نقل التكنولوجيا، وتتيح تحسين سبل الوصول إلى الأسواق العالمية. كما تقدم اليونيدو المشورة في مجال السياسات إلى الحكومات والمؤسسات بشأن إرساء أطر تنظيمية تشجع الأعمال التجارية ورواد الأعمال وتجذب المستثمرين.



الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة



أهم شركاء الأمم المتحدة المنفذين:



وسعت العولمة الفرص الاقتصادية إلى حد كبير. وكثيراً ما يعيق الافتقار إلى القدرة التنافسية، وضعف المهارات لدى القوى العاملة، وانخفاض مستويات التكنولوجيا من قدرة الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات التحويلية، الاستفادة من تلك الفرص. كما أن وجود بيئة تنظيمية غير داعمة في الأغلب يمكن أن يعيق قدرة تلك المنشآت على الابتكار والاستثمار.

وتساعد برامج اليونيدو في تعليم المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على كيفية الابتكار والتوسع واغتنام الفرص الجديدة المتاحة في الأسواق المحلية والدولية، مما يعزز مركزها التنافسي. ويمكن لنظم التصنيع الذكي أن تزيد الإنتاجية وتخفف التكاليف وتحسّن جودة السلع القائمة، ولكنها يمكن أن تكون معقدة للغاية وتنفيذها مكلف، وقد واجهت منشآت صغيرة ومتوسطة عديدة مشاكل في إرساء تلك النظم. ولذلك فقد أنشأت اليونيدو مركز شغهاي الدولي لتعزيز الصناعات الذكية بهدف تدريب القائمين على الصناعات ورابطات الأعمال التجارية على نظم التصنيع الذكي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على أن يقوموا هم بدورهم بتدريب أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الصناعية ذات الصلة.

كما يمكن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة من خلال إصدار علامات تجارية. وقد طورت اليونيدو نميظتين جديدتين للخدمات التقنية بشأن هذا الموضوع في عام ٢٠١٩، واشتركت مع المعهد الأوروبي للعلامات التجارية في تنظيم مؤتمر قمة IconVienna العالمي للعلامات التجارية. وقد أظهرت مشاريع شاملة ومتعددة السنوات نفذتها اليونيدو في بلدين قدرة العلامات التجارية على زيادة قدرة المرأة التنافسية وتحسين الفرص المتاحة أمامها. وفي طاجيكستان، أنشئت علامة

تجارية لمنتجات LA'AL Textiles مما وسع من صادرات المنتجات الطاحيكية وهياً فرص عمل جديدة. وأنشأت شركات منتجة للملابس الأرمينية علامة تجارية جديدة تحت اسم "5900BC"، استطاعت أن تضاعف الصادرات ثلاث مرات تقريباً كما ضاعفت حجم العمالة. وتشكل الإناث غالبية موظفي تلك الشركات، وتملك نساء عدة منشآت أو تديرها.

وللتعجيل بتطوير تكنولوجيات ومنتجات وصناعات ونماذج أعمال تجارية جديدة للمنشآت، أنشأت اليونيدو مركز شغهاي العالمي للابتكار في مجال العلم والتكنولوجيا، الذي يوفر التدريب في مجال التصميم الصناعي والتصنيع المضاف والتمويل والملكية الفكرية ومعالجة النفايات الصلبة والتكنولوجيا النانوية. وفي عام ٢٠١٩، أضيف إلى منصة المركز ١٣ منتجاً و١١ نموذج أعمال تجارية جديداً، كما أضيفت إليه دورة حول الاستثمار المؤثر في دعم مجلس الابتكار العلمي والتكنولوجي الجديد التابع لسوق شغهاي للأوراق المالية (أو STAR Market). وقد هيأت هذه المنصة ٩٠ فرصة عمل جديدة، وأكثر من ١٠ شراكات للتعاون الدولي قيد الإنشاء. وبالإضافة إلى ذلك، ييسر المركز التوقيع في عام ٢٠١٩ على مشاريع تعاون ثنائية جديدة بين الصين وجمهورية كوريا وسنغافورة وكندا والنرويج والمملكة العربية السعودية لنقل تكنولوجيات تامة التطور إلى بلدان نامية في مناطق أخرى.



كما تشرك اليونيدو وممثلين عن الدول الناشئة في أحداث كبرى مما يتيح لهم فرصا لعرض مشاريعهم الإنشائية واجتذاب المستثمرين الدوليين، مثل معرض "هانوفر ميبي" السنوي للتكنولوجيا الصناعية الذي يقام في ألمانيا، وأول معرض يقام في المكسيك تحت اسم "معرض مكسيكو للتحويل الصناعي"، الذي يمثل نسخة أمريكا اللاتينية من معرض "هانوفر ميبي". وقد أتاح المعرضان في عام ٢٠١٩ تعزيز نحو ٢٠٠ علاقة تجارية بين رواد أعمال ومستثمرين.

الدعم الثنائي والإقليمي يزيد من الفرص المتاحة

يمكن للتعاون الإقليمي أن يوسع الفرص المتاحة، وتدير اليونيدو عدة برامج تدعم التدريب عبر الحدود وتقاسم التكنولوجيا عبر الحدود. وتغطي شبكة مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا ثمانية بلدان، هي الاتحاد الروسي وألمانيا وإيطاليا والبحرين وجمهورية كوريا والصين ونيجيريا واليابان، وتتشارك تلك المكاتب في موارد ومعارف فريدة.

وفي عام ٢٠١٩، نشر مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في كوريا أول قاعدة بيانات تكنولوجية لتكنولوجيات مختارة متاحة في العديد من البلدان ومناسبة للنقل. وسجل مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في طوكيو على منصبه المعنية بترويج التكنولوجيا المستخدمة ٤٠ تكنولوجيا يابانية جديدة مناسبة للاستخدام في البلدان النامية والناشئة، وربط المكتب بين مستشاري استثمار أفرقة وشركات يابانية مهمة بالاستثمار في القارة. وحدد مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في ألمانيا أكثر من ٤٠ تكنولوجيا مناسبة لأفريقيا.

زيادة الفرص المتاحة أمام صناعة الدراجات الهندية للمنافسة على الصعيد الدولي

صناعة الدراجات مهمة في الهند، وهي توفر فرص عمل لحوالي مليون شخص. غير أن المنشآت الهندية الصغيرة والمتوسطة تفقد حصتها في السوق وتراجع قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي من حيث السعر والجودة على السواء. ففي حين أن عدد الدراجات وقطع الغيار المستوردة يتزايد بنسبة ٢٥ في المائة سنويا، ينحصر نمو صادراتها بنسبة ١٠ في المائة.

وقد أدى مشروع نفذته اليونيدو وممولته الحكومة الهندية إلى زيادة القدرة التنافسية العالمية لصناعة الدراجات في الهند. حيث عمدت اليونيدو أولاً إلى تعزيز مركز البحث والتطوير المعني بالدراجات وآلات الخياطة، وتعزيز قدرات رابطتين

صناعيتين. ثم حددت زيارات ميدانية ودراسات استقصائية تفصيلية مواطني الضعف التي عولجت بعد ذلك من خلال وضع خطط عمل إدارية جديدة، وتوفير دورات تدريبية ينظمها خبراء دوليون ذوو مهارات عالية، وإجراء جولات دراسية دولية، ومنح زمالات.

فأصبح هناك اليوم مدربون وفنيون معتمدون في مجال الدراجات الكهربائية ذات القيمة الأعلى. ووسع مركز البحث والتطوير المعني بالدراجات وآلات الخياطة من نطاق خدماته، ووقع إعلانات مشتركة مع عدة رابطات لمواصلة التعاون مع منظمات دولية مناظرة في ألمانيا والبرتغال وبلجيكا والصين والولايات المتحدة ومواصلة الحصول على الدعم منها.

مركز المعرفة يساعد البلدان النامية على زيادة قدرتها التنافسية



يعد مركز المعرفة للتجارة والاستثمار والابتكار مجتمعاً واحداً لمساعدة منشآت البلدان النامية على زيادة قدرتها التنافسية الاقتصادية. وتستضيف منصة هذا المركز التفاعلية على الإنترنت محتوى تقنياً مجانياً وأدوات ذات صلة وتدريباً ذاتياً على الإنترنت وضعته واعتمده أكاديمية اليونيدو التدريبية للتجارة والاستثمار والابتكار. وفي عام ٢٠١٩، استخدمت هذه الموارد أكثر من ٦٠٠ مستخدم نشط من أكثر من ١٠٠ بلد، ولأول مرة، أتيحت دورة تدريبية في مجال الاستثمار المؤثر باللغتين الصينية والفرنسية.



الاستثمار

- الاستثمار المؤثر: حشد الاستثمار المسؤول والتكنولوجيا المستدامة
- التحالفات التجارية الدولية: حشد الاستثمار من أجل سلاسل القيمة العالمية المستدامة



الابتكار

- التجارة الإلكترونية: دليل تيسيري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
- الصناعة ٤.٠: مقدمة



التجارة

- البنية التحتية للنوعية والتجارة
- السياسة المتعلقة بالنوعية: دعم صوغ سياسات خاصة بالنوعية

القدرات التنافسية التجارية ومسؤولية الشركات

التقنية في الاختبار والتفتيش، التي تعوق اتفاقات تيسير التجارة. وقد استخدمت تلك الأداة بنجاح في جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وملاوي في قطاعات تجهيز المنتجات الزراعية والزيوت الأساسية وزيت النخيل وعباد الشمس لوضع خطط إصلاح مبنية بتوافق الآراء للحد من الحواجز التجارية. وساعدت اليونيدو أيضاً في وضع خطط وطنية لضمان النوعية في ٢٦ بلداً وثلاث مناطق، مما خفض تكلفه خدمات تقييم المطابقة التي تقوم بها بنسبة تتراوح بين ٤٠ و ٦٠ في المائة في السنوات الخمس الماضية. وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، استفاد أكثر من ١٠٠٠ هيئة لتقييم المطابقة في ٥٨ بلداً من الدعم الذي تقدمه اليونيدو.

واستعداداً للمستقبل، قدمت اليونيدو موجزاً للاستشارات الواسعة النطاق وعمليات نقل المعارف والتكنولوجيا اللازمة لتكييف نظم ضمان النوعية لتتلاءم مع الثورة الصناعية الرابعة في منشور عنوانه "Rebooting Quality Infrastructure for Sustainable Future" (إعادة تنظيم البنية التحتية المتعلقة بالنوعية من أجل مستقبل مستدام). ويدعو هذا المنشور إلى إدراج الذكاء الصناعي، والتصنيع الذكي، والطاقة الذكية، والزراعة الذكية، والاقتصاد الدائري في خطط ضمان النوعية. ولبناء



تعترف خطة عام ٢٠٣٠ بالتجارة الدولية كمحرك للتنمية الاقتصادية والحد من الفقر. وتتطلب التجارة بنية تحتية سليمة وفعالة وذات نوعية جيدة تحسّن الأداء الاقتصادي والصناعي وتتناول أيضاً الجوانب الاجتماعية والبيئية دون وضع حواجز لا لزوم لها. وتدعم اليونيدو استخدام المعايير الدولية ومعايير الاستدامة الطوعية، كما تدعم تعزيز قدرات القياس والامتثال. وقد وضعت اليونيدو والشبكة الدولية المعنية بالبنية التحتية للنوعية، بدعم مالي من حكومة فنلندا، مبادئ توجيهية للسياسات المتعلقة بالنوعية، تساعد البلدان النامية على تفضي التداخل والإزدواجية في مؤسسات ضمان النوعية. وإضافة إلى ذلك، تساعد أداة وضعها اليونيدو، بتمويل من الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا، على تحديد الثغرات

زيادة القدرة التنافسية التجارية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الإقليمية وأسواق الاتحاد الأوروبي

تعمل اليونيدو على زيادة القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في سري لانكا، التي تستهدف أسواقاً إقليمية وأوروبية، وذلك بتحسين قدراتها على الامتثال في مجال سلامة الأغذية ونوعيتها وتعبئتها ووسمها من أجل الحصول على اعتماد من نظم ضمان النوعية. وبالتركيز على قطاعات منتجات البهارات والأغذية وتكنولوجيا المعلومات والاستعانة بالمصادر الخارجية في العمليات التجارية، ساعد هذا المشروع، الممول من الاتحاد الأوروبي، حكومة سري لانكا على تعزيز الأطر التنظيمية، وزيادة فرص الحصول على خدمات ضمان النوعية وتقييم الامتثال للمعايير، وبناء مهارات جديدة واعتماد التكنولوجيات اللازمة للامتثال للمعايير واللوائح المحدثة.

وقد سُرَّ التدريب الذي قدمته اليونيدو للمؤسسات الوطنية المعنية بالبنية التحتية للنوعية وضع استراتيجية وطنية لتلك البنية التحتية. وقد زاد من استدامة النظام توفير تدريب إضافي لآلاف الأشخاص على أفضل الممارسات في مجال سلامة الأغذية وضمان النوعية، ومعايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، ونظم الاعتماد، وتقييم مدى امتثال المختبرات الحكومية والخاصة للمعايير.

كما أن تزايد الخبرات أدى إلى توسيع السوق، فقد قدم معهد سري لانكا للمعايير طلبات اعتماد لإصدار شهادات لمنتجات بسكويت وزجاجات مصنوعة من مادة PET ومياه الشرب المعبأة في زجاجات. وحصل معهد البحوث الطبية، وهو مختبر تابع لوزارة الصحة، على الاعتماد بمطابقته لمعيار دولي لأول مرة على الإطلاق.

وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اليونيدو معدات جديدة لمركز اختبار التغليف المعين على الصعيد الوطني، وهو معهد التكنولوجيا الصناعية، كما قدمت التدريب على كيفية استخدام المعدات. والمعهد الآن بصدد الحصول على اعتماد، مما يسمح للمصدرين السريلانكيين بالحصول على خدمات اختبار تغليف فعالة من حيث التكلفة داخل البلد، بدلاً من الاعتماد على خدمات أكثر تكلفة في الخارج.

ويدعم من اليونيدو، رفعت أكاديمية سينامون (القرفة) للتدريب مستوى معايير الكفاءة الوطنية وحدثت منهجاً دراسياً لفنيي الأكاديمية، وباتت الآن معتمدة من قبل هيئة التعليم العالي والمهني لمنح شهادات مهنية معترف بها دولياً. وبات ذلك يجتذب وافدين جدد إلى هذه الصناعة، وينشئ ظروف عمل أكثر

قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأفريقية في مجال ضمان النوعية ودعم تنفيذ اتفاق التجارة الحرة في القارة الأفريقية، عقدت اليونيدو "المنتدى الدولي الأول للبنية التحتية المتعلقة بالنوعية لأفريقيا" بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي.

إنشاء اتحادات تساعد المنشآت التجارية على الوصول إلى أسواق تصدير جديدة

لم يكن لدى المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في قطاع الأعمال التجارية الزراعية وقطاع مستحضرات التجميل في منطقة فالي ديل كاوكا في كولومبيا سوى خبرة ضئيلة في التجارة الدولية، ولم تنتج إلا كميات قليلة من المنتجات المعدة للتصدير والتي كثيراً ما كانت لا تفي أيضاً بمتطلبات الأسواق المستهدفة. ويتمويل من الوكالة الكورية للتعاون الدولي، أنشأت اليونيدو اتحادات تصدير وساعدت أصحاب أعمال تجارية على المشاركة في التجارة والامتثال للمعايير النوعية ومتطلبات السوق. وعلى مدى السنوات الثلاث للمشروع، دخلت ٢١ منشأة صغيرة ومتوسطة ١٠ أسواق جديدة، بما في ذلك الولايات المتحدة وأوروبا. ونمت العمالة المحددة المدة لدى أعضاء الاتحادات بنسبة ١٤ في المائة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٩، وبلغت نسبة الشركات التي تقودها نساء ٣٧ في المائة. وسُجلت في ثلاثة اتحادات، لم تحصل إلا على مساعدة غير مباشرة من خلال نقل المنهجيات، زيادة في العمالة بنسبة ٢٨ في المائة منذ عام ٢٠١٧.



تنمية مهارات ريادة الأعمال



أهم شركاء الأمم المتحدة المنفذين:



منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

تعد ريادة الأعمال المحرك الرئيسي للعمالة والنمو، فهي تقدم نهجاً وفرصاً جديدة لتنوع الاقتصاد وجعله أكثر مرونة واستدامة. ويمكنها أيضاً أن تساعد الفئات المحرومة، مثل النساء والشباب، في الحصول على عمل مثمر. ولكن تدرّب المهارات المهنية والتعليمية وتعزّذ الوصول إلى الموارد وتعاملات البيئة التجارية التقييدية تحول دون بلوغ رواد الأعمال إمكاناتهم الكاملة.

وتعزز اليونيدو الظروف التي يلزم توفرها لنجاح رواد الأعمال، ولا سيما فيما يتعلق بالفئات المحرومة. وتعمل المنظمة مع الحكومات على تحسين البيئات التنظيمية والقانونية على نحو ينعش أعمال رواد الأعمال، وتكييف عملية تنمية مهاراتهم الصناعية لتفي بمتطلبات الصناعات الحديثة. ويتسم هذا العمل بأهميته خاصة في أقل البلدان نمواً حيث يصعب على الكثير من الشباب الحصول على تعليم عصري في مجال تطوير الأعمال التجارية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويعد برنامج اليونيدو لمناهج تدريس تنظيم المشاريع استثماراً مجدياً في تطوير قدرة الشباب على ريادة الأعمال أثناء دراستهم في المرحلة الثانوية، لتمكينهم من بناء مستقبل ناجح. فيكتسب الشباب صفات شخصية مثل الثقة بالنفس والإبداع والقدرة على المبادرة والمخاطر المحسوبة والتعاون مع الآخرين.

ويتصف هذا البرنامج بمنحى عملي، فأكثر من ٥٠ في المائة من وقت البرنامج يتضمن أنشطة عملية متعلقة باستكشاف الفرص المتاحة لتوليد القيمة - سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو شخصية - وتقييم الموارد المطلوبة، والتعلم من تجارب رواد الأعمال الناجحة والناذج المجتمعية التي تمثل قدوة. وفي عام ٢٠١٩، نُفّذ هذا البرنامج في أفغانستان ومصر

مؤاتاة، ويحسن أجور منتجي القرفة في بداية سلسلة التوريد. وقدم طلب إلى المفوضية الأوروبية بشأن "قرفة سيلان" لإدراج هذا المسمى الجغرافي لأول مرة على الإطلاق تحت الحماية في سري لانكا، بهدف حماية مسميات المنتجات المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بهذا المكان بالتحديد.





الأولى في القائمة النهائية على فرصة الالتحاق بمعسكر مكثف لمدة ثلاثة أيام لتحسين مهارات أعضائها في مجال مهارات الترويج وإعداد خطط الأعمال. وحصلت الأفرقة الفائزة على جائزة مالية قدرها ١٠٠ ألف دولار وحوالي ربع مليون دولار من مستثمرين عرب. ووقّع إجمالاً على ١٠٦ خطابات نوايا في مؤتمر القمة باستثمارات تقدر قيمتها بمبلغ ٢٢ مليون دولار.

ونيجيريا، حيث استفادت منه ١٩ مدرسة و١٤٩ معلماً ونحو ١٠٠٠٠ طالب.

منتدى الاستثمار يوفر فرصاً للنساء والشباب

تنظم اليونيدو المنتدى العالمي لرواد الأعمال والاستثمار، الذي يعقد كل سنتين، لتوفير منبر فريد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لربط المستثمرين المحليين والإقليميين والعالميين برواد الأعمال الشباب والشركات الناشئة. ويسعى المنتدى إلى إقامة استثمارات مشتركة بين رواد الأعمال، وتبادل المعارف، وتبادل أفضل الممارسات المبتكرة بشأن ريادة الأعمال والابتكار، والاستفادة من الاستثمارات المباشرة المحلية والأجنبية، وإقامة شراكات جديدة.

وفي اجتماع عام ٢٠١٩ الذي عُقد في المنامة، كانت نسبة ٤٠ في المائة من المشاركين من الإناث، وهو مؤشر إيجابي على الجهود التي تبذلها اليونيدو لدعم زيادة عدد رائدات الأعمال، وتحقيق توازن أكبر بين الجنسين في هذا المجال. وقد تنافس في تلك المناسبة طلاب الجامعات من المنطقة العربية للحصول على الجوائز وفرصة التواصل مع المستثمرين وسائر الشركاء التجاريين المحتملين. وحصلت الأفرقة الـ ١٨

اليونيدو في جنيف

العالمي لمبادرة المعونة لصالح التجارة، وأسبوع التجارة الإلكترونية، والقمة العالمية لمجتمع المعلومات، ومؤتمر العمل الدولي، واليوم العالمي للقطن، ومؤتمر القمة العالمي للمناطق الاقتصادية الحرة والخاصة، والمنتدى العالمي للاجئين. ونُظمت أيضاً عدة أحداث جانبية وحلقات نقاش، ولا سيما أثناء الاستعراض العالمي لمبادرة المعونة لصالح التجارة، الذي ركز تركيزاً خاصاً على التصنيع. وواصل مكتب اليونيدو أيضاً الترويج للعقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا في عام ٢٠١٩، من خلال تعزيز الشراكات مع الوكالات الشقيقة التي يوجد مقرها في جنيف، وبالعمل عن كثب مع البعثات الدائمة للبلدان الأفريقية في جنيف.

يضطلع مكتب اليونيدو في جنيف بدور حاسم في تعزيز الموقع الاستراتيجي للمنظمة في المدينة التي تستضيف العديد من منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، والتي تعد مكاناً رئيسياً للاجتماعات الحكومية الدولية ومركزاً تنفيذياً لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويقدم المكتب أيضاً اتصالات وثيقة مع البعثات الدائمة لدى اليونيدو المقيمة في هذه المدينة، كما أنه يشجع التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى التي تتخذ من جنيف مقراً لها.

وفي عام ٢٠١٩، شاركت اليونيدو في المؤتمرات الرئيسية والاجتماعات الحكومية الدولية التالية: منتدى دافوس للحزام والطريق، والاستعراض

برنامج مصائد الأسماك يزيد من الكفاءة والأرباح المستدامة

الطاقة والمياه وعلى الإنتاجية والتنوعية إلى تحقيق وفورات قدرها ٩٥٣٠٠٠ دولار في السنة. ويقول أبو هارتو، وهو مزارع أعشاب بحرية من سومينه، "في الماضي، كنت أنتج ٨٠٠ كيلوغرام في كل محصول، أما الآن فصار بإمكانني إنتاج طن واحد من الأعشاب البحرية، بنوعية أفضل بكثير وبسعر أفضل".

وبوجه عام، استطاعت منشآت صغيرة ومتوسطة عاملة في قطاع الأعشاب البحرية، وتدير معظمها نساء، أن تطور أكثر من ١٨ منتجاً ذا قيمة مضافة وأن تزيد الإنتاجية بنسبة ٤٠ في المائة، مما أضاف قيمة مبيعات سنوية قدرها ١,٥ مليون دولار.

وفي مزارع سمك البنغاسيوس التجريبية، استحدث البرنامج أساليب لإنتاج أطعمة ذات نوعية أفضل وأرخص وذاتية الصنع باستخدام المواد الخام المتاحة محلياً. كما تعلم المزارعون بفضل هذا البرنامج قياس مستويات الأوميا والأكسجين في الأحواض بانتظام لإنتاج نوعية أفضل من الأسماك. وأدى استخدام البروبيوتيك في عملية التغذية إلى إنتاج أسماك أكثر صحة تنمو بسرعة أكبر، وخفض استهلاك المياه بمقدار النصف. ويقول عزام باهور، الأمين العام للجمعية الإندونيسية لصناعة سمك السلور: "لقد شهدت تكاليف الإنتاج لدى مزارعي سمك البنغاسيوس انخفاضاً وتحسنت نوعية الأسماك، مما عزز القدرة التنافسية لهذا القطاع". ولقد باتت إندونيسيا اليوم، لأول مرة، تصدر شرائح

ترغب إندونيسيا في أن تكون أكبر منتج ومصدر للمأكولات البحرية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ويهدف برنامج "الوصول المستدام إلى الأسواق من خلال نهج مسؤول من تجارة أسماك" إلى إحداث تغيير تحولي في قطاع مصائد الأسماك نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحسين القدرة التنافسية والاستدامة وتحسين سبل عيش العاملين في سلاسل قيمة الأعشاب البحرية وتربية سمك البنغاسيوس وصيد أسماك التونة بالخيوط والصنارة. وتمول هذا البرنامج حكومة سويسرا وتشارك في تنفيذه وزارة الشؤون البحرية ومصائد الأسماك واليونيدو.

وبدأ البرنامج بسبع مزارع تجريبية للأعشاب البحرية تديرها مجموعات لمزارعين محليين، وباستخدام تطبيقات الهاتف الجوال، فاستطاع أكثر من ٨٥٠ مزارعاً استحداث ممارسات جديدة لتحسين ممارساتهم في الزراعة والحصاد والتجهيز، مما أدى إلى زيادة غلالهم وتحسين نوعية منتجاتهم. كما قام البرنامج بتدريس ونشر أساليب وممارسات تحفييف جديدة لتحسين نوعية الأعشاب البحرية، مما أدى إلى خفض التكاليف بدرجة كبيرة. ونتيجة لذلك، حسّن المزارعون إنتاجيتهم بنسبة ٤١ في المائة في المتوسط وزادوا أرباحهم بنسبة تصل إلى ٥٠ في المائة. ففي أربعة معامل فقط لتجهيز الأعشاب البحرية، أدى اتباع النهج المسمى INSPIRED الذي يركز على كفاءة استخدام



وتمكن البرنامج من حشد استثمارات إضافية قدرها ١١,٨ مليون دولار من جانب مجموعات المزارعين والمجهزين المحليين والحكومة، وتحقيق مكاسب في الكفاءة تزيد قيمتها على ١٣ مليون دولار، وإبرام عقود جديدة بين ١٣٠٠ مزارع ومشتريين منهم عاملين في صناعة تجهيز سمك البنغاسيوس والأعشاب البحرية. وقد أدى التعاون الابتكاري مع وزارة الشؤون البحرية ومصائد الأسماك والقطاع الخاص إلى إنشاء برنامج مستدام يمكن مواصلة تنفيذه حتى بعد انتهاء برنامج اليونيدو. وقد حصل في إطار هذا البرنامج ما يقرب من ٦٠٠٠ شخص على تدريب، وبات الآن ٢٢ منصة رقمية توفر معايير للممارسات الجيدة، واعتمدت ١٤٠٠ منشأة ممارسات تجارية محسنة. ويوفر المنهج الدراسي المحسن لجامعة جاكرتا لمصائد الأسماك للجيل القادم من العاملين في قطاع الأسماك المعارف والمهارات اللازمة لاستدامة قطاع مصائد الأسماك، في حين أصبح مركز iPride4Fish في جامعة جاكرتا مركز تميز يعمل على سد الفجوة بين الأوساط الأكاديمية والصناعة. وقد أسفرت الروابط بين الجامعة والصناعة بالفعل عن فوائد قدرها ٩,٥ ملايين دولار من خلال حلول تجارية وضعت في إطار برنامج مواضيعي للتدريب الداخلي.

سمك البنغاسيوس إلى المملكة العربية السعودية ودول الخليج، في حين زاد شركاء البرنامج أيضاً مبيعاتهم بمقدار ٨ ملايين دولار سنوياً من خلال إبرام عقود بين مزارعي سمك البنغاسيوس ومصنعي شراخ السمك وتجار التجزئة وسلاسل المطاعم. وفيما يتعلق بصيد سمك التونة بالخيوط والصنارة، عادة ما يستخدم الصيادون المحليون سفناً صغيرة لهذا الغرض. وهم يعانون من ارتفاع التكاليف وتذبذب توافر الطعوم البرية، مما يؤثر بدوره على صناعة تجهيز الأسماك عندما لا يمكنها التعويل على الإمدادات. ولمعالجة هذه المشكلة، استزرعت أسماك العنقد على نحو تجريبي في منطقتي بيتونغ وماومير كطعم بديل، مما أدى إلى تحسين معدل الصيد، فضلاً عن استدامة الإمدادات والطعوم. وللامتثال لمتطلبات سلامة المأكولات البحرية واستدامتها، كان لا بد من تحديد إمكانية تعقب الأسماك من المزرعة إلى المستهلك. وقد استحدث البرنامج تطبيقات برمجية تساعد المزارعين على تنفيذ عملية التعقب تلك، وتحسين كفاءة استخدام الموارد أثناء الاستزراع والتجهيز، وربط المزارعين بالمشتريين في سلاسل الإمداد المحلية. وأنشئت ثلاث علامات تجارية للأعشاب البحرية والأسماك في إندونيسيا، واستخدمت كأداة تسويق قوية للترويج لتفرد منتجات مصائد الأسماك الإندونيسية. كما أنها حفزت المنتجين على الاتحاد للوصول إلى الأسواق الخارجية.





حماية البيئة

يشكل تغير المناخ واستنفاد الموارد المحدودة والأحداث البالغة الشدة، مثل الأعاصير والفيضانات والحرائق، تهديداً متزايداً للبشرية. وفي حين أن الصناعة هي من بين أكبر مصادر انبعاثات غازات الدفيئة، إلا أنها تحتل أيضاً مكانة رائدة في مجال توفير الحلول التكنولوجية المناخية وإيجاد فرص عمل شاملة للجميع وخضراء. وتقف اليونيدو في طليعة الجهود الرامية إلى بناء اقتصاد أقدر على الصمود وأكثر خضرة ودائرية من أجل تحقيق النمو والازدهار المستدامين. وهي تعمل على ذلك عن طريق مساعدة الحكومات والمؤسسات وقطاع الصناعة على الأخذ بتكنولوجيات صناعية مبتكرة وحلول لتوفير الطاقة المستدامة تقلل من الأثر البيئي للتصنيع، وتحقق في الوقت نفسه منافع اقتصادية واجتماعية.

تقليل استخدام الموارد خلال التوسع الحضري السريع في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط

يأتي النمو الاقتصادي الذي تشهده منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط مصحوبا بتوسع حضري سريع تنشأ عنه تحديات مثل ندرة المياه، وارتفاع تكاليف الطاقة، وتزايد إنتاج النفايات. وتساعد اليونيدو هذه المنطقة على إلغاء تلازم التنمية الاقتصادية وإيجاد فرص العمل من جهة والتدهور البيئي من جهة أخرى. واختتم في عام ٢٠١٩ برنامج SwitchMed الذي امتد لفترة أربع سنوات، وتُقدّم بتمويل من الاتحاد الأوروبي بقيادة اليونيدو وبالتعاون مع شعبة الاقتصاد التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وخطة عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة الخاصة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، ومركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين المنبثق عنها. وقُدّم برنامج SwitchMed المساعدة إلى ١٢٥ شركة في ثمانية بلدان (الأردن، إسرائيل، تونس، الجزائر، دولة فلسطين، لبنان، مصر، المغرب) من أجل الوقوف على تكنولوجيايات فعالة من حيث التكلفة وسليمة بيئياً والأخذ بها. وقد أدت النتائج المحققة إلى توفير تمويل وطني أخضر في الأردن وإسرائيل والجزائر ولبنان.

الإنتاج الصناعي المتّسم بالكفاءة في استخدام الموارد وبقلة انبعاثات الكربون



أهم شركاء الأمم المتحدة المنفذين:

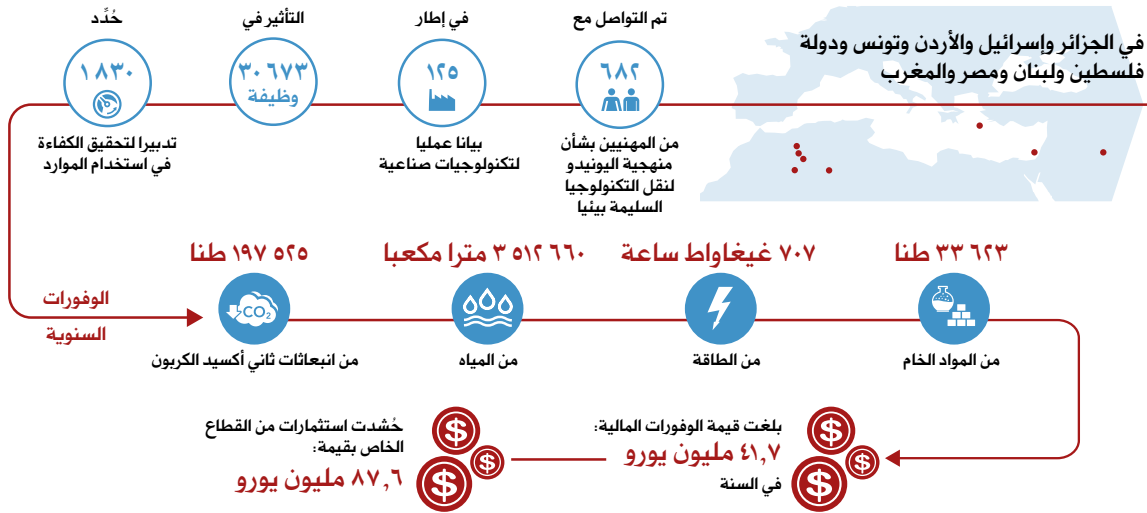


بين عامي ١٩٧٠ و٢٠١٧، نما الناتج المحلي الإجمالي بمقدار أربعة أضعاف في حين ازدادت الكمية المستخرجة من المواد على الصعيد العالمي من ٢٧ مليار طن إلى ٩٢ مليار طن، ومن المتوقع أن ترتفع الكمية المستخدمة من المواد إلى ١٦٧ مليار طن بحلول عام ٢٠٦٠. وتقوم الصناعة التحويلية في شكلها الحالي على أخذ المواد من سلسلة الإمداد وتحويلها إلى منتجات. وتستخدم غالبية هذه المنتجات مرة واحدة ثم تُهمَل. ويتسم هذا النموذج القائم على "الأخذ، فالصُّنع، فالإهمال"، والذي يُعرف بالاقتصاد الخطي، بالافتقار الشديد إلى الكفاءة. فهو يستنفد موارد الكوكب المحدودة ويتسبب في إيجاد أشكال متعددة من النفايات والتلوث والمشاكل الصحية. كما أنّ عمليات استخراج الموارد الطبيعية وتجهيزها هي المسؤولة عن نحو ٥٠ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة ونحو ٩٠ في المائة من الآثار المتصلة بالموارد والمتعلقة بالإجهاد المائي وفقدان التنوع البيولوجي.

وتساعد اليونيدو دولها الأعضاء على تحسين كفاءة استخدام الموارد عن طريق الوصل بين طرفي النموذج الخطي بالاستعانة بممارسات الاقتصاد الدائري، من أجل تحقيق الغايات المتصلة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي والمياه وغيرها من الغايات البيئية المتوخاة في إطار اتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة.

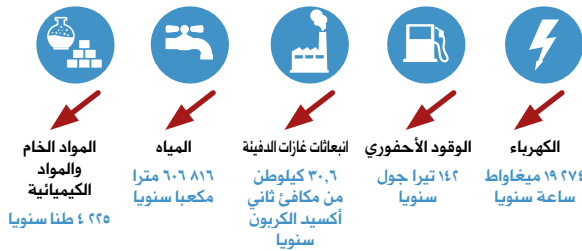
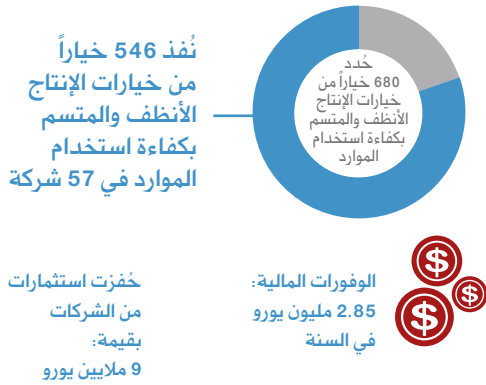
ويقدّم برنامج اليونيدو بشأن الإنتاج الأنظف والمتسم بكفاءة استخدام الموارد المساعدة إلى الشركات من أجل تحسين إنتاجية الموارد وكفاءتها، ومن ثم توفير التكاليف ومنع التلوث. ويعمل البرنامج أيضاً على استحداث ممارسات اقتصادية دائرية ويسدي المشورة إلى الحكومات بشأن الأخذ بسياسات تهيئ بيئات مؤاتية لتمكين الشركات من تنفيذ هذه الممارسات. ويقدم برنامج اليونيدو بشأن نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً المساعدة للشركات التي تنضم إليه من أجل الوقوف على التكنولوجيايات ونظم الإدارة الجديدة الموفّرة للموارد والأخذ بها.





الانتقال إلى مجمعات صناعية إيكولوجية للصناعات الخضراء

اختُتِمت في عام ٢٠١٩ المرحلة الأولى من برنامج المجمعات الصناعية الإيكولوجية في فييت نام، الذي يُنفَّذ بالشراكة مع مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأسفرت عن نتائج باهرة فيما يتعلق بتحقيق وفورات في الكهرباء والوقود الأحفوري وانبعاثات غازات الدفيئة والمياه والمواد الخام والمواد الكيميائية، مع اجتذاب استثمارات قدرها ٩ ملايين يورو.



النتائج المحققة في إطار برنامج المجمعات الصناعية الإيكولوجية في فييت نام في مجال الإنتاج الأنظف والمتسم بكفاءة استخدام الموارد

كما أتاح برنامج SwitchMed فرصاً للنساء في هذه المنطقة، التي لا تتجاوز فيها نسبة ملكية النساء للشركات ١٣ في المائة. وتقتصر نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة على ٢٥ في المائة. واستأثرت النساء بنسبة ٣٩ في المائة من المشاركين في حلقات العمل المعقودة بشأن ممارسات نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً، والتي ترسي أساساً قويا لتطوير المستقبل الوظيفي والنمو المهني. وأطلق في عام ٢٠١٩ برنامج المتابعة SwitchMed II، الذي يموله أيضاً الاتحاد الأوروبي، وهو يشمل مكوناً بشأن الاقتصاد الأزرق. وفي إطار برنامج SwitchMed II، ومع مراعاة الاحتياجات الخاصة للمنطقة، تدعم اليونيدو الأردن والجزائر ودولة فلسطين ولبنان من أجل تحسين كفاءة استخدام الموارد في قطاع الصناعة التحويلية عن طريق وضع مخططات لتأهيل مقدمي الخدمات، وتوفير الدعم المالي المحلي، ووضع مناهج دراسية بشأن الإنتاج الأنظف والمتسم بكفاءة استخدام الموارد، وإتاحة المعلومات والتواصل من أجل تحفيز الطلب في قطاع الصناعة على خدمات الإنتاج الأنظف والمتسم بكفاءة استخدام الموارد والتوعية بشأنها. وفي إسرائيل وتونس ومصر والمغرب، تعمل اليونيدو على توسيع نطاق تركيزها لمساعدة قطاعي صناعة المنسوجات والمواد البلاستيكية على استعادة النفايات من المنتجين والمستهلكين، وتحسين القدرة المحلية على الالتزام بالمعايير البيئية أثناء الإنتاج.

وخارج منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، يواصل برنامج EU4Environment ("الاتحاد الأوروبي من أجل البيئة") وضع برامج بناء القدرات في مجال الإنتاج الأنظف والمتسم بكفاءة استخدام الموارد لفائدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في أذربيجان وأرمينيا وأوكرانيا وبيلاروس وجمهورية مولدوفا وجورجيا، وذلك بالتعاون بين اليونيدو ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا والبنك الدولي.

الحد من مخاطر المواد الكيميائية مع تحسين الأداء التجاري في الوقت نفسه

اعتاد مورّدو المواد الكيميائية على ربط زيادة أرباحهم المالية بزيادة حجم مبيعاتهم، وقد أدى ذلك إلى انعدام الكفاءة في استخدام المواد الكيميائية وأسفر عن مخاطر تهدد صحة الإنسان. ويُعتبر نموذج الإيجار الكيميائي، وهو نموذج كانت اليونيدو رائدة في تطبيقه منذ ١٥ عاما بتمويل من النمسا، نهجا بديلا يقلب نموذج الأعمال في هذا المجال رأسا على عقب: حيث لا تتوقف فيه زيادة الأرباح على بيع كمية أكبر من المواد الكيميائية، بل على بيع كمية أقل، حيث ترتبط بالمشاركة في العمل على وضع حلول مبتكرة ومتسمة بكفاءة استخدام الموارد وتقاسم الأرباح بطريقة منصفة. وعن طريق الاستعاضة بمنتجات أكثر أمانا واتباع أساليب أفضل في معالجة المواد الكيميائية وإدارتها، يمكن لهذا النهج أن يؤدي إلى خفض استخدام المواد الكيميائية والطاقة والمياه ومواد التغليف والتعبئة، وكذلك خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، بنسبة تصل إلى ٤٠ في المائة.

وعلى سبيل المثال، ساعدت اليونيدو، بالاشتراك مع المركز الوطني للإنتاج الأنظف في كولومبيا، شركات النسيج على خفض استهلاك المواد الكيميائية بنسبة ٦٣ في المائة في عمليتي التبييض والنسج، مما أدى إلى تحقيق وفورات قدرها ١٥٠.٠٠٠ دولار سنويا. وأطلع مديرو الإنتاج على مواد كيميائية جديدة وأكثر كفاءة وعلى نموذج الإيجار الكيميائي. ونتيجة لذلك، حلت بوليمرات اصطناعية منخفضة المواد الصلبة محل النشويات المعدلة والكحول المتعدد الفينيل والأكريلات والأحماض الدهنية وإضافات مختلفة كانت تُستخدم سابقا.

ويعمل برنامج اليونيدو العالمي للإيجار الكيميائي على إذكاء الوعي بهذا النموذج للأعمال على نطاق واسع، ويدعو إلى استخدامه، ويحفز ويشجع تطبيقه في المشاريع التجريبية والتوسعية، ويسر انتشاره في أسواق قطاعات محددة في بلدان مختارة. ويشجع البرنامج أيضا المبادرات التي تقودها نساء من خلال جائزته العالمية في مجال الإيجار الكيميائي التي تُقدّم كل سنتين وتشمل فئة خاصة بالمرأة.

وواصل البرنامج العالمي للمجمعات الصناعية الإيكولوجية، الذي تموله وزارة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا، عمله في أوكرانيا وبيرو وفيت نام وكولومبيا، ووسع نطاق العمل ليشمل مصر في عام ٢٠١٩. ويدعم البرنامج الإنتاج الأنظف والمتسم بكفاءة استخدام الموارد ونقل التكنولوجيا السلمية بيئيا، والتكافل الصناعي داخل المجمعات الصناعية ومع المناطق الحضرية القريبة، واتخاذ الإجراءات الجماعية وتحفيز الاستثمارات من جانب الجهات القائمة على إدارة المجمعات. وفي عام ٢٠١٩، أسفر الدعم المقدم من اليونيدو بتمويل من الاتحاد الأوروبي عن إطلاق جمهورية تنزانيا المتحدة وغانا والفلبين وقيرغيزستان وكولومبيا خطط عمل متعلقة بالصحة والتلوث، يشمل معظمها الإنتاج الأنظف والمتسم بكفاءة استخدام الموارد ونقل التكنولوجيا السلمية بيئيا وإدارة النفايات الصلبة، بما في ذلك المكونات البلاستيكية من النفايات.

معالجة القمامة البلاستيكية البحرية

بغية المشاركة في المناقشات بشأن القمامة البلاستيكية البحرية، التي عُقدت في إطار رئاسة اليابان لمجموعة العشرين في عام ٢٠١٩، أصدرت اليونيدو منشورا بعنوان "التصدي للتحدي الذي تطرحه القمامة البلاستيكية البحرية بالاستعانة بأساليب الاقتصاد الدائري"، وأطلقت مشروعاً ممّولا من حكومة اليابان يركز على تطوير مواد قابلة للتحلل البيولوجي أو مواد أخرى بديلة للمواد البلاستيكية التي تُستعمل مرة واحدة في جنوب أفريقيا.





سبل الحصول على الطاقة النظيفة من أجل الاستخدام الإنتاجي

التنظيمية والمستثمرين والمرافق والهيئات المعنية بالمعايير والأعمال التجارية، وتشجيع تحسين أداء الأسواق. وعلى وجه الخصوص، تسدي المنظمة المشورة التقنية والمتعلقة بالسياسات إلى الحكومات من أجل وضع سياسات قوية وتشديد البنى التحتية اللازمة، وفي الوقت نفسه تقدم الدعم أيضاً للمستثمرين والأعمال التجارية في تجريب حلول الطاقة النظيفة اليسيرة المنال والتوسع في الأخذ بها.

وفي عام ٢٠١٩، بدأت اليونيدو في دعم البلدان النامية في مساعيها للحصول على التمويل اللازم للمشاريع في مجال الطاقة النظيفة في إطار اتفاق إطاري جديد بشأن التأهب، أبرمته اليونيدو مع صندوق المناخ الأخضر. وحققت المنظمة إنجازا بارزا بحشد استثمارات من القطاع الخاص مقدارها ١,٥ مليار



أهم شركاء الأمم المتحدة المنفذين:

UN HABITAT



الأمم المتحدة للبيئة

هناك ما يقرب من ٨٥٠ مليون شخص لا تصلهم الكهرباء، ولا يزال ثلاثة مليارات شخص، يعيشون أساسا في أجزاء من أفريقيا وفي أقل البلدان نموا، غير قادرين على الحصول على تكنولوجيات وأنواع وقود نظيفة لأغراض الطهي. وتتصدى اليونيدو لهذا التحدي من خلال تعزيز التنسيق بين الهيئات

وماليزيا، شجعت من خلالها وضع أطر للسياسات وعززت نقل المعارف والابتكار. وفي عام ٢٠١٩، استعرض فريق خبراء الدروس المستفادة في هذه البلدان، ووُضعت النتائج في شكل توصيات وأعدّ منشور يتناول أفضل الممارسات لتعميمه على نطاق أوسع. ولمساعدة كولومبيا على تحسين كفاءة التبريد والتدفئة في المباني والبنى التحتية في المدن، بدأت اليونيدو المرحلة الثانية من مشروع لتطوير أحياء متسمة بالكفاءة في استخدام الطاقة في حوالي ١٠ مدن في عام ٢٠١٩. ويجمع المشروع بين الجهات المعنية من أجل تصميم تكنولوجيات جديدة وتنفيذها، كما يساعد الحكومة على تحسين سياساتها وأطرها التنظيمية وتنفيذها على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وتُقدّم، بتمويل من الاتحاد الأوروبي وبالتعاون مع شراكة الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة وحكومة جنوب أفريقيا، مشروع تجريبي ساعد بلديتين على الاستعاضة عن البنى التحتية المتقدمة بمضخات ونظم لإدارة المياه تنسجم بالكفاءة في استخدام الطاقة. وأتاح ذلك لهما خفض التكاليف وزيادة الكفاءة في توزيع المياه وتعزيز رصد النظم. وقد قُدّمت التوصيات السياساتية المنبثقة من هذا المشروع إلى حكومة جنوب أفريقيا، وستُطبق مبدئياً على المستوى الوطني، على أن يوسع نطاق تطبيقها وصولاً إلى المستوى الإقليمي.

ومن خلال برنامج اليونيدو للطاقة الأحيائية، أنشئت ثلاث رابطات صناعية وطنية وثلاثة مراكز معارف في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجنوب أفريقيا وكمبوديا للنهوض بقطاع الطاقة الأحيائية. ونتيجة لهذه المبادرة، استحدثت عدة بلدان مبادئ توجيهية ومعايير تكنولوجية وطنية لاستخلاص الموارد القيمة المتمثلة في وقود الغاز الحيوي والأسمدة من النفايات العضوية.

وتساعد اليونيدو البرازيل على اغتنام الفرص غير المستغلة التي يتيحها إنتاج الغاز الحيوي، مع حماية البيئة في الوقت نفسه. ويُنفذ المشروع بتمويل من مرفق البيئة العالمية وبالتعاون مع وزارة العلوم والتكنولوجيا والابتكارات والاتصالات، ووزارة البيئة، ووزارة الزراعة، ووزارة المناجم والطاقة في البرازيل، والمركز الدولي للطاقة المتجددة - الغاز الحيوي (CIBiogas)، والهيئة الثنائية لسد إيتايبو (Itaipu Binacional). وقد نجح المشروع في اجتذاب ٥٢ مليون دولار من التمويل المشترك بين القطاعين العام والخاص. ومن خلال تنمية سلسلة قيمة الغاز

دولار لأغراض الطاقة النظيفة من خلال الشبكة الاستشارية المعنية بالتمويل الخاص. وتقدم الشبكة، التي تشترك في استضافتها اليونيدو وشراكة الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة، خدمات مجانية لتدريب رواد الأعمال في الأسواق الناشئة على الأعمال التجارية وتيسير اجتذاب الاستثمارات. وجمعت اليونيدو أيضاً، بالتعاون مع الشبكة الدولية للطاقة الكهرمائية الصغيرة، بين الأوساط الدولية للهيئات المعنية بالمعايير للاتفاق على مجموعة شاملة من المبادئ التوجيهية التقنية بشأن توليد الطاقة الكهرمائية الصغيرة على نطاق صغير، وإقرار هذه المبادئ التوجيهية لتكون الأولى من نوعها عالمياً. وتشكل حلول الطاقة الكهرمائية الصغيرة وسيلة فعالة من حيث التكلفة لتوفير الطاقة بأقل أثر بيئي ممكن أو دون أي أثر بيئي على الإطلاق، وخصوصاً في المناطق الريفية. وتعكف اليونيدو حالياً على تنفيذ مشاريع متعلقة بالطاقة الكهرمائية الصغيرة في ١٢ بلداً، وتخطط لتنفيذ برامج إقليمية جامعة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبية وآسيا والمحيط الهادئ.



وبغية تحقيق الأهداف المتوخاة في اتفاق باريس وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يجب خفض الانبعاثات الناتجة مباشرة من قطاع النقل بنسبة تزيد على تسعة في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. وفي سبيل ذلك، تعمل اليونيدو من أجل المساعدة على إنشاء البنى التحتية اللازمة للطاقة النظيفة في المدن، حيث يعيش ٥٥ في المائة من سكان العالم، من خلال عملها الذي يستهدف كهربة وسائل النقل. ويتمويل من مرفق البيئة العالمية، نفذت اليونيدو برامج بشأن التنقل الكهربائي في جنوب أفريقيا والصين

منتظم للسياسات واللوائح التنظيمية والمبادئ التوجيهية القائمة. ومن الأدوات المستخدمة في البرنامج المؤشر العالمي للمبتكرات التكنولوجية النظيفة، الذي يبين بالتفصيل قدرات كل بلد وإمكاناته. وفي عام ٢٠١٩، أُعدت موجزات قطرية للبلدان الشريكة الثمانية حُدِّدت فيها الثغرات والمجالات التي يتعين تعزيزها.

واختيرت ثلاث من المنشآت العاملة في مجال التكنولوجيا النظيفة والمدعومة من البرنامج ضمن قائمة مبادرة Mission Innovation التي تضم ١٠٠ من الحلول التي يمكن أن تحدث أثراً كبيراً في منع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وعُرضت الحلول الثلاثة في الاجتماع الوزاري الرابع المعقود في إطار المبادرة المذكورة في فانكوفر، كندا. وجمع أسوع فيينا للتكنولوجيا النظيفة ومنتدى البرنامج العالمي للمبتكرات التكنولوجية النظيفة بين رواد أعمال وواضعي سياسات ومستثمرين من أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجنوب أفريقيا ودولة فلسطين وكازاخستان والنمسا لتبادل الحلول والخبرات.

ويعمل البرنامج على زيادة إمكانية الوصول إلى خدماته، فيولي اهتماماً خاصاً لدعم النساء المبتكرات ورائدات الأعمال، حيث يقدم في بعض البلدان جوائز مخصصة للشركات الناشئة التي تقودها نساء ويوفر لتلك الشركات دعماً لأغراض المتابعة. ويعمل البرنامج أيضاً مع منظمات الشباب لجذب اهتمامهم إلى هذا المجال وتحسين فرص حصول الشباب على وظائف.

الحيوي ودعم تحويل النفايات العضوية إلى طاقة ووقود للنقل، يساعد المشروع على التقليل من الاعتماد على الوقود الأحفوري ومن انبعاثات غازات الدفيئة. ويدعم المشروع أيضاً مخططات تمويل مبتكرة وأدوات تقييم لتحسين بيئة الأعمال التجارية. كما يسهم هذا المشروع الذي يجمع بين جهات معنية متعددة في تنمية الصناعات الزراعية، فعلى سبيل المثال، أنشئت محطة طاقة تعمل بالغاز الحيوي في مدينة كاسترو في جنوب البلد، تبلغ قدرتها على توليد الطاقة ١ ميغاواط في الساعة وتلبي احتياجات مصنع محلي لتجهيز اللحوم.

تعزيز استخدام التكنولوجيات النظيفة

يمكن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة أن تؤدي دوراً هاماً في تحفيز الأخذ بالتكنولوجيات النظيفة المبتكرة في البلدان النامية. وتتعهد اليونيدو "البرنامج العالمي للمبتكرات التكنولوجية النظيفة" الذي يساعد على إنشاء منظومات إيكولوجية للابتكار وريادة الأعمال، ومن ثم دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تطوير أفكارها وتسويقها.

ويقدم البرنامج المشورة إلى حكومات أرمينيا وأوكرانيا وباكستان وتايلند وتركيا وجنوب أفريقيا وماليزيا والمغرب والهند بشأن المجالات العالية التأثير من خلال إجراء استعراض

الدول الجزرية الصغيرة النامية

متعددة التخصصات، وتحسين تدفقات الموارد، ووضع نهج ابتكارية لشمول الدول الجزرية الصغيرة النامية في سياق تحرك الأمم المتحدة نحو المكاتب المتعددة الأقطار.

وعلى هامش استعراض منتصف المدة لمسار ساموا خلال الأسبوع الرفيع المستوى المعقود في أيلول/سبتمبر في نيويورك، نظمت اليونيدو حدثاً رفيع المستوى، بالاشتراك مع مبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً، من أجل استعراض التقدم المحرز في إنشاء وتشغيل شبكة المراكز الإقليمية للطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتؤدي هذه الشبكة، التي تُعد من أفضل الممارسات ومثلاً لشراكة حقيقية ودائمة في إطار مسار ساموا، دوراً رئيسياً في التعجيل بالتحول في مجالي الطاقة والمناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وحضر هذا الحدث عدد من رؤساء الحكومات.

دأبت اليونيدو على دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في سعيها لمعالجة مواطن ضعفها، مثل بعدها عن الأسواق الرئيسية واعتمادها المفرط على التجارة الدولية والبيئات الهشة، عن طريق حشد المعارف والخبرات والتكنولوجيات والتمويل. وتهدف استراتيجية الدول الجزرية الصغيرة النامية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٥ التي وُضعت مؤخراً إلى تبسيط الدعم الذي تقدمه اليونيدو إلى أعضائها من الدول الجزرية الصغيرة النامية وتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها اليونيدو في إطار مسار إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). وكمتابعة فورية لاعتماد المؤتمر العام لاستراتيجية الدول الجزرية الصغيرة النامية، بدأت اليونيدو في صوغ مشروع لدعم تفعيل استراتيجية الدول الجزرية الصغيرة النامية وخريطة الطريق الخاصة بتنفيذها. وسيهدف المشروع إلى تيسير إقامة الشراكات الإقليمية، واتخاذ تدابير تدخل

حلول وأدوات فعالة من حيث التكلفة من أجل التصدي بصورة متزامنة للتحديات المتصلة بالمياه والأراضي والطاقة من خلال هذا الإطار النموذجي للتنبؤ بالسيناريوهات ورسم الخرائط لمختلف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والمتصلة بالاحترار العالمي. وتتوافر هذه المعارف، تُوجّه السياسات والاستثمارات وجهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية بحيث تستهدف الحد من مواطن الضعف.

وبغية اختبار هذا النهج على نطاق إقليمي، طُبّق النموذج على حوضي نهري زامبيزي والسند، وهما حوضان كبيران عابران للحدود يواجهان تطورات متعددة وتحديات بيئية. وحوض نهر السند هو مورد رئيسي يتقاسمه ٢١٥ مليون شخص يعيشون على ضفاف مجاريه المائية في أفغانستان وباكستان والصين والهند. ويعاني الحوض من إجهاد متزايد بسبب النمو السكاني السريع والتنمية الاقتصادية.

أما نهر زامبيزي، الذي يسكن ضفاف مجراه نحو ٣٢ مليون نسمة، فيواجه تحديات بسبب التنافس على التوسع في مشاريع الطاقة الكهرومائية وإنشاء مشاريع ري جديدة. والتعاون فيما بين البلدان أمر ضروري لضمان اتباع نهج إنائي متكامل ومنسق، ومن ثم الحد من النزاعات المتعلقة بتقاسم المياه وإدارة الموارد.

وفي إطار هذا المشروع، حُدِّدَت خطوط الأساس من أجل التخطيط لإدارة الأحواض وتحسينها. وعُقدت دورات لتدريب الجهات المعنية على استخدام الأدوات، مع جمع التعقيبات على النموذج والسيناريوهات التي وُضعت. وينظر شركاء المشروع أيضاً في الوقوف على سبل لاستخدام النموذج في تطبيقات أخرى.

وبناء القدرات في مجال البحوث المترابطة والتواصل مع الجهات المعنية هما عنصران رئيسيان لضمان استدامة هذا النهج. وقُدِّمت في إطار المشروع أيضاً منح بحثية لطلاب دكتوراة من البلدان الواقعة على طول الممرات المائية، واستُحدثت أداة عبر الإنترنت تتيح للجهات المعنية استكشاف الروابط المتبادلة وأوجه التآزر والمفاضلة بين مختلف الخيارات. ونُشرت عشرات المقالات البحثية وقُدِّمَ التدريب في حلقات عمل عديدة. ووضع المشاركون في المنتديات المعقودة في إطار المشروع أيضاً سيناريوهات مختلفة وحددوا حلولاً سياسية واستراتيجية للاستثمار.

وفي عام ٢٠١٩، وثِّق تقييمٌ للبرنامج، بعد ١٠ سنوات من إنطلاقه، تعجّل تطور ما يقرب من ١٠٠٠ منشأة صغيرة ومتوسطة. ويعكف البرنامج الآن على توسيع نطاق عمله، وسيدعم إندونيسيا وأوروغواي وأوكرانيا وتركيا وجمهورية مولدوفا وجنوب أفريقيا وكازاخستان وكمبوديا والمغرب ونيجيريا. ويحصل البرنامج على ٢٠ مليون دولار من مرفق البيئة العالمية و١٤٠ مليون دولار في إطار تمويل مشترك من جهات فاعلة عامة وخاصة، سيوفر البرنامج في دورته الثانية (2.0 GCIP) خدمات التسويق المتقدم وتيسير الاستثمار لمجموعة مختارة من المنشآت العالية التأثير.

دمج بيانات المياه والأراضي والطاقة لتحسين إدارة المجاري المائية

بغية تخطيط وإعداد البنى التحتية اللازمة للأخذ بحلول الطاقة النظيفة، يحتاج واضعو السياسات الحكومية إلى بيانات عن المياه والأراضي والغذاء والمناخ. بيد أن هذه الأنواع من البيانات كثيراً ما يجري جمعها وتحليلها كل على حدة. وقد ساعدت اليونيدو على دمج بيانات هذه المجالات ضمن إطار مترابط يتيح رسم صورة أكثر شمولاً ويقلل التكاليف الإجمالية بنحو ٤٠ في المائة مقارنة بالدراسات المنفصلة.

وبالتعاون مع المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية، استخدم مشروع الحلول المتكاملة للمياه والطاقة والأراضي نماذج مفتوحة المصدر لتقييم مواطن الضعف في ٢٧٥ من أحواض الأنهار الرئيسية في أنحاء مختلفة من العالم. وتدعم اليونيدو وضع





فحص مستوى الملوثات العضوية الثابتة في إحدى العينات

الهيدروفلوروكربونات، التي تُستخدم في الغالب في قطاعات صناعة المواد الرغوية والتبريد وتكييف الهواء. وكان الغرض الأصلي من تصميم الهيدروفلوروكربونات هو أن تُستخدم كبديل للكوروفلوروكربونات والهيدروكلوروفلوروكربونات، ولكنها غازات دفيئة قوية المفعول تنطوي على قدرة عالية على المساهمة في الاحتراق العالمي. ويهدف تعديل كيغالي إلى منع حدوث زيادة تصل إلى ٤,٥ درجة مئوية في درجة الحرارة العالمية بحلول نهاية القرن.

وتعكف اليونيدو على تنفيذ خطط لإدارة التخلص التدريجي من الهيدروكلوروفلوروكربونات في ٦٨ بلداً، وتخصّص ٣١ بلداً للتصديق على تعديل كيغالي، وتعمل على بناء القدرات المؤسسية في ١٤ بلداً. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل اليونيدو على تنفيذ أربعة مشاريع استشارية قائمة بذاتها بشأن التخلص التدريجي من مركبات الهيدروفلوروكربونات في الصناعات بهدف عام هو تحديد التكاليف الإضافية ذات الصلة.

وفي عام ٢٠١٩، تلقى ١٠٠٤٤ شخصاً التدريب في مجال صيانة معدات التبريد وإصلاحها وتركيبها، وبلغ الانخفاض التراكمي في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بفعل أنشطة بروتوكول مونتريال في ذلك العام ٤٢,٣ مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة

دخلت اتفاقية استكهولم حيز النفاذ في عام ٢٠٠٤ وصدق عليها ١٨٤ بلداً لحماية صحة الإنسان والبيئة من آثار الملوثات العضوية

تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف



في إطار العمل العالمي من أجل احتواء التدهور البيئي لأسباب من صنع الإنسان، اتفقت البلدان على التزامات قوية وغايات ذات صلة بهذه الالتزامات في إطار مجموعة من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وتساعد اليونيدو البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، والتي تأوي معظم أنشطة الإنتاج الصناعي في العالم بما يترتب عليها من عواقب متصلة بالتدهور البيئي، على تنفيذ هذه الاتفاقات ومكافحة تغير المناخ.

بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون

اليونيدو هي إحدى الوكالات الرئيسية المنفذة للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، الذي أنشئ لمساعدة البلدان النامية على الوفاء بالتزاماتها المتصلة ببروتوكول مونتريال وتحقيق الغايات المتعلقة بالتخلص التدريجي من المواد المستنفدة للأوزون. وقد اكتمل التخلص التدريجي من الكلوروفلوروكربونات في إطار بروتوكول مونتريال، ويجري العمل حالياً على التخلص التدريجي من الهيدروكلوروفلوروكربونات. ومنذ عام ١٩٩٢، ساعدت اليونيدو على القضاء على أكثر من ثلث هذه المواد الكيميائية الخطرة في العالم النامي، وهي تساعد الصناعات على الاستعاضة عن المواد المستخدمة في تحويل العمليات والمنتجات الصناعية بمواد أخرى لا تؤثر في طبقة الأوزون. وبالإضافة إلى ذلك، توفر اليونيدو التدريب من أجل تحسين إدارة الغازات الصناعية بطريقة مستدامة من خلال استعادة المواد المستنفدة للأوزون وإعادة استخدامها وضمان اتباع الأساليب السليمة في تركيب وصيانة معدات التبريد وتكييف الهواء.

وقد دخل تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وهو يدعو إلى الحد من استخدام



تعددين الذهب بالوسائل الحرفية في بوركينافاسو

تُستعمل مرة واحدة بتشجيع القطاع الخاص على استخدام مواد بديلة.

اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق

الزئبق هو إحدى أكثر المواد سمية في العالم، وهو يشكل خطورة خاصة على الأطفال والنساء الحوامل أو المرضعات رضاعة طبيعية. وتساعد اليونيدو البلدان النامية على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق عن طريق تشجيع الأخذ بممارسات الاقتصاد الدائري في استخدام الزئبق وإدارة نفايات الزئبق. وفي عام ٢٠١٩، أجرت اليونيدو ٢٥ تقييماً أولياً في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والكاريب، وهي خطوة أولى في الوقوف على الثغرات وتحديد المجالات ذات الأولوية لاتخاذ تدابير تدخّل بشأنها في المستقبل.

وتدعو المعاهدة إلى خفض بمقدار النصف من استخدام الزئبق في إنتاج مونومر كلوريد الفينيل، وهو مادة تُستخدم لإنتاج كلوريد البولي فينيل (PVC) الموجود في أشياء تُستعمل في الحياة اليومية مثل أنابيب المياه والزجاجات والملابس. وفي الصين، التي تستأثر بنصف الاستخدام العالمي للزئبق في إنتاج مونومر كلوريد الفينيل، تعمل اليونيدو عن كثب مع الحكومة لاستحداث حلول مبتكرة يُستخدم فيها الزئبق بكميات أقل مع التخلص بأمان من الزئبق المستخدم، وهو ما من شأنه أن يحدث أثراً كبيراً على الصعيد العالمي.

الثابتة. وقد استخدمت هذه المواد الكيميائية في العمليات الصناعية على مدى عقود في كل شيء من مبيدات الآفات إلى السيارات. وتتسم هذه المواد بالسمية الشديدة للبشر والحياة البرية وتبقى في البيئة لفترات طويلة.

واليونيدو هي إحدى الوكالات المنفّذة للاتفاقية، حيث تساعد البلدان على التخلص بأمان من هذه المواد الكيميائية السامة وإنهاء استخدامها مع توفير بدائل مأمونة. وحتى منتصف عام ٢٠١٩، كانت الجهود التي قادتها اليونيدو لإزالة هذه المواد أو وقف استخدامها قد شملت ١١ ٦٦٨ طناً من المركبات الثنائية الفينيل المتعددة الكلور ومبيدات الآفات وثنائي الكلور ثنائي الفينيل ثلاثي الكلوريتان.

وكان الترميد هو العملية القياسية المعتمدة لتدمير مخزونات النفايات المحتوية على ملوثات عضوية ثابتة، بيد أن اليونيدو فتحت السوق أمام استخدام تكنولوجيات غير احتراقية، وهو ما يتيح للشركات والبلدان اختيار الحل الأنسب والأكثر عملية بحسب المخزون الموجود لديها. وتُستخدم التكنولوجيات غير الاحتراقية لتدمير المركبات الثنائية الفينيل المتعددة الكلور، التي عادة ما تكون موجودة في زيوت المحولات الكهربائية.

وعلى الصعيد القطري، ساعدت اليونيدو ٦٩ بلداً في صوغ أو تحديث خططها الوطنية لتنفيذ اتفاقية استكهولم، بما في ذلك إقرار ٢٣١ من وثائق السياسات والوائح التنظيمية البيئية. وتقدم اليونيدو أيضاً المساعدة إلى الصناعات للتقليل إلى أدنى حد من إطلاق الملوثات العضوية الثابتة غير المقصودة. وحتى الآن، اعتمدت نحو ٤ ٧٠٠ شركة أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية لتحسين كفاءة العمليات، ومن ثم التقليل من إطلاق الملوثات العضوية الثابتة غير المقصودة.

وفي كوت ديفوار، تساعد اليونيدو على تقليل انبعاثات الإيثرات الثنائية الفينيل المتعددة البروم في المنتجات الكهربائية والإلكترونية، وكذلك المركبات المستعملة المستوردة من بلدان أكثر تقدماً. وفي الصين وتركيا، يجري العمل على التخلص التدريجي من الدوديكان الحلقي السداسي البروم المستخدم في صناعة المواد الرغوية، وتساعد اليونيدو على اختبار البدائل المناسبة وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لتيسير توجيه الاستثمارات الرأسمالية من القطاع الخاص صوب عملية التحول إلى استخدام هذه البدائل.

وتساعد اليونيدو غانا على وضع إطار اقتصادي دائري وسياسات لقطاع صناعة المواد البلاستيكية من أجل إدارة النفايات البلاستيكية والتقليل من إنتاج المواد البلاستيكية التي

وتستأثر الصين أيضاً بنحو ٦٠ في المائة من إنتاج الأسمت في العالم، وهو قطاع صناعي آخر تنتج عنه كميات كبيرة من الزئبق. ولذلك تعمل اليونيدو على إجراء تقديرات للمستويات المرجعية لانبعاثات الزئبق للمساعدة على الالتزام بالحدود القصوى الجديدة للانبعاثات، وتعزيز القدرة على إخضاع انبعاثات الزئبق للمراقبة والتقليل منها. وهناك تقييمات تجرى لجدوى تكنولوجيات جديدة تهدف لتقليل الزئبق في إنتاج الأسمت، تمهيداً لنشر تلك التكنولوجيات والاستثمار فيها في المستقبل.

ويستخدم الزئبق في تعدين الذهب بالوسائل الحرفية. ويوفر هذا النوع من التعدين سبيلاً لكسب الرزق لعدد يتراوح بين ١٢ و١٥ مليون شخص. وفي إطار تدبير للتدخل على الصعيد الإقليمي في بوركينافاسو والسنغال، ركّبت اليونيدو مرافق لاستخلاص الذهب دون استخدام الزئبق وقدمت التدريب على تشغيلها، ودعمت الحكومات في تعزيز أطرها القانونية للمحافظة على هذا التحول. ويتمويل مقدم من مرفق البيئة العالمية، يتوسع الآن برنامج planetGOLD ليشمل ثمانية بلدان إضافية.

وبالتزامن مع ذلك، حُدثت السياسات بهدف إدماج التدابير المتصلة بالزئبق في مختلف أجزاء الإطار التنظيمي الوطني. واختُبرت بنجاح عوامل حفازة منخفضة الزئبق وأساليب جديدة تكفل استرداد ٩٠ في المائة من الزئبق من نفايات العوامل الحفازة في أكبر أربعة مصانع لإنتاج كلوريد البوليفينيل المستمد من الفحم. وفي عام ٢٠١٩، توسع نطاق العمل ليشمل خمس شركات إضافية، مع التخطيط لأن يشمل التحويل ١٥ شركة إجمالاً. وشملت الأنشطة أيضاً تحديد المواقع الملوثة، وإعداد دليل تقني عن كيفية إعادة تدوير الزئبق والتخلص منه، لتعزيز استدامة الإدارة المتواصلة لهذا النوع من النفايات الخطرة.

ونتيجة لهذا المشروع، حُفّض استخدام الزئبق في إنتاج مونومر كلوريد الفينيل بمقدار النصف، بما يقابل تقليل كمية الزئبق المستخدمة في الصناعة بمقدار ٣٦٠ طناً. وتهدف اليونيدو كذلك إلى استحداث تكنولوجيات خالية من الزئبق عن طريق الجمع بين الباحثين وممثلي الصناعة. وضمّم تدريب مخصص للنساء بهدف الارتقاء بقدراتهن التكنولوجية وإتاحة فرص جديدة لهن.

الحد من التلوث باستخدام المواقد النظيفة: مساعدة صناعة صاعدة على تحقيق إمكاناتها في أفريقيا

الخشبية، التي لا تحترق احتراقاً نظيفاً. وبالمثل، أدى ضعف السياسات في مجال الطهي النظيف وقلة وعي المستهلكين بفوائد خيارات الطهي النظيف إلى عرقلة إنشاء صناعات محلية قوية تُنتج مواقد للطهي النظيف.

واستجابة لذلك، تسعى اليونيدو إلى تغيير وجه صناعة مواقد الطهي بمشروع يدعم استخدام مواقد الطهي التي يُستعمل فيها وقود الإيثانول النظيف الاحتراق. ونُفذ في عام ٢٠١٥ مشروع تجريبي شمل ١٥٠ أسرة معيشية في زنجبار، جمهورية تنزانيا المتحدة، وبلغ من النجاح حدّاً جعله يتوسع، من خلال منشأة خاصة، ليشمل ١٥٠٠ منزل حتى عام ٢٠١٩، محققاً وفورات لكل أسرة تصل في المتوسط إلى ما بين ٢٠ و٢٥ دولاراً في الشهر.

وتعمل اليونيدو حالياً على توسيع نطاق ذلك المشروع التجريبي ليشمل ٥٠٠٠٠٠ منزل في جمهورية تنزانيا المتحدة. وقد استُهل هذا المشروع في عام ٢٠١٨ لمدة خمس سنوات بتمويل من مرفق البيئة العالمية، وهو يضم مجموعة واسعة من الشركاء بغية تحديث اللوائح التنظيمية ووضع سياسات جديدة، بما في ذلك وضع معايير لصنع المواقد. ويساعد المشروع أيضاً على وضع مخططات تمويلية تشمل مرفقاً اجتماعياً للطهي النظيف ومرفق تسهيلات ضمانية للقطاع الخاص يمكنها أن تفتح سوقاً جديدة لإنتاج الإيثانول وصنع المواقد.

وبهدف المساعدة على تحويل ٥٠٠٠٠٠ أسرة معيشية إلى استخدام مواقد طهي تعمل بالإيثانول، يوفر المرفق الاجتماعي للطهي النظيف إطاراً تمكينياً للأسواق يهدف إلى توضيح الوفورات الاقتصادية التي يمكن أن تحققها الأسر المعيشية عن طريق التحول إلى استخدام أنواع وقود نظيفة، بالإضافة إلى التحسينات المدخلة على حياتهم اليومية من خلال تقليص الحاجة إلى جمع الحطب. ويعمل مرفق التسهيلات الضمانية للقطاع الخاص مع الشركاء الماليين والمأنحين لمساعدة الشركات الخاصة على الحصول على التمويل، وقد وافق الاتحاد الأوروبي بالفعل على تقديم ٤ ملايين يورو.

وبالتعاون مع مؤسسة تنزانيا للقطاع الخاص، تمكنت اليونيدو من الجمع بين طائفة واسعة من الجهات المعنية، بما في ذلك صناعات السكر والسيغال والكاجو التي يمكن استخدامها تدفقات النفايات الناتجة منها لإنتاج الإيثانول بالتعاون مع معامل التقطير البالغة الصغر.

هناك ما يقرب من ثلاثة مليارات شخص يعتمدون على أنواع وقود خشبية تُستخدم في مواقد طهي ضعيفة الكفاءة تنتج نسبة تصل إلى ٢٥ في المائة من مجموع انبعاثات الكربون الأسود، مما يعرّض أفراد الأسر المعيشية لتلوث الهواء داخل المباني، الذي يسهم في وقوع عدة ملايين من حالات الوفاة قبل الأوان سنوياً. وبالإضافة إلى الآثار الصحية، فإن الأسر التي تكافح من أجل تلبية احتياجاتها الأساسية قد تدفع ما يصل إلى ثلث دخلها لشراء الوقود لطهي وجباتها اليومية.

ولأن النساء والأطفال يقضون وقتاً طويلاً داخل منزل الأسرة، فإن ذلك كثيراً ما يجعلهم معرضين بصفة خاصة للآثار الصحية المترتبة على نوع الطاقة المستخدم في المنزل. وفي الحالات التي تتولى فيها النساء والفتيات المسؤولية عن جمع وقود الطهي، يكتنّ معرضات أيضاً للعنف الجنساني أثناء جمع الوقود ونقله. ويقضي النساء والأطفال أيضاً ما يصل إلى ٢٠ ساعة كل أسبوع في جمع الحطب، وما يصل إلى أربع ساعات في الطهي كل يوم، وهو وقت يمكن إنفاقه في التعليم أو كسب المال أو تلبية احتياجات أخرى.

ولذلك، فهناك حاجة ملحة إلى أنواع وقود وحلول تكنولوجية نظيفة ومبسورة التكلفة تُوفّر على نطاق واسع. وقد تمحورت الجهود السابقة في معظمها حول توفير مواقد طهي محسنة تُستخدم فيها أنواع الوقود التقليدية، مثل الكتلة الحيوية





وأشأ موزع محلي، اختبر عن طريق عملية مناقصة تنافسية، مصنعا لتعبئة الإيثانول وخطا لتجميع المواقد، ويتولى أيضا تعيين الموظفين الجدد وعمال خط التجميع وتدريبهم.

وفي الوقت الراهن، تُصنع المواقد في ديربان، جنوب أفريقيا، وتُجمَع في دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة، وتُباع بأسعار مدعومة، بيد أنها سوف تُنتج بالكامل في نهاية المطاف في جمهورية تنزانيا المتحدة، وهو ما سيوفر مزيداً من الفرص الاقتصادية. ويتحويل ٥٠٠٠٠٠ أسرة معيشية يُقدر طلبها على الوقود بما مجموعه ٩٠ مليون لتر من الإيثانول سنوياً، يمكن للمنتجين المحليين أن يستثمروا بثقة في مصانعهم ويعقدوا صفقات مع موزعي الوقود دون الحاجة إلى إنشاء السوق بأنفسهم.

وستتولى المعاهد الوطنية جمع البيانات الصحية وكذلك رصد الآثار المتصلة بالبيئة، بالتعاون مع الكيان الشريك وهو منظمة "الطاقة المستدامة للجميع" (Sustainable Energy for All).

وسوف تصب هذه التجربة مباشرة في "برنامج التأثير العالمي للطهي النظيف"، الذي سيوسّع نطاق تطبيق هذا النهج ليشمل ٢٠ بلداً من البلدان العالية التأثير في منطقتي أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ، بهدف الوصول إلى ١٠ ملايين أسرة معيشية وقرابة ٤٠ مليون شخص يفتقرون إلى إمكانية الحصول على أنواع نظيفة من وقود الطهي.

ويُعدُّ النهج المتعدد الجوانب الذي يتبعه هذا البرنامج مثلاً ممتازاً لكيفية دعم أهداف العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا، واتفاق باريس، وخطة عمل جنيف لمكافحة تلوث الهواء، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتسهم البرامج من هذا القبيل في إيجاد صناعة منخفضة الكربون وشاملة للجميع ومستدامة، مما يتيح فرصاً جديدة للأعمال التجارية الصغيرة ويدعم اقتصادات البلدان المنخفضة الدخل.

ويحترق وقود المواقد الجديدة على نحو أنظف، مما يسهم في تحسين المستوى الصحي في المنزل وفي كوكب الأرض ككل. ويكفل مخطط التمويل ودعم التدريب لهذه الصناعة القدرة على النمو بطريقة مستدامة.



الآفاق الإقليمية

تسعى اليونيدو إلى تحقيق رسالتها على الصعيد العالمي من خلال توفير كامل مجموعة خدماتها وفق الاحتياجات المتباينة لدولها الأعضاء. ويمكن أن يشمل ذلك خدمات متعلقة بالتحول الهيكلي أو تهيئة فرص العمل أو الإدارة البيئية أو التحديث الصناعي، تبعاً للتحديات التي تواجه البلد المعني أو المنطقة المعنية. وللترباط أهمية جوهرية في هذا الصدد، ولذا تشجع اليونيدو وتدعم التعاون بين المناطق وداخلها، مع إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً، التي تواجه بعضاً من أكبر التحديات التي تعترض سبيل التنمية. ومن محاور التركيز المهمة الأخرى تدعيم القدرة التنافسية الصناعية وتعزيز التجارة، وتنمية القطاع الخاص، والمسائل الأخرى التي تؤثر خصوصاً في البلدان المتوسطة الدخل والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وبالتعاون الوثيق مع الحكومات والشركاء الإنمائيين والقطاع الخاص ومؤسسات أخرى، توفر اليونيدو خدمات التعاون التقني وبناء القدرات والمشورة والتحليل.

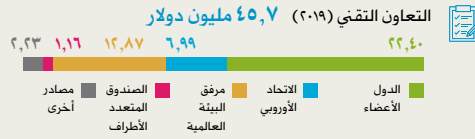
٤٥ دولة عضواً في اليونيدو

٢٩ بلداً من أقل البلدان نمواً ٦ دول جزرية صغيرة نامية ٢٢ بلداً من البلدان ذات الدخل المتوسط

حضور محلي لليونيدو في ١٩ بلداً، بما في ذلك مراكز إقليمية ومكاتب إقليمية في **إثيوبيا** و**جنوب أفريقيا** و**نيجيريا**

١١ برنامجاً قطرياً (٢٠١٩)

برامج شراكة قطرية في **إثيوبيا** و**السنغال** (برنامجان جارياً)، وفي رواندا وزامبيا وكوت ديفوار (في مرحلة البرمجة الاستهلاكية)



عدد ما هو موقع حالياً من أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (المجموع): ٢٩

أطر الأمم المتحدة الجديدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة الموقعة في عام ٢٠١٩:

جمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٠٢٠-٢٠٢٤)، مالي (٢٠٢٠-٢٠٢٤)، سيراليون (٢٠٢٠-٢٠٢٤)



أفريقيا

عمل اليونيدو في أفريقيا

يجري التصدي لهذه التحديات في إطار العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا. واليونيدو هي المنظمة المنفذة الرائدة لذلك الإطار، حيث تقدم المساعدة التقنية من خلال البرامج القطرية وبرامج الشراكة القطرية، وتعمل عن كثب مع الأوساط الاقتصادية الإقليمية من أجل صوغ وتنفيذ استراتيجيات متعلقة بإنشاء المجمعات الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة وبتنمية القدرات التجارية.

وقد بدأ في عام ٢٠١٩ تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الجديدة التي تلغي الرسوم الجمركية بهدف إنشاء سوق قارية تتيح للشركات الاستفادة من وفورات الحجم. ومن المتوقع أن تزيد التجارة فيما بين البلدان الأفريقية بنسبة بين ١٥ و ٢٥ في المائة، مما يحفز تهيئة فرص العمل ونمو الناتج المحلي الإجمالي. وفي بيان مشترك صدر في فعالية نظمها مفضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا واليونيدو للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لـ "يوم التصنيع في أفريقيا" في عام ٢٠١٩، دعا رؤساء هذه المنظمات إلى إزالة أوجه الجمود في جانب العرض والقيود المتصلة بالبنية التحتية للتقليل من تكاليف الإنتاج والأعمال التجارية عبر الحدود. وفي المؤتمر الدولي السابع المعني بالتنمية الأفريقية المعقود في يوكوهاما، اليابان،

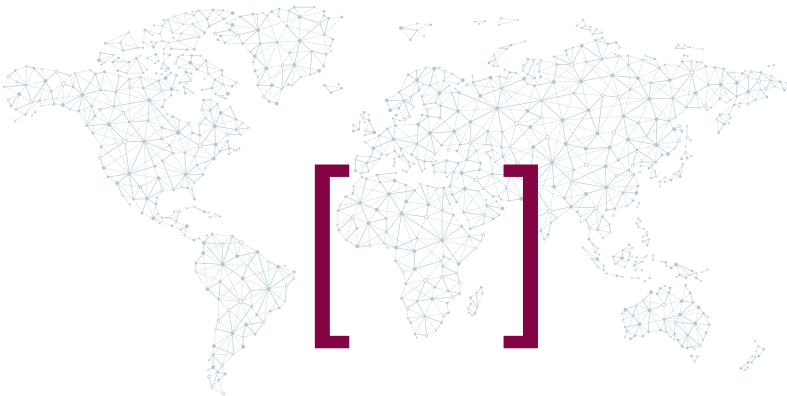
لا يزال أداء القارة الاقتصادي يتحسن، وظلت منطقة شرق أفريقيا المنطقة الأكثر دينامية، حيث شهدت معدلات نمو اقتصادي تتراوح بين خمسة وثمانية في المائة في عام ٢٠١٩. وفي غرب أفريقيا، لا يزال النمو يتعافى من الانكماش الحاد الذي وقع في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وقد تعافت نيجيريا، أكبر اقتصاد وأكبر مصدّر للنفط في أفريقيا، تدريجياً من الكساد الذي وقع في عام ٢٠١٦، وساعدها على ذلك عودة أسعار النفط إلى الارتفاع. ويتعافى أيضاً النمو في وسط أفريقيا، ولكنه لا يزال أقل من المتوسط في أفريقيا ككل. وتشهد منطقة الجنوب الأفريقي نمواً متواضعاً بمعدلات أقل من المناطق الأخرى، بسبب الركود الاقتصادي في جنوب أفريقيا وانخفاض أسعار السلع الأساسية. ولمواصل هذا النمو الدينامي والمحافظة على مستوى لا يقل عن ٧ في المائة من النمو في المنطقة، هناك حاجة إلى وضع سياسات جديدة وإحداث تغييرات هيكلية لإقامة اقتصادات أكثر تنوعاً تكون قادرة على النهوض بالإنتاجية وتوفير فرص العمل والمهارات لسكان القارة الذين يتزايد عددهم بسرعة، ولا سيما للفئات التي كثيراً ما تعاني من التهميش كفقراء المناطق الحضرية والنساء والشباب.

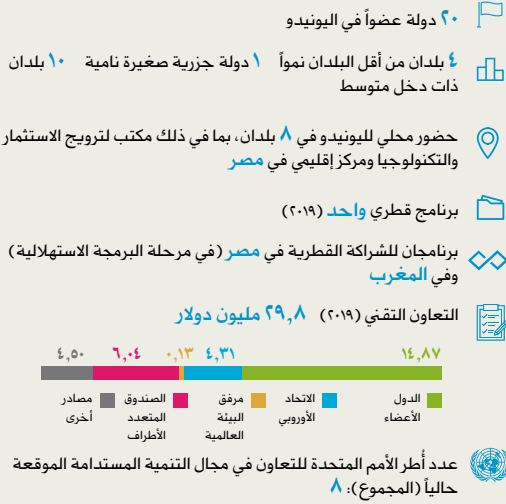
العمل. ويجري الآن تنفيذ برامج شراكة قطرية جديدة في رواندا وزامبيا وكوت ديفوار.

وأنشأت اليونيدو في عام ٢٠١٩ برنامجين قطريين جديدين في غانا ومدغشقر، بهدف تعزيز التنمية الصناعية والتجارة والقدرة التنافسية التصديرية في هذين البلدين. ويعمل البرنامج القطري في غانا على مواءمة جهوده في مجال التعاون التقني مع استراتيجية التنمية الوطنية الرامية للنهوض بالتصنيع، بما في ذلك خطة "غانا بعد المعونة" وبرنامج "مصنع واحد في الحي الواحد". وفي مدغشقر، تتمثل استراتيجية البرنامج القطري في تعزيز المؤسسات والحوكمة من أجل النهوض بالقدرة التنافسية والابتكار والاستثمار. ويجري العمل على إنشاء منطقة للصناعات الزراعية وتجهيز المنتجات الزراعية، كما يجري التخطيط لإنشاء مجتمعات صناعية، وإعداد مشاريع للطاقة المتجددة وحماية البيئة. وتمشياً مع إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تُعدُّ جميع البرامج القطرية وبرامج الشراكة القطرية بالاتساق مع إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، بغية مساعدة البلدان على معالجة أولوياتها الوطنية.

نوّه المدير العام لي يون أيضاً بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وشدد على الحاجة إلى التحول الهيكلي والتنوع الاقتصادي في القارة.

وفي إثيوبيا، التي تهدف إلى تغيير قاعدتها الاقتصادية من الزراعة إلى الصناعات، ساعد برنامج الشراكة القطرية على إنشاء أربعة مجتمعات صناعية زراعية متكاملة تجريبية تهدف لاجتذاب الاستثمار المحلي والأجنبي. وفي السنغال، دعم برنامج الشراكة القطرية إنشاء أول مجمع صناعي متكامل عن طريق وضع الخطة الرئيسية لإنشاء المجمع، وإعداد نموذجه التجاري وحزمة الحوافز التي يكفلها، ووضع الصيغة النهائية للجوانب القانونية والتنظيمية والمؤسسية المتصلة بإدارته وتنظيمه. وقد وفر المجمع أكثر من ١٠٠٠ فرصة عمل حتى الآن. وحشدت اليونيدو الشركاء أيضاً من أجل البدء في إجراء دراسات جدوى شاملة لإنشاء ثلاثة مجتمعات إقليمية للصناعات الزراعية في المناطق الشمالية والوسطى والجنوبية من السنغال. ويمكن لهذه المجتمعات أن تكون مراكز لاجتذاب المزيد من الاستثمارات وتوليد الدخل وتهيئة فرص





المنطقة العربية

وبالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع، قدمت اليونيدو بيانات عن أهداف التنمية المستدامة وساهمت في إعداد المنشور المعنون التقرير العربي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩، وجاءت مساهمتها أساساً في مجال الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالاستثمار الصناعي في البنى التحتية والابتكار. وفي الصومال، تنفذ اليونيدو برنامج الأمم المتحدة المشترك لتشغيل الشباب من أجل تحسين نوعية المهارات المهنية التقنية وزيادة إمكانية الحصول عليها لفائدة الشباب والنساء ذوي المهارات المنخفضة أو العاملين في وظائف أدنى من قدراتهم. وتقدم اليونيدو مساهمات كبيرة إلى الفريقين العاملين المعنيين بأولويات الأمم المتحدة في مجالي تغير المناخ وكيفية تنمية الاقتصاد لصالح الجميع في العراق.

ويُنَفَّذُ في المنطقة برنامجا للشراكة القطرية يهدفان لحشد الشركاء والموارد. ففي المغرب، تتفاوض اليونيدو مع جهات مانحة دولية وثنائية كي تكمل الموارد المقدمة من الحكومة الوطنية، وتنسق مع مصرف التنمية الأفريقي لدعم المناطق الصناعية. وفي مصر، ناقشت اليونيدو بالتعاون الوثيق مع الحكومة ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة النهج الرئيسية لتحديد مكونات برنامج الشراكة القطرية. وشاركت في المناقشة هيئة التنسيق الوطنية لبرنامج الشراكة القطرية، التي يترأسها مدير مكتب رئيس الوزراء وتضم في عضويتها ممثلين من جميع الوزارات والسلطات المعنية.

تتسم المنطقة العربية بقدر كبير من التنوع الاقتصادي، حيث توجد فيها بعض أغنى بلدان العالم وأكثرها قدرة على المنافسة على الصعيد العالمي، معظمها في المنطقة دون الإقليمية لمجلس التعاون الخليجي، كما توجد فيها بلدان تمر بأزمات بسبب الهجرة والنزاعات وأزمات إنسانية. غير أن التباينات الاجتماعية والاقتصادية تسهم في هشاشة الأوضاع وتؤثر في القدرة التنافسية الصناعية في جميع أنحاء المنطقة. وتواجه المنطقة أيضاً تباينات كبيرة في بطالة الشباب، من نسبة أقل من ١ في المائة وصولاً إلى ٣٧ في المائة، حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية في كل بلد. وتسخير الإمكانيات الإنتاجية لجميع الشباب أمر أساسي لتحقيق الرخاء في المنطقة.

عمل اليونيدو في المنطقة العربية

وضعت اليونيدو استراتيجية إقليمية للمنطقة العربية بهدف زيادة القدرة التنافسية الصناعية وفرص العمل. وتركز الاستراتيجية على تنمية المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة والتوسع فيها باعتبارها مصدراً محتملاً لتوظيف الفئات التي كانت مستبعدة سابقاً مثل الشباب والنساء، وكذلك تنمية الصناعات الزراعية والطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة.

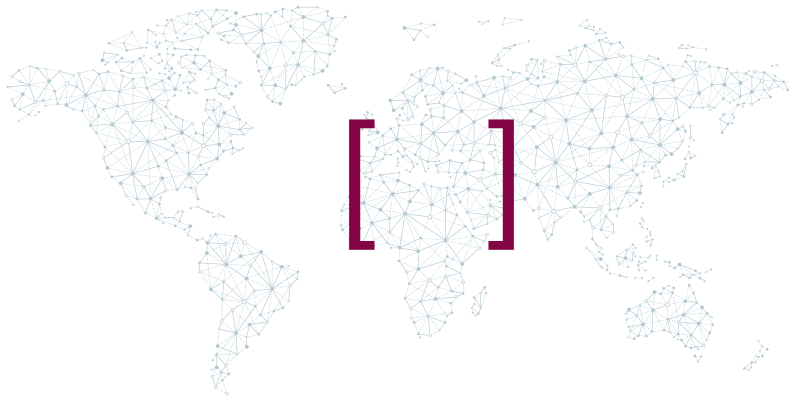
وأنشئت تجمعات جديدة من الصناعات الإبداعية بهدف تقاسم الموارد وإنشاء علامات تجارية سوية. وقدمت اليونيدو المشورة إلى الحكومات بشأن السياسات ودربت ٣٨٢ منشأة صغيرة ومتوسطة في إطار ١٣ تجمعا ضمت مصممين وحرفيين وطلابا يدرسون الفنون الجميلة. ونتيجة لذلك، وضعت مصر وتونس سياسات جديدة لدعم الصناعات الإبداعية وتجمعات الحرف اليدوية. ووضعت منهاجان دراسان جديداً: ماجستير في التصميم والابتكار في جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة ١ في الجزائر، وماجستير في الخزف في المعهد العالي للفنون الجميلة، نابل في تونس. وكان نصف المتدربين في سن ٣٥ سنة أو أقل، وارتفعت نسبة النساء المشاركات في المشروع من ٢٥ إلى ٤٠ في المائة، مما وفر فرص عمل لفئات كانت مستبعدة سابقاً. وأدمج التدريب في عمليات الإنتاج التي تنفذها المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مما أسفر عن أكثر من ٣٠٠ منتج جديد في السنة و٦٥ علامة تجارية ووضع استراتيجيات بشأن العلامات التجارية. وزادت المبيعات بأكثر من مليون يورو، حيث عززت التجمعات التعاون بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق الاستفادة على المدى الطويل.

وتتعهد اليونيدو أيضاً برنامجاً قطرياً مستمراً في لبنان، بهدف إلى النهوض بالتمكين الاقتصادي للمرأة وتعزيز القدرة التنافسية لمنتجي زيت الزيتون والصابون. وقد مُدّد البرنامج حتى عام ٢٠٢٠ وهو يشمل ١٤ مليون دولار مخصصة لاثني عشر مشروعاً جارياً للمساعدة التقنية وسبعة مشاريع إقليمية.

ويجري العمل على وضع برنامج قطري للكویت، مع التركيز أساساً على صوغ الاستراتيجية الصناعية الوطنية لعام ٢٠٣٥. وسيتماشى ذلك مع رؤية كويت جديدة التي تهدف إلى تحقيق النمو والتنوع الاقتصادي، وتحويل الموارد الوطنية إلى ثروة مستدامة، وإيجاد فرص عمل مناسبة للشباب الكويتي. ويجري العمل على وضع خريطة طريق وخطة عمل بالشراكة مع شركاء من القطاع الخاص والجهات المعنية من القطاع العام.

اتباع نهج قائم على التجمعات يوجِد صناعات وفرص عمل جديدة

تعتمد البلدان في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط على المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة لتهيئة فرص عمل هي في أمس الحاجة إليها. واختتم مؤخرًا مشروع نفذته اليونيدو بتمويل من الاتحاد الأوروبي وحكومة إيطاليا على مدى خمس سنوات ونصف لتحسين القدرة التنافسية والنمو المستدام في تلك المنطقة.





آسيا والمحيط الهادئ

وتدعم اليونيدو هذه المنطقة من خلال العديد من المشاريع الإقليمية و١٥٠ مشروعاً في ٢١ بلداً. وفي عام ٢٠١٩، وقعت اليونيدو اتفاقات برامج قطرية جديدة مع باكستان والفلبين والهند، ليصل عدد البرامج القطرية الجارية في المنطقة إلى ١٠ برامج.

واغتتمت اليونيدو فرصة انعقاد أحداث من قبيل مؤتمر القمة الخامس والثلاثين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لتشجيع التجارة والاستثمار في الاقتصاد الدائري ونموذج التنمية القائم على المدن الصناعية المستدامة. وأسفرت شراكة مع المنطقة الاقتصادية المساءة "الممر الاقتصادي الشرقي في تايلند" عن تكوين شبكات إقليمية تجمع بين جهات فاعلة من القطاعين العام والخاص للمساهمة في استراتيجية تايلند الوطنية لفترة ٢٠ عاماً من أجل تحقيق النموذج الإنمائي الرابع في تايلند (Thailand 4.0)، وتهدف تلك الاستراتيجية إلى زيادة الابتكار وتحويل نمط الإنتاج الصناعي في البلد. ونتيجة لآخر مؤتمر نظمته اليونيدو في إطار مبادرة تطوير الاقتصادات الخضراء للمدن (مبادرة Bridge for Cities)، اعتمد ١٥ من عمدة المدن إعلاناً عن اعترافهم بالعمل مع اليونيدو من أجل إيجاد "مدن ذكية" تضم مراكز حضرية للابتكار وتقوم على اقتصادات دائرية بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

شهدت منطقة آسيا والمحيط الهادئ نمواً اقتصادياً مطرداً بنسبة ٥ في المائة في المتوسط خلال السنوات الخمس الماضية، ويرجع ذلك جزئياً إلى قوة البلدان المتوسطة الدخل، التي تشكل نسبة ٧٧ في المائة من سكان هذه المنطقة وأكثر من ٥٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. بيد أن رخاء المنطقة في الأمد الطويل يواجه تحديات بسبب التوسع الحضري السريع وتغير المناخ واستنفاد الموارد الطبيعية والافتقار إلى الطاقة المستدامة والقدرة التنافسية. كما أن أربعة من بلدان المنطقة، هي أفغانستان وبوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال، هي بلدان نامية غير ساحلية، وهو ما يحرمها من تحقيق الاستفادة الكاملة من التجارة الدولية وسلاسل القيمة العالمية.

عمل اليونيدو في آسيا والمحيط الهادئ

تشدد استراتيجية اليونيدو الإقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ على إقامة الشراكات من أجل تحسين نوعية فرص العمل والنهوض بالاقتصاد الأخضر، والتصدي للتحديات المتصلة بالمياه والطاقة والمناخ، وتحسين البنى التحتية في المدن، وزيادة الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

خفض تكاليف الطاقة واستحداث صناعات جديدة ذات أثر تحويلي

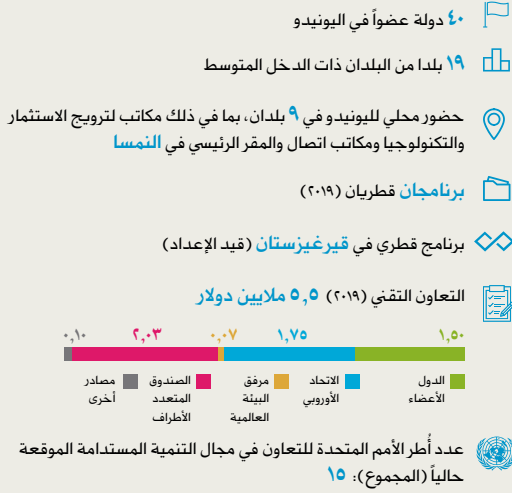
تشارك بلدان وأقاليم المحيط الهادئ الجزرية في مواجهة التحديات الناجمة عن تغير المناخ ومحدودية الموارد الطبيعية والاعتماد على الوقود الأحفوري المستورد، ومن ثم ارتفاع تكاليف الطاقة. ويساعد مركز المحيط الهادئ للطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، الذي أنشئ في تونغا في عام ٢٠١٧، على تحسين فرص الحصول على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والميسورة التكلفة مع تكييفها لتلائم مع البيئة المحلية والعوامل الاجتماعية. والمركز جزء من شبكة عالمية من المراكز الإقليمية تعمل كساحة معرفية لتبادل الأدوات والمنهجيات من أجل النهوض بوفورات الحجم وإيجاد أسواق متكاملة وشاملة للجميع. وتعمل اليونيدو الآن على مساعدة المركز، وهو الآن في المرحلة الأولى من تشغيله، من أجل وضع حلول للتنقل الكهربائي في منطقة المحيط الهادئ، حيث تنطوي تلك الحلول على إمكانية إحداث تحول في الحياة على الجزر عن طريق خفض واردات الوقود الأحفوري وتكاليف النقل وتلوث الهواء والضوضاء وانبعاثات غازات الدفيئة. وفي إطار البرنامج العالمي للمبتكرات التكنولوجية النظيفة الممول من مرفق البيئة العالمية، تعمل اليونيدو على الجمع بين الجهات المعنية من أجل وضع سياسة إقليمية للتنقل الكهربائي توسع نطاق توليد الطاقة من المصادر المتجددة وتخزين الكهرباء. ويساعد التدريب رواد الأعمال والمصنعين والفئات التي تعاني من نقص الخدمات على الاستفادة من هذه الأسواق وفرص العمل المتنامية.

وفي جميع أنحاء المنطقة، يقود ممثلو اليونيدو، منفردين أو بالاشتراك مع آخرين، تسعة أفرقة مواضيعية تابعة للأمم المتحدة لدعم اتباع نهج منسق على مستوى الأمم المتحدة من أجل التصدي للتحديات الرئيسية. وعلى سبيل المثال، تترأس اليونيدو الفريق المعني بالكوكب في تايلند، والفريق العامل المعني بالمواد البلاستيكية التابع للفريق المعني بالنتائج في مجال تغير المناخ والبيئة في فييت نام.

وفي الصين، تتصدر اليونيدو العمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة من أجل تحسين القدرة الصناعية في مقاطعتين تعانيان من الفقر، وهما تشنغبو في إقليم هونان وكوانان في إقليم جيانغشي، في محاولة لدعم ذلك البلد في الوفاء بالموعد النهائي الذي حدده للقضاء على الفقر في عام ٢٠٢٠. واستحدثت اليونيدو تكنولوجيات جديدة لتجهيز الخيزران وممارسات في مجال إنتاج الألبان وسلامة الأغذية. وساعدت المنظمة أيضا أبناء الأقليات المحلية من شعب المياو، وخصوصا النساء، على تحسين منتجاتهم الحرفية التقليدية وزيادة فرص وصولها إلى الأسواق من خلال تنمية التجارة الإلكترونية.

وبرنامج اليونيدو القطري في كمبوديا هو أول برنامج قطري في المنطقة يتحول إلى برنامج شراكة قطرية كامل. ووُضعت أدوات جديدة لرصد الأثر، ووفرت اليونيدو التدريب للحكومة المركزية بشأن كيفية رصد تدابير التدخل الإنشائية المتخذة من جانب الحكومات المحلية والقطاع الخاص والشركاء الإنشائيين الدوليين. وساعدت اليونيدو أيضا الحكومة الكمبودية على إعداد استعراضها الوطني الطوعي وتقديمه أمام المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعقود عام ٢٠١٩ في نيويورك.





أوروبا وآسيا الوسطى

الطاقة النظيفة، والامتثال البيئي والاقتصاد الدائري، والأعمال التجارية الزراعية، وتنمية التجمعات وسلاسل القيمة. وتعمل اليونيدو أيضاً بالتآزر مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع لدعم ١١ بلداً في المنطقة بصدد بدء جولة جديدة من أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وعلى الصعيد القطري، دعمت اليونيدو صوغ الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية المستدامة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ في قبرغيزستان وخطة العمل المكتملة لها، اللتين اعتمدتهما الحكومة في عام ٢٠١٩. وتؤدي هذه الاستراتيجية دور الوثيقة التوجيهية لبرنامج الشراكة القطرية في البلد.

وتنفذ اليونيدو برنامجين قطريين في الجبل الأسود وجمهورية مولدوفا. وأطلق البرنامج القطري لجمهورية مولدوفا في حدث رفيع المستوى عُقد في تشيسيناو في أيار/مايو ٢٠١٩. وخلال السنة الأولى، صُمم مشروع بشأن المبتكرات التكنولوجية النظيفة يتضمن برنامجاً لريادة الأعمال لفائدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وحصل على الموافقة من الجهات المانحة. واستهل البرنامج القطري في الجبل الأسود عام تنفيذه الثاني بجهود مكثفة لحشد الأموال. ووُضعت الصيغة النهائية من مشروع برنامج قطري لألبانيا يركز على التحول الصناعي في القطاعات ذات الأولوية، ومن المقرر توقيعه في عام ٢٠٢٠.

معظم الدول الأعضاء في هذه المنطقة بلدان مرتفعة الدخل ومتوسطة الدخل ذات خلفيات جغرافية واقتصادية واجتماعية وديمقراطية متنوعة. ويشكل تغير المناخ والتكنولوجيات التحويلية والرقمنة والهجرة وشيخوخة السكان تحديات جسيمة في بعض هذه البلدان، في حين يواجه البعض الآخر مشاكل هجرة الكفاءات والعمل بتكنولوجيات إنتاج متقدمة وغير تنافسية وتناقص السكان في المناطق الريفية وعدم كفاية أعداد العمال المؤهلين.

عمل اليونيدو في أوروبا وآسيا الوسطى

يهدف عمل اليونيدو في هذه المنطقة إلى تحقيق توازن بين التقدم الاقتصادي والاجتماعي المترتب على التحولات الصناعية من ناحية والاستدامة البيئية من ناحية أخرى، مع الاستفادة في الوقت نفسه من الفرص الناشئة المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة.

وبغية الاستجابة لتطورات بيئة التعاون الإنمائي في المنطقة والدعوة للأخذ بنموذج الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، تواصل اليونيدو تعزيز علاقاتها مع الجهات المانحة الناشئة في المنطقة. وتشمل المواضيع الرئيسية التي تتناولها مشاريع اليونيدو في المنطقة التكنولوجية والابتكار، والإنتاج المتسم بالكفاءة في استخدام الموارد وبانخفاض الكربون، والحصول على

التركيز على الصناعة الخضراء

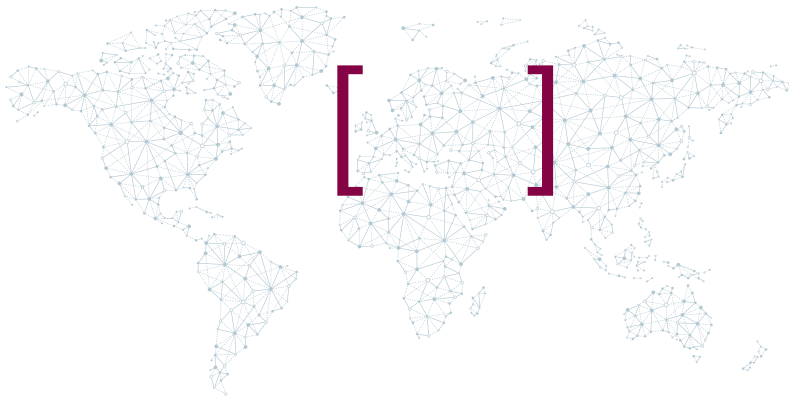
أحد محاور التركيز الرئيسية لعمل المنظمة في المنطقة هو مساعدة الصناعات على تعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة تغير المناخ. والمقصود بذلك هو دعم الصناعات لتطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري والصناعة الخضراء، بما في ذلك اعتماد نهج جديدة للإنتاج والاستهلاك تأخذ في الاعتبار الآثار التي تترتب على نطاق المنظومة بأسرها. وبناء على ذلك، تعمل اليونيدو في إطار تعاون متزايد الوثاق مع الحكومات والمؤسسات من أجل تصميم السياسات والاستراتيجيات السليمة لإرساء إطار مستدام بيئياً.

وأطلق في عام ٢٠١٩ برنامج الاتحاد الأوروبي من أجل البيئة (EU4Environment)، الذي يموله الاتحاد الأوروبي وتنفذه خمس منظمات، في أذربيجان وأرمينيا وأوكرانيا وبيلاروس وجمهورية مولدوفا وجورجيا. واستناداً إلى إنجازات البرنامج السابق، الذي أثبتت خلاله المنشآت المشاركة البالغ عددها ٣٥٠ من المنشآت الصغيرة والمتوسطة فعالية نهج الإنتاج الأنظف والمتسم بكفاءة استخدام الموارد الذي وضعته اليونيدو، تواصل المنظمة دعم بناء القدرات الوطنية لتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من اعتماد ممارسات إنتاج أكثر خضرة مع تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري في الوقت نفسه.

النهوض بالتمكين الاقتصادي للمرأة

بفضل الدعم المالي من الاتحاد الروسي، تعمل اليونيدو منذ عام ٢٠١٨ على تنفيذ مشروع للنهوض بتمكين المرأة في الحياة الاقتصادية داخل المنطقة وخارجها. ويركز المشروع على تبادل المعارف وإقامة الشراكات وبناء القدرات. ويسر المشروع إنشاء شبكة أقليمية قوية من أصحاب المصلحة الذين يمثلون الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وفي سياق هذا المشروع، شاركت اليونيدو مع أنصار بارزين للتمكين الاقتصادي للمرأة من جميع أنحاء العالم في الدورة الثالثة والعشرين لـ "منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي" وفي "مؤتمر القمة العالمي المعني بالصناعات التحويلية والتصنيع لعام ٢٠١٩".

وفي عام ٢٠١٩، بدأت اليونيدو في إعداد دورة تدريبية للتعلم الإلكتروني لمساعدة رائدات الأعمال على تعزيز معارفهن ومهاراتهن في مجال التكنولوجيا الرقمية الحديثة، مما يتيح لهن الاستفادة مباشرة من الفرص الجديدة المتاحة في السوق.





أمريكا اللاتينية والكاريبي

رغم تراجع معدل انتشار الفقر والبطالة في المنطقة، لا تزال هناك تحديات هامة. حيث تسجل المنطقة أعلى مستويات لانعدام المساواة في العالم، وتشهد إكوادور وبيرو وجمهورية فنزويلا البوليفارية وشيلي ودولة بوليفيا المتعددة القوميات قلاقل سياسية واحتجاجات اجتماعية. ويمكن أن تترك هذه العوامل، مقترنة بضعف أداء الإنتاجية، أثراً سلبياً على الاستقرار الاجتماعي وعلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في المستقبل.

عمل اليونيدو في أمريكا اللاتينية والكاريبي

تعمل اليونيدو على زيادة القدرة التنافسية الاقتصادية وحماية البيئة. وعن طريق تدعيم سلاسل القيمة الإقليمية وتنويعها وتنفيذ آليات للتعاون الإقليمي، تسهم اليونيدو في الجهود التي تبذلها المنطقة للحد من انعدام المساواة وتعزيز توفير فرص العمل اللائق والنهوض بالابتكار.

وفي عام ٢٠١٩، أطلقت اليونيدو ومنظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة

استخدام الطاقة في السلفادور. والمركز هو جزء من شبكة أوسع تهدف إلى التعجيل بالتحول في مجالي الطاقة والمناخ عن طريق تحقيق وفورات الحجم والتنمية المنصفة وانتشار الآثار الإيجابية فيما بين البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، تتيح اليونيدو الفرصة لتبادل المعلومات على الصعيد الإقليمي من خلال مصرف المعارف الصناعية، وهو منصة تتيح لطائفة من الجهات الفاعلة نشر المعارف وتبادلها بكفاءة. وقد حفز حيز العمل المشترك إقامة شبكات وتحالفات استراتيجية لغرض المشاركة في مبادرات متماشية مع الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة ومع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وعلى الصعيد القطري، تدعم اليونيدو تنمية المناطق والمجمعات الصناعية في عدة بلدان، وتعزيز القدرة الصناعية والإنتاجية، وتهيئة فرص العمل. ويدعم برنامج الشراكة القطرية في بيرو وزارة الإنتاج من أجل وضع استراتيجيتها الوطنية لتنمية المجمعات الصناعية، وينفذ مشروعاً ممولاً من مرفق البيئة العالمية لإنشاء مناطق صناعية مستدامة في البلد. ويضطلع بمشروع في كوبا يقدم التدريب المكثف لبناء القدرات على إعداد استراتيجيات النمو الصناعي وتنفيذ الممارسات الجديدة ورصد فعاليتها.

والأطر التنظيمية والتكنولوجيا والتمويل وكفاءة استخدام الموارد. وشمل المستفيدين من المشروع صغار مربي الجمبري، وشركات تربية الجمبري، وموردي المدخلات والأعلاف، والجهات العاملة في مجالات التجهيز والنقل والتسويق. وعزز المشروع إقامة أوجه تآزر وشراكات بين المؤسسات العامة والخاصة ومؤسسات البحث والتطوير، وحسّن الروابط بين الأعمال التجارية المحلية والأسواق الوطنية والإقليمية والعالمية.

وشهد المشاركون في المشروع في كوبا زيادة الإنتاج الإجمالي من الجمبري بنسبة ٧٦ في المائة، وانخفاض استهلاك المياه بنسبة ٣٠ في المائة، وزيادة مرتبات العمال والتقنيين بنسبة تصل إلى ٩٠ في المائة في المنشآت المشاركة. وفي الجمهورية الدومينيكية، من المتوقع أن يزيد إنتاج الجمبري بعد اليرقات إلى أربعة أضعافه. وفي كولومبيا، أعيد تنشيط ١٤ من المزارع القائمة على أحواض تربية صغيرة ومتوسطة الحجم، وقفز إنتاج الجمبري من ١٠٠ إلى ٤٥٠ كيلوغرام للهكتار الواحد. وفي نيكاراغوا، أنشأت اليونيدو وشركاؤها الإنشائيون بنية أساسية عالية الجودة، ودرّبوا العاملين على الممارسات المختبرية الجيدة، وصدّقوا على البروتوكولات المستخدمة للتعرف على الفيروسات التي تصيب الجمبري. وفي إكوادور، زاد الإنتاج بنسبة ٥ في المائة وركبت آلات تعمل بالطاقة الكهروضوئية لخفض تكاليف الطاقة. وفي المكسيك، انخفض استخدام المياه بنسبة ٤٠ في المائة، وتضاعفت الإنتاجية، وزاد عدد العمليات بنسبة ٧٠ في المائة في المؤسسات المشاركة. وعقب المرحلة الأولى من المشروع، التي نُفّذت بتمويل من الصندوق الاستئماني لأمريكا اللاتينية والكاربيبي وصندوق منظمة الأوبك للتنمية الدولية، ستبدأ مرحلة ثانية في عام ٢٠٢٠ بتمويل من الصندوق الاستئماني والصين والمكسيك.

ويهدف تعزيز قدرات وزارة الاقتصاد في السلفادور على تنفيذ السياسة التي وضعها البلد بعنوان "سياسة النهوض بالإنتاج وتنويعه وتحويله"، تساعد اليونيدو على وضع الاستراتيجيات وإنشاء مركز للابتكار والتطور التكنولوجي. ويجري أيضا العمل على وضع نظم للحد من الملوثات وتعزيز الأسواق في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وتوسيع نطاق إمكانات التصدير في جمهورية فنزويلا البوليفارية عن طريق تحقيق التكامل بين سبع سلاسل قيمة زراعية هي سلاسل قيمة الذرة البيضاء والصفراء، والكاراوتو والفاصوليا، والأرز، وقصب السكر، وفول الصويا، والقهوة، والكاكاو.

التعاون الإقليمي يحسن الإنتاجية والقدرة التنافسية في سلسلة قيمة الجمبري

يمثل قطاع تربية الجمبري مصدرا هاما للدخل في إكوادور والجمهورية الدومينيكية وكوبا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا. ومن أجل تحقيق الاستغلال الكامل لإمكانات هذا القطاع، عملت اليونيدو على زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية والامتثال للمعايير الدولية فيما يتعلق بالجودة والجوانب البيئية.

وقد امتد المشروع لفترة خمس سنوات واختتم بنجاح في عام ٢٠١٩. وجمعت اليونيدو بين مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة المشاركة في سلاسل القيمة في مجال تربية الأحياء المائية لتبادل الخبرات بشأن أفضل هيكل تنظيمي وأفضل صيغة لوضع الاستراتيجيات، وتقنيات التربية، والبنى التحتية الجيدة، وكفاءة النظم والكفاءة في استخدام الموارد، ومنهجيات الإنتاج الأنظف. وأدّجت هذه المعلومات في أدوات تتناول التسويق التجاري



البلدان المتوسطة الدخل

وستنفذ اليونيدو هذه الاستراتيجيات عن طريق التوسع في توفير فرص التمويل وزيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وسوف تُستكشف إمكانية توفير التمويل من مصادر جديدة، بما في ذلك النهج القائمة على أصحاب المصلحة المتعددين، ودوائر الصناعة من القطاع الخاص، والجهات المانحة التقليدية والناشئة، وزيادة التمويل الذاتي في البلدان المتوسطة الدخل. وبغية توسيع نطاق التعاون ومساعدة الدول الأعضاء على الاستفادة من التجارب الناجحة، ستشجع اليونيدو الأخذ بحلول بلدان الجنوب، وتتناسم أفضل الممارسات في مجال نقل التكنولوجيا، وتعزز التعلم المتبادل والتعاون التقني.

تتسم البلدان المتوسطة الدخل بتنوع أحجامها ودخلها وسكانها، ويعيش فيها خمسة مليارات نسمة، بما يشمل ٧٣ في المائة من فقراء العالم. وتتناثر البلدان المتوسطة الدخل أيضاً بثلاث الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهو ما يجعلها من القوى المهمة في الدفع قدماً بالنمو. ويندرج ما مجموعه ١٠٠ من الدول الأعضاء في اليونيدو ضمن فئة البلدان المتوسطة الدخل.

وفي عام ٢٠١٩، اعتمد إطار اليونيدو الاستراتيجي الأول للشراكة مع البلدان المتوسطة الدخل، الذي يركز على ثلاثة محاور رئيسية هي: الثورة الصناعية الرابعة؛ الاقتصاد الدائري؛ مستقبل المهارات الصناعية.



الأولويات الشاملة لعدة قطاعات

يتقاطع النهج الإنمائي والخدمات القائمة على البحوث التي تقدمها اليونيدو مع الأولويات الاستراتيجية لدى المنظمة، المتمثلة في تحقيق الرخاء المشترك، والنهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية، وحماية البيئة، وتعزيز المعارف والمؤسسات. وهناك مجالان يكتسيان أهمية خاصة وتتشرك فيهما أنشطة اليونيدو في جميع الميادين: لا بد لتحقيق تأثير أكبر حجما وأكثر استدامة من إبرام شراكات مع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومؤسسات تمويل التنمية، فهذه الشراكات تساعد على الابتكار وحشد الموارد وتبادل الدراية الفنية. أما المجال الهام الآخر الذي يمس جميع جوانب عمل المنظمة ويَتَّسم بأهمية بالغة لتعزيز الشمول فيتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتنقذ اليونيدو استراتيجية تقوم على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع البرامج والمشاريع والسياسات.



المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تكمن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في صميم ولاية المنظمة. وتلتزم اليونيدو بالتصدي للتمييز الذي تواجهه النساء والفتيات، ومعالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين في القطاع الصناعي، والتسخير الكامل لإمكانات النساء بوصفهن قائدات وعناصر للتغيير الاقتصادي، وهو ما من شأنه أن يُحدث تحويلاً في الاقتصادات ويحقق النمو الشامل للجميع.

وفي عام ٢٠١٩، حدّثت اليونيدو سياسة تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة المعمول بها في المنظمة، بهدف تعزيز هيكلها التنظيمي الجنساني وإطار المساءلة. وكان نوع الجنس أحد المواضيع الرئيسية التي تناولها المؤتمر العام، حيث نوقشت التحديات والفرص المتاحة للنهوض بالمساواة بين الجنسين من خلال الثورة الصناعية الرابعة. واعتمدت الدول الأعضاء قراراً ذا صلة، وأطلقت في إطار حدث جانبي الاستراتيجية المعنونة استراتيجية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (٢٠٢٠-٢٠٢٣).

وتعمل اليونيدو على نحو وثيق مع الشركاء في منظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل الجنسانية. وأبرزت المبادئ التوجيهية المتعلقة بتهيئة بيئة تمكينية في منظومة الأمم المتحدة لعام ٢٠١٩ تدابير اليونيدو بوصفها أفضل ممارسات تُتبع في هذا الصدد، مثل تعميم الإجازة الوالدية لتشمل الخبراء الاستشاريين المحليين، وتنظيم حلقات عمل للتوعية بالتحرش لجميع الموظفين، وإنشاء جائزة تعزيز المساواة بين الجنسين. وفي عام ٢٠١٩، اضطلعت اليونيدو أيضاً بتنسيق أعمال مركز فيينا التابع للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين، حيث جمعت بين رؤساء الكيانات الملتزمة بضمان التكافؤ بين الجنسين في أفرقة النقاش وتعزيز المساواة بين الجنسين. وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أُطلق "البرنامج العالمي لتمكين المرأة اقتصادياً في سياق الصناعة الخضراء" الذي يهدف إلى إسداء المشورة لمقرري السياسات والممارسين بشأن كيفية وضع إطار سياساتي وتنفيذه بهدف إدماج المنظور الجنساني والسياسات الصناعية الخضراء.

وتواصل اليونيدو استخدام مؤشر المساواة بين الجنسين لقياس مساهمتها في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتتبع ورصد تخصيص الموارد المالية المخصصة للأمور ذات الصلة بنوع الجنس. وطوال عام ٢٠١٩، تلقى الموظفون في المقر والميدان التدريب على كيفية تحديد قيمة مؤشر المساواة بين

الجنسين وإجراء التحليلات، بما في ذلك باستخدام أداة تعنى بالمساواة بين الجنسين متضمنة في مجموعة أدوات تحسين جودة السياسات الصناعية (EQUIP)، وهي مجموعة أدوات لوضع سياسات صناعية قائمة على أدلة، تمّولها ألمانيا. وعززت اليونيدو أيضاً تركيزها على أنشطة البحوث والإحصاءات من خلال منشورات مثل: التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة: البعد الجنساني؛ والمنظور الجنساني والمعايير؛ والمساواة بين الجنسين في مجال التحوّل إلى استخدام الطاقة المستدامة.

وتدعو اليونيدو إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في الأحداث الوطنية والإقليمية والدولية بهدف إذكاء الوعي والجمع بين الشركاء. وفي عام ٢٠١٩، اشتمل ذلك على تقديم مساهمات في "منتدى سان بيترسبورغ الاقتصادي الدولي" الثالث والعشرين، و"لجنة وضع المرأة" في دورتها الثالثة والستين، و"أيام التنمية الأوروبية"، و"منتدى فيينا للمناقشة لعام ٢٠١٩" بشأن إنهاء العنف ضد المرأة.

وبغية إذكاء الوعي وزيادة القدرات على الصعيد الإقليمي من أجل إدماج التحليلات الجنسانية في البرامج الإنشائية، درّبت اليونيدو ومكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في البحرين مسؤولين حكوميين ورابطات ومنظمات إقليمية من منطقة

دفع عجلة التصنيع المستدام في أفريقيا



وأذكت اليونيدو الوعي بالعقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا وبنيت الدعم له من خلال المشاركة في تنظيم أحداث عالمية في إطار الجمعية العامة و"مؤتمر طوكيو الدولي السابع المعني بالتنمية في أفريقيا" في يوكوهاما، اليابان. وعملت اليونيدو أيضا مع الاتحاد الأفريقي لتنظيم "أسبوع التصنيع في أفريقيا"، ومع أصحاب مصلحة للاحتفال بـ "يوم التصنيع في أفريقيا" في إطار موضوع "وضع الصناعة الأفريقية في موضع يمكنها من تلبية احتياجات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية".

وتساعد مذكرات التفاهم التي أبرمتها اليونيدو مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي على الاستفادة من أوجه التآزر الناتجة عن التخطيط المشترك والدعم. وقد زاد ذلك من فرص الحصول على تمويل والدخول في علاقات تجارية، ودعم مشاريع اليونيدو القطرية والإقليمية الرامية إلى تطوير الصناعات الزراعية والاقتصاد الدائري وإنشاء مجمعات صناعية إيكولوجية.

البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والمصرف الأوروبي للاستثمار، والمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي. وعلى الصعيد التنفيذي، وقّعت المنظمة اتفاقا يتيح إقامة شراكة ثلاثية الأطراف بين اليونيدو وحكومة إثيوبيا ومصرف التنمية الأفريقي. وسيتمكن ذلك اليونيدو من المساعدة في تنفيذ مشاريع المجمعات المتكاملة للصناعات الزراعية الممولة من مصرف التنمية الأفريقي.

أعلنت الجمعية العامة الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥ العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا، اعترافا بأهمية التصنيع في تنمية أفريقيا في المستقبل. وقد كُلفت اليونيدو بوضع هذا الإطار وتفعيله وقيادة عملية تنفيذه. وتسعى اليونيدو إلى تحقيق هذا الهدف عن طريق تعزيز الشراكات القوية مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى وإبرام الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وحشد الموارد، وتقديم المساعدة التقنية في أفريقيا.

وفي عام ٢٠١٩، واصلت مبادرة المناصرة، وهي مبادرة جديدة أطلقت بهدف دعم العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا وتتألف من سبعة من رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، ترويجها للعقد الثالث خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر وفي المؤتمر العام لليونيدو بهدف الاستفادة من القيادات السياسية الرفيعة المستوى وتعزيز هذه الولاية وزيادة إبرازها.

وعملت اليونيدو مع جهات تنسيق العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا، التي تمثل ٢٨ مؤسسة تشمل مفوضية الاتحاد الأفريقي، وجماعات اقتصادية إقليمية، ومنظمات تابعة للأمم المتحدة، ومؤسسات لتمويل التنمية، ورابطات أعمال تجارية، من أجل وضع خريطة طريق مشتركة تهدف إلى تعزيز التنسيق في تنفيذ البرامج والمشاريع وحشد الأموال لها.

ويجري حاليا إعداد لمحة عامة شاملة عن البرامج والمشاريع الحالية المضطلع بها من قبل المنظمات الدولية والجهات المانحة بهدف دعم التصنيع في أفريقيا، من أجل تحديد الثغرات والجهود الإضافية اللازمة. وستتمكن الجهات المعنية من استخدام هذه البيانات في أعمال التحليل والتخطيط في قاعدة بيانات جديدة ونظام معلومات مرتبط بها.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الصلات بين أوجه عدم المساواة بين الجنسين والتنمية الصناعية.

الشراكات والتعاون فيما بين بلدان الجنوب

يساعد التعاون مع المؤسسات المالية على حشد الموارد وتيسير تدفقات أكبر من الاستثمارات العامة والخاصة، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى أثرا إيجابيا أقوى. وعلى هذا الأساس، واصلت اليونيدو توسيع نطاق شراكاتها وتعميقها، بما في ذلك مع

سبتمبر، الذي جمع بين أكثر من ٣٥٠ مشاركا رفيع المستوى، بما يشمل رؤساء تنفيذيين ورؤساء دول وحكومات، بهدف التعهد بالتزامات نحو تحقيق خطة الاستدامة العالمية. وشاركت اليونيدو أيضا في التوقيع على حملة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة "طموح الأعمال التجارية للحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى حدود ١,٥ درجة مئوية - مستقبلنا الوحيد"، التي تدعو الأعمال التجارية إلى وضع أهداف تُبقي على متوسط زيادة درجة الحرارة العالمية دون ١,٥ درجة مئوية.

وتماشيا مع الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (BABA+40)، أصدرت اليونيدو سياستها بشأن التعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الصناعي الثلاثي لزيادة دعم إقامة الشبكات والشراكات وتبادل المعارف وبناء القدرات من خلال مجموعة واسعة من المشاريع والأنشطة. وتشارك اليونيدو أيضا بنشاط في مبادرة الحزام والطريق بهدف الاستفادة من إمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية الصناعية. وقد وافق صندوق مساعدة التعاون فيما بين بلدان الجنوب التابع للصين على مشروع تجريبي واحد بميزانية قدرها ٢ مليون دولار. ورُكِّز الحدث الرئيسي الذي نظَّمته اليونيدو بعنوان مبادرة تطوير الاقتصادات الخضراء للمدن (BRIDGE for Cities 4.0) في أيلول/سبتمبر على ربط المدن من خلال الثورة الصناعية الرابعة.

ومع بدء الدورة السابعة لتجديد موارد مرفق البيئة العالمية منذ تموز/يوليه ٢٠١٨، مَوَّل المرفق أكثر من ٥٥ مشروعا لليونيدو في عام ٢٠١٩، وسيساهم بأكثر من ٥٠ مليون دولار سنويا في الأنشطة التي تخطط اليونيدو لتنفيذها في فترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١. وتقدم اليونيدو، بصفتها شريكة في تنفيذ مشاريع دعم التأهب والأنشطة التحضيرية الخاصة بالصندوق الأخضر للمناخ منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، مساعدات إلى أكثر من ١٠ بلدان على التصدي لتغير المناخ، وذلك عن طريق الحد من انبعاثات غازات الدفيئة أو خفضها، ومساعدة المجتمعات الضعيفة على التكيف مع آثار تلك الانبعاثات.

وتتعاون اليونيدو مع قطاع الأعمال التجارية من خلال المشاريع، وبرامج الشراكة القطرية ومنتديات أصحاب المصلحة المتعددين، من قبيل الشبكة الاستشارية المعنية بالتمويل الخاص و"مرفق تطوير التعلم والمعرفة". وقد اجتذب مشروع "دعم السياسات الوطنية والإقليمية المواتية للأعمال والشاملة للجميع وتعزيز القدرات الإنتاجية وسلاسل القيمة" (SwitchMed II) ثماني شركاء جديدة مع رابطات صناعية وسبع شركات مع قطاع النسيج في عام ٢٠١٩ بهدف تعزيز ممارسات الاقتصاد الدائري.

وقامت اليونيدو بتفعيل تعاونها مع الاتفاق العالمي للأمم المتحدة في المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك عن طريق المشاركة في تنظيم "ملتقى القطاع الخاص" في أيلول/



إدارة خدمات اليونيدو

يتطلب تقديم التعاون التقني وإسداء المشورة السياساتية وغير ذلك من الخدمات العالية النوعية إلى الدول الأعضاء وجود مجموعة واسعة من الخدمات التنظيمية والإدارية الفعالة. وتشمل هذه الخدمات إدارة الموارد البشرية والمالية، والتقييم والرقابة، والاشتراء، والمشورة القانونية، وإدارة المباني، والدعم التكنولوجي. ولضمان تقديم أفضل دعم ممكن وكفالة التنفيذ السريع والفعال، تضطلع اليونيدو باستعراضات منتظمة تهدف إلى مواصلة التحسين. واستمرار الطلب المرتفع على هذه الخدمات شهادة على ما تتسم به المجموعة الواسعة من العمليات الإدارية والتنظيمية التي تدعم عمل المنظمة من نوعية عالية وكفاءة وفعالية.

في عام ٢٠١٩، احتفل مركز فيينا الدولي، المعروف محليا باسم "UNO City"، بالذكرى السنوية الأربعين لإنشائه.

التمويل والتبرعات المالية

التمويل المقدم لأنشطة التعاون التقني

لا يزال الدعم المقدم من الدول الأعضاء وشركاء التمويل يواهي الطلب المتزايد على خدمات اليونيدو. وأدى ذلك إلى حافطة غير مسبوقة من المشاريع والبرامج التي سُنِّقَت في المستقبل، بلغت قيمتها ٥٨٦,٦ مليون دولار في عام ٢٠١٩، وهو ما مكن المنظمة من زيادة مساهماتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، زاد ما تنفذه اليونيدو من خدمات التعاون التقني ليلبلغ ١٩٠,٣ مليون دولار، وظل أعلى تماماً من متوسط فترة السنوات الخمس السابقة ٢٠١٤-٢٠١٨، البالغ ١٨٣,٩ مليون دولار.

ونتيجة للانخفاض الدوري في التمويل المقدم من مرفق البيئة العالمية، وهو ما تزامن مع انخفاض الموافقات الجديدة من الصندوق المتعدد الأطراف، بلغ الحجم الإجمالي للتبرعات المخصصة للتنفيذ ١٥٤,٧ مليون دولار. غير أن مستوى الأموال المحشودة ظل مرتفعاً عند ١٩٨,٥ مليون دولار.

وكاد التمويل المقدم من الحكومات والمؤسسات، بما فيها الاتحاد الأوروبي، أن يبلغ الرقم القياسي الذي سُجِّل في العام الماضي، حيث بلغ ١٠٥,٦ ملايين دولار، ساهمت الدول الأعضاء في اليونيدو بمبلغ ٧٠,٧ مليون دولار منها. ويؤكد ذلك أهمية الدول الأعضاء بوصفها أكبر الجهات المتبرعة لأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها المنظمة. وظلت المساهمات المقدمة من الاتحاد الأوروبي كبيرة، حيث بلغت ٢٥,٢ مليون دولار، وتواصل الاتجاه العام المتمثل في زيادة تقديم الدعم بالاقتران بالتنوع المواضيعي والجغرافي.

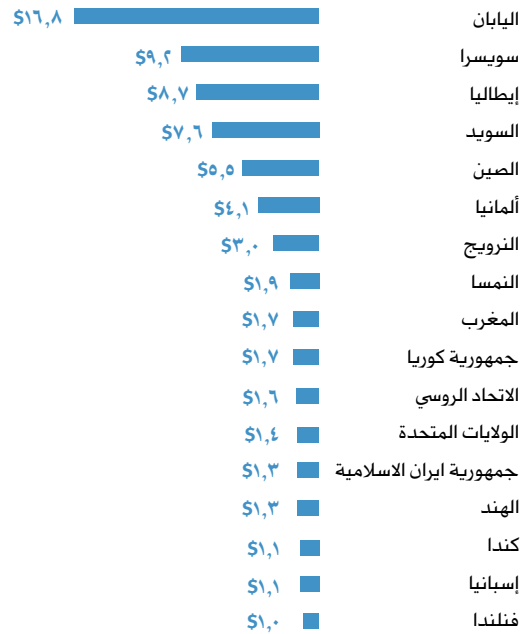
وقدمت سبع عشرة جهة مانحة حكومية مساهمات تتجاوز مليون دولار صافية من تكاليف دعم البرامج.

وظلَّ التركيز المواضيعي لشركاء التمويل مماثلاً لما كان عليه في الأعوام الماضية، حيث اجتذب موضوع حماية البيئة أكبر حصة من التمويل الإجمالي بمبلغ ٧٣,٩ مليون دولار، ساهم فيها مرفق البيئة العالمية مرة أخرى مساهمة كبيرة بمبلغ ٢٦ مليون دولار، في حين تلقى تحقيق الرخاء المشترك ٤٢,٤ مليون دولار، واجتذب النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية والخدمات الشاملة لعدة قطاعات ٢٩,٢ مليون دولار و٩,٢ مليون دولار على التوالي.

ومن الناحية الجغرافية، حُصِّصت تبرعات من شركاء التمويل قدرها ٤٥,٧ مليون دولار للبرامج والمشاريع في أفريقيا، و٣٧,٦ مليون دولار في آسيا والمحيط الهادئ. وأعقب ذلك تخصيص ٢٩,٨ مليون دولار للمنطقة العربية، و٢٢,٤ مليون دولار للمبادرات العالمية والأقليمية، و١٣,٨ مليون دولار لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و٥,٥ ملايين دولار لأوروبا وآسيا الوسطى.

المساهمات المقدمّة من الصناديق العالمية: مرفق البيئة العالمية والصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال والصندوق الأخضر للمناخ

على الرغم من الانخفاض الدوري في التبرعات المقدمّة من مرفق البيئة العالمية في عام ٢٠١٩، وهو ما أسفر عن بلوغ القيمة الصافية للمشاريع الموافق عليها ٢٨,٢ مليون دولار، فإنَّ الاجتماعين السادس والخمسين والسابع والخمسين لمجلس مرفق البيئة العالمية المعقودين في عام ٢٠١٩ أسفرا مرة أخرى عن مجموعة متينة من اقتراحات اليونيدو الاستراتيجية التي تدعم



الجهات المانحة الحكومية التي قدّمت مساهمات تتجاوز مليون دولار صافية من تكاليف دعم البرامج (بملايين الدولارات).

اليونيدو في بروكسل

يقدم مكتب اليونيدو في بروكسل خدمات استشارية استراتيجية، ويضطلع بأنشطة الدعوة في مجال السياسات من أجل تعزيز رؤية اليونيدو وأهدافها لدى مؤسسات الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك المجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي والمصرف الأوروبي للاستثمار، وكذلك أمانة مجموعة دول أفريقيا والكاريفي والمحيط الهادئ ومجامع الفكر الأوروبية الرئيسية والمنظمة الدولية للفرنكوفونية وبلجيكا ولكسمبرغ.

وفي عام ٢٠١٩، شاركت اليونيدو في حوارات دولية رئيسية في مجال السياسات، بما في ذلك "أيام الصناعة الأوروبية"، والمنتدى الدولي المعني بالبنى التحتية للنوعية، الذي نظّمته اليونيدو بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي لأول مرة، و"أيام التنمية الأوروبية"، و"أسبوع الاتحاد الأوروبي للطاقة المستدامة"، و"المؤتمر العالمي للعلم والتكنولوجيا والابتكار". كما شاركت اليونيدو مع منظمات من القطاع الخاص في "مؤتمر القمة الأوروبي للأعمال التجارية" في بروكسل وفي "القمة الفرنكوفونية للأعمال التجارية" في باريس.

ويحتفظ مكتب اليونيدو في بروكسل بصلات وثيقة مع المفوضية الأوروبية، وهو ما يدعم علاقة دامت ٤٠ عاما وأسفرت عن عدد كبير من أشكال التعاون التقني المتنوعة، التي نُفذت مع العديد من شركاء الاتحاد الأوروبي في جميع المناطق والقطاعات. وقد وُثِّق أثر هذه العلاقة في منشور أصدر في عام ٢٠١٩ بعنوان *UNIDO and the EU: State of the International Partnership 2020* (اليونيدو والاتحاد الأوروبي: حالة الشراكة العالمية لعام ٢٠٢٠)، يفصّل المبادرات والمشاريع المشتركة، وسينشر مرة كل سنتين.

واستفاد الصندوق الاستثنائي للشراكة، الذي صُمم ليكون أداة تمكينية نحو مزج الموارد من القطاع الخاص ومؤسسات تمويل التنمية وخصوصا في سياق برامج الشراكة القطرية، من الدعم المستمر المقدم من حكومة الصين بمخصصات قدرها ٢٢٥٠٠٠٠ دولار.

١٥ بلدا مستفيدا. فعلى سبيل المثال، سينشئ البرنامج العالمي للمبتكرات التكنولوجية النظيفة نظما إيكولوجية عاملة لزيادة الأعمال في مجال التكنولوجيا النظيفة، تستهدف أكثر من ١٠٠٠ عمل تجاري.

وقد وسّعت اليونيدو حافظتها من مقترحات التأهب الموضوعية في إطار الشراكة مع الصندوق الأخضر للمناخ بغية مساعدة ١٠ بلدان مستفيدة. وفي مواجهة الطلب المتزايد في مجال تغيير المناخ، قدّمت اليونيدو أيضا اقتراحا إلى صندوق التكيف لاعتماده. وتنفذ اليونيدو حاليا، بوصفها وكالة منقّذة رئيسية للصندوق المتعدد الأطراف، مشاريع في ٧٥ بلدا بهدف التخلص التدريجي من مركبات الهيدروكلورو فلورو كربون والخفض التدريجي لمركبات الهيدروفلورو كربون. وفي عام ٢٠١٩ وحده، تحبّبت أنشطة اليونيدو الانبعاث المحتمل لما يزيد عن ٤٢,٣ مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. ويتمويل بلغ ١٦,١ مليون دولار من الصندوق المتعدد الأطراف في عام ٢٠١٩، بلغت قيمة الاقتراحات التي وافق عليها الصندوق المتعدد الأطراف لعام ٢٠١٩ ما قدره ٢٣,٧ مليون دولار. واستكملت المحافظة اليونيدو المتصلة بالصندوق المتعدد الأطراف، ستمكّن اليونيدو باستخدام التمويل المقدم من مرفق البيئة العالمية، من دعم الأطراف غير العاملة بمقتضى المادة ٥ بموجب بروتوكول مونتريال. وواصلت اليونيدو تعاونها مع برنامج كفاءة التبريد في كيغالي ومبادرة الطاقة المستدامة للجميع بشأن الربط بين نهج الاقتصاد الدائري ومبادرات كفاءة استخدام الطاقة بهدف توفير حلول تبريد مستدامة.

التمويل المقدم من الأمم المتحدة والصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء والصناديق الاستثمارية التي تديرها اليونيدو

أدى التعاون المتزايد بين اليونيدو وكيانات الأمم المتحدة الأخرى إلى مزيد من النمو في مساهماتها في الأنشطة التي تنفذها اليونيدو، بقيمة بلغت ٥,٨ ملايين دولار. وبالنظر إلى الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في سياق اتفاق التمويل بهدف مضاعفة مستويات الموارد الموجهة عبر الصناديق المعنية بالتنمية، سواء من الصناديق المجمعّة المشتركة بين الوكالات أو الصناديق المواضيعية التابعة لوكالة واحدة، من المتوقع أن تكتسب هذه الأدوات المزيد من الأهمية.

وظلت المساهمات في صناديق اليونيدو الاستثمارية المواضيعية متواضعة بوجه عام على الرغم مما تكتسبه من أهمية كبيرة لأنشطة اليونيدو في مجال التعاون التقني.



وتواصلت الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة عمل تمكينية من خلال تحسين سياسات الموارد البشرية وتعزيزها فيما يتصل بقيم اليونيدو الأساسية وكفاءتها الرئيسية، وحظر التحرش ومنعه وتسوية الأضرار الناجمة عنه، بما في ذلك التحرش الجنسي، وكذلك المساواة والتكافؤ بين الجنسين. وقدمت اليونيدو أيضا الدعم للموظفين المختارين لمركز التقييم التابع للمنسقين المقيمين للأمم المتحدة.

مراقبة الجودة واعتماد البرامج

مراقبة الجودة ووظيفة مستمرة تقوم على الأدلة وتُنسَم بالموضوعية. وهي تدعم تفعيل ورصد إطار اليونيدو لضمان الجودة الصادر مؤخرا، وهو السياسة التي تهدف إلى إنشاء نظام متكامل لإدارة الجودة والنتائج. ويبسِّط إطار ضمان الجودة فهم متطلبات التوجُّه نحو تحقيق النتائج وإدارة الجودة، وتطبيق هذه المتطلبات على جميع منتجات اليونيدو وخدماتها وعملياتها.

وتقدم وظيفة مراقبة الجودة الأدوات والمشورة اللازمة لضمان الالتزام بمتطلبات الجودة المحددة في إطار ضمان الجودة، ومنها مثلا المبادئ الرئيسية للإدارة القائمة على النتائج ومعايير الجودة. وهي تجمع البيانات المتعلقة بنوعية مبادرات اليونيدو في مجال التعاون التقني وتحللها بصورة منهجية قبل إدخالها في المحافظة. ومن ثم، يُسترشد بها في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وتسهم في الإطار المتكامل للنتائج والأداء الخاص بالمنظمة.

وحظي الصندوق الاستئماني لبناء القدرات التجارية بدعم من حكومة ألمانيا، بمساهمات قدرها ٣٠٠.٠٠٠ يورو، ومكَّن المنظمة من الاستفادة من برامج هامة في غرب أفريقيا ممولة من الاتحاد الأوروبي. وساهمت حكومتا الصين والمكسيك في الصندوق الاستئماني لأمريكا اللاتينية والكاريبي بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ دولار و١١٨.٤٤١ يورو، على التوالي.

الموظفون

في عام ٢٠١٩، شُغلت نحو ١٦٠ وظيفة شاغرة معلن عنها لموظفين وغير موظفين، وأولي الاعتبار الواجب للكفاءة والتوازن بين الجنسين والتوازن الجغرافي، وبُسِّطت عملية التعيين والترقية إلى حد كبير.

ووقَّعت اليونيدو سبعة اتفاقات شراكة جديدة مع مؤسسات أكاديمية وطنية بشأن برنامج التدريب الداخلي، وأربعة اتفاقات بشأن برنامج الخبراء الشركاء. وخلال العام، استضافت المنظمة ١٩٣ متدربا داخليا وستة خبراء شركاء و١٤ موظفا فنيا مبتدئا.

وحسَّنت قدرات الموظفين ومهاراتهم المهنية والشخصية من خلال فرص التدريب والتعلُّم، بما في ذلك عن طريق الحلقات الدراسية الشبكية وبرنامج اليونيدو التوجيهي، الذي اشتمل على ٣٠ زوجا من الموجهين ومتلقي التوجيه المتحمسين.

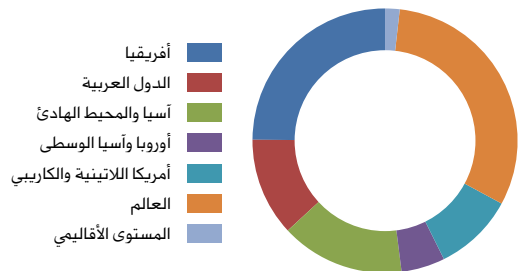
خارجي من جودة هذه الوظيفة، ومنحتها أعلى درجة ممكنة من درجات التقييم، وهي "متوافقة عموماً". وصدرت تقارير المراجعة الداخلية بشأن إدارة استمرارية الأعمال والمكاتب القطريين في الأردن وكوت ديفوار. وتناولت عملية انخراط توليفي ١٦٨ توصية معلقة من التوصيات غير المنفذة المقدمة في إطار عمليات المراجعة الداخلية، وانتهت بوضع ثماني خطط عمل إدارية.

وعززت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات الحوكمة والرقابة في اليونيدو، وقدمت المشورة بشأن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي ووحدة التفتيش المشتركة، وبشأن الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. ويجري العمل حالياً على إعداد الإطار المرجعي المنقح بهدف توسيع نطاق عمل اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات ليشمل الوظائف الثلاث، وهي مراجعة الحسابات والتحقق والتقييم، على النحو الذي أوصي به في إطار استعراض اضطلعت به وحدة التفتيش المشتركة مؤخراً.

الخدمات القانونية

مكتب الشؤون القانونية مكلف بمساعدة المنظمة على تحقيق أهدافها عن طريق ضمان تنفيذ جميع الأنشطة والبرامج وفقاً للجوانب الخارجية والداخلية للإطار القانوني المعمول به في المنظمة. ويقدم المكتب المشورة إلى جميع البرامج والأجهزة الرئيسية ليونيدو، ويدافع عن مصالح المنظمة في مسائل التقاضي، ويؤدي دوراً استباقياً في حماية وضع اليونيدو القانوني وما تتمتع به من امتيازات وحصانات. وفي عام ٢٠١٩، استجاب المكتب مرة أخرى لطلبات عديدة للحصول على المساعدة والمشورة، واستعرض مشاريع العديد من الصكوك القانونية والوثائق الأخرى. وعلى وجه الخصوص، ساعد المكتب في إبرام اتفاقات وترتيبات تهدف إلى دعم المنظمة في تنفيذ أنشطة التعاون التقني وعقد الاجتماعات وغير ذلك من المهام، على النحو الوارد في التذييل زاي بهذا التقرير. وبالإضافة إلى ذلك، قدم المكتب المساعدة القانونية الفعالة فيما يتعلق بالدورة الخامسة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية، والدورة السابعة والأربعين لمجلس التنمية الصناعية، والدورة الثامنة عشرة للمؤتمر العام، وكذلك اللجنة الاستشارية المستقلة لمراجعة الحسابات.

وفي المقابل، تقدم وظيفة مراقبة الجودة أيضاً دعم الأمانة إلى المجلس التنفيذي ليونيدو فيما يتصل بالموافقة على مبادرات التعاون التقني. وفي عام ٢٠١٩، عولج ما مجموعه ٢٢٥ طلباً من أجل استعراضها داخلياً وإقرارها، بمعدل موافقة قدره ١٠٠ في المائة. ووافق المجلس التنفيذي على ١٥٧ برنامجاً ومشروعاً جديداً، يخضع ٦٦ في المائة منها لشروط تهدف إلى ضمان التقيّد بمتطلبات النوعية والإدارة القائمة على النتائج.



التوزع الإقليمي للبرامج والمشاريع التي تمت الموافقة عليها مؤخراً

التقييم والرقابة الداخلية

في آذار/مارس ٢٠١٩، صدر ميثاق مكتب التقييم والرقابة الداخلية، تنفيذاً لقرار مجلس التنمية الصناعية بإنشاء مكتب فعال ومستقل يغطي وظيفتين متميزتين ولكن متكاملتين هما التقييم المستقل، والمراجعة الداخلية للحسابات والتحقق. وتقدم وظيفة التقييم المستقل استنتاجات بشأن النتائج والممارسات تُستخدم في توجيه عمليات صنع القرارات البرنامجية والاستراتيجية. وفي عام ٢٠١٩، أصدرت المنشورات المعنونة *Synthesis of UNIDO Independent Evaluations Impact Evaluation of UNIDO's, from 2015 to 2018*، *Industrial Energy Efficiency Programme Independent Evaluation of the UNIDO Field and Network*. وبالإضافة إلى ذلك، أُجري نحو ٢٥ تقييماً لمشاريع، واستُهل التقييم النهائي الأول لبرنامج شراكة قطرية تجريبي، وهو برنامج الشراكة القطرية لإثيوبيا.

وأجرت وظيفة المراجعة الداخلية تحسينات هامة في عام ٢٠١٩، حيث واءمت إجراءاتها ومنهجيتها الخاصة بالمخاطر وخطط عملها مع الإطار البرنامجي المتوسط الأجل. واضطلعت المعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي بعملية تحقق

خدمات تكنولوجيا المعلومات

تُعدُّ شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات بكامل دورة حياة خدمات تكنولوجيا المعلومات المؤسسية. وهي تقدم خدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات المؤسسية تتسم بالأمان والموثوقية والفعالية والكفاءة، وتتبع في ذلك أفضل الممارسات.

وطوال عام ٢٠١٩، أدخلت شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات تحسينات وابتكارات عديدة على نطاق المنظومة، بما يشمل معدات جديدة لمركز البيانات، وحواسيب مكتبية، ونظاما جديدا للبريد الإلكتروني، وأدوات للتعاون وتوجيه الرسائل، وكذلك سمات جديدة على موقع اليونيدو الشبكي المؤسسي. وعُزز نظام التخطيط المركزي للموارد من خلال تطبيقات محمولة جديدة، ولوحات متابعة بيانية جديدة، ورقمنة العقود وأتمتتها، والفواتير وإنهاء المنح، ودعم المبادرات الرئيسية مثل الاسترداد الكامل للتكاليف والاستفادة المثلى من الموارد في مجال التعاون التقني.

وأقرَّ المجلس التنفيذي لليونيدو بصفة مؤقتة استراتيجية اليونيدو المؤسسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، التي صاغها الفريق العامل المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدعم من خبراء من مركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة، ومشاورات مع أصحاب المصلحة.

واستضافت اليونيدو ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية اجتماع الجماعة ذات الاهتمامات الخاصة المعنية بتخطيط موارد المشاريع في فيينا، الذي اجتذب أكثر من ١٥٠ من المهنيين من وكالات الأمم المتحدة والقطاع الصناعي. وساهمت اليونيدو أيضا في الفعالية المعنونة "أيام الوعي بالأمن السيبراني لعام ٢٠١٩" التي نُظمت لفائدة المنظمات الكائنة في فيينا واجتذبت أكثر من ٥٠٠ مشارك.

وأطلعت البعثات الدائمة على مبادرة اليونيدو للشفافية، بما في ذلك منصة البيانات المفتوحة والمبادرة الدولية لشفافية المعونة، ودُعيت إلى أول حلقة عمل تفاعلية بشأن الشفافية.

المشتريات

مع أكثر من ٨٥٠٠ أمر شراء، بلغ إجمالي حجم المشتريات أكثر من ١٤٧ مليون دولار. وبهدف زيادة تحسين الكفاءة والاتساق، نشرت اليونيدو دليل المشتريات، وهو دليل مفصل

للاضطلاع بأنشطة الاشتراء اللامركزية. وأبرمت اتفاقات مختلفة طويلة الأجل فيما يخص السلع والخدمات المطلوبة بانتظام فيما يتعلق بالتدريب وحلقات العمل، والمنظور الجنساني والتنمية الصناعية، واختبار المواد وتحليلها، والخدمات الاستشارية الهندسية والمعمارية. وتماشيا مع الطبعة الجديدة من دليل الاشتراء، استمرت الجهود الرامية إلى تفعيل ترتيبات تنفيذ المشاريع. وفي سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنشائية، شاركت اليونيدو بنشاط في المجموعة المعنية بالابتكارات في مجال الأعمال وفي الفريق العامل المعني بالمشتريات المستدامة التابع للجنة الإدارية الرفيعة المستوى.

إدارة المباني

تُعدُّ شعبة خدمات إدارة المباني بالتشغيل السلس والموثوق والأمن لجميع المرافق والمنشآت التقنية في مركز فيينا الدولي. وتواصل الشعبة استكشاف النهج والتقنيات المبتكرة لتحسين الفعالية من حيث التكلفة، وإيجاد بيئة عمل مرحة وصحية لجميع الموظفين والزوار.

وفي عام ٢٠١٩، حوّل بهو مركز فيينا الدولي إلى مساحة رقمية بتركيب ثلاث شاشات عرض بالحجم الكبير. واستُبدل نظام توزيع الفولطية المنخفضة في المبنيين B وE، واستُعيض عن المحوّلات في المبنيين D وE بأنظمة أحدث وأكثر كفاءة في استخدام الطاقة. وجُدّد نظام تسجيل وقت العمل والحضور لموظفي اليونيدو بالتعاون مع شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات. وقد رُكِّبت تكنولوجيا حديثة للتداول بالفيديو في غرفة اجتماعات محدّدة في اليونيدو، وهو ما ييسر إجراء الاجتماعات عن بعد مباشرة من المقر.

وواصلت المنظمة سجلها العريق كمقر للأمم المتحدة يتسم بالحياد المناخي، وحصلت على شهادة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ للحياد المناخي للسنة الرابعة على التوالي. وبعد إجراء تحليل للاستدامة يوثق معايير الإدارة البيئية، حصل المبنى M على العلامة الإيكولوجية النسبوية، واعتمد بوصفه "مركز مؤتمرات أخضر".

المرفق
الإطار المتكامل
للنتائج والأداء

الحفاظة الجارية مقيّدة بمدى توافر البيانات. وسوف يتحسن ذلك تدريجياً مع تطبيق الإطار المتكامل المحدّث للنتائج والأداء على جميع المبادرات الجديدة للمنظمة.

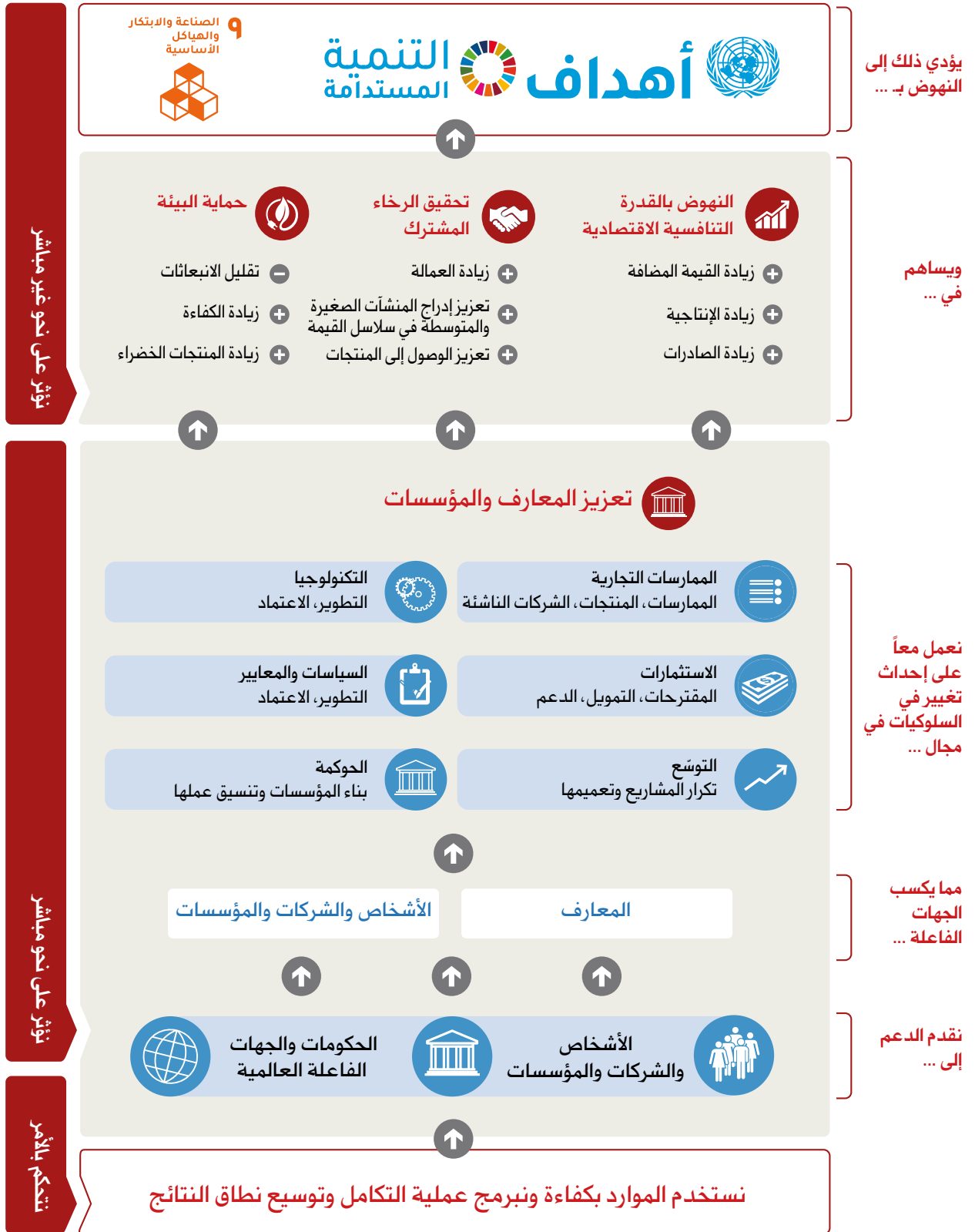
ولذلك، من المحتمل أن يواجه عرض الإطار المتكامل للنتائج والأداء في هذا التقرير عقبات يسببها النقص الجزئي للبيانات وغياب خطوط الأساس والأهداف في بعض الأحيان. وتعتمد اليونيدو على صبر الدول الأعضاء التي دعمت انتقال المنظمة إلى توجّه أقوى نحو تحقيق النتائج منذ إنشاء الإطار البرنامجي المتوسط الأجل الحالي. وفي هذا التقرير السنوي، ستجد التوقعات بشأن تحسّن الإبلاغ عن نتائج اليونيدو، وهي توقعات تتقاسمها الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة والأمانة على حد سواء، قدراً ملموساً من الإنجاز بهذا الشأن. ومن خلال هذا الإطار المتكامل للنتائج والأداء، يمكن لليونيدو الإبلاغ عمّا تحقّقه أنشطتها بالتعاون التقني وتدخلاتها المعيارية والاستشارية وفي مجال عقد الاجتماعات من نتائج على الصعيد القطري.

وتُعرض هذه النتائج من خلال مزيج من البيانات والسرديات بغية توفير فهم أفضل لعمق التحوّل الذي أطلقته اليونيدو. ولا يزال الهدف النهائي هو تحسين النتائج والآثار على أرض الواقع والحفاظ عليها. وفي هذا السياق، يجسّد إطلاق الإطار المتكامل الجديد للنتائج والأداء الالتزام المعزّز بتحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة من خلال اليونيدو المجدّدة الحيوية والقوية.

اعتمد إطار اليونيدو المتكامل الجديد للنتائج والأداء في عام ٢٠١٩. وباستخدام نموذج مبتكر قائم على التغيّر السلوكي للجهات الفاعلة، يكمل الإطار المتكامل للنتائج والأداء الإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٨-٢٠٢١، عن طريق إدراج مجالات نتائج ومؤشرات محدّدة. ويستخدم هذا التقرير السنوي إطار النتائج الجديد لأول مرة لتقديم مجموعة شاملة ومنظمة من الأدلة الكمية والنوعية بشأن مساهمة المنظمة في النتائج، وأثر التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وأهداف التنمية المستدامة.

ويسلم هذا النهج بأنّ مساهمة اليونيدو في التغيير التحويلي الذي أحدثته التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وأهداف التنمية المستدامة يُمكن أن تبرّرها بطريقة مقنعة النتائج الرئيسية التي تُحدث تغييرات في السلوكيات والممارسات والتدابير التي يعتمدها أصحاب المصلحة الرئيسيون. ويتماشى هذا النهج مع طريقة عمل اليونيدو التي تستند إلى تقديم الدعم العملي للأفراد والشركات والمؤسسات والحكومات.

ويلخص هذا القسم النتائج المستخلصة من العملية الأولى لجمع البيانات بالاستناد إلى الإطار الجديد. ومن ثمّ، يمثل خطوة أولى في هذا الشأن. ولن يُستوعب ما يتطلبه الإطار المتكامل الجديد للنتائج والأداء من تغييرات في النظم والعمليات، بل وحتى الثقافة التنظيمية، سوى تدريجياً. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ عملية إعادة إدماج الإطار المتكامل الجديد للنتائج والأداء في



المستوى ١: سياق التنمية الصناعية العالمية

الأولوية الاستراتيجية: النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية

المؤشر ٩-٢-١ أهداف التنمية المستدامة: القيمة المضافة الصناعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

تواجه الصناعة التحويلية العالمية انخفاضاً مطرداً في النمو، وهو ما يؤثر على جميع المناطق والمجموعات القطرية، وي طرح تحديات خطيرة أمام النمو الاقتصادي الشامل وفرص العمل ومستويات المعيشة وأسواق السلع الأساسية.

وعلى الرغم من هذا التباطؤ، زادت الحصة العالمية للقيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي من ١٦ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ١٦,٦ في المائة في عام ٢٠١٩. وزادت حصة القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً بنسبة ٢,٩ في المائة سنوياً بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٩، ولكن هذا المعدل لا يزال أقل من المستوى المطلوب لتحقيق هدف التنمية المستدامة المتمثل في بلوغ ٩,٢ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.

ولا تزال التباينات في إنتاجية الصناعة التحويلية صارخة. فعلى الصعيد العالمي، لم يبلغ نصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية في أقل البلدان نمواً سوى ١٣٢ دولاراً في عام ٢٠١٩، مقابل ٥٤٦٩ دولاراً في الاقتصادات الصناعية. وحتى داخل أقل البلدان نمواً، كان النمو مدفوعاً بأقل البلدان نمواً في آسيا والمحيط الهادئ، في حين ظلَّت حصة القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً في أفريقيا دون تغيير يذكر.

المؤشر ٩-ب-١ أهداف التنمية المستدامة: نسبة القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة من مجموع القيمة المضافة

يزيد الارتقاء التكنولوجي من القدرة التنافسية الصناعية ويحدُّ من الآثار البيئية. وتتيح التكنولوجيات الجديدة استحداث أنواع جديدة من السلع وظهور صناعات جديدة، وهو ما يمثل مصدراً رئيسياً للدخل وفرص العمل.

وتنتج الصناعة التحويلية العالمية سلعا أكثر تطوراً تتسم بمحتواها المعرفي الأكبر، وتتطلب تقنيات إنتاج أكثر تقدماً وتعقيداً. وفي عام ٢٠١٧، بلغت حصة السلع ذات التكنولوجيات المتوسطة والمتقدمة في القيمة المضافة الصناعية العالمية نحو ٤٦ في المائة. وتيمن الاقتصادات الصناعية على إنتاج سلع الصناعات التحويلية ذات التكنولوجيات المتقدمة، بنسبة قدرها ٤٨ في المائة لأوروبا وأمريكا الشمالية و٤٦ في المائة لشرق وجنوب شرق آسيا في عام ٢٠١٧. وعلى النقيض من ذلك، لا تزال أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تعتمد في المقام الأول على الصناعات التحويلية ذات التكنولوجيات المنخفضة.

الأولوية الاستراتيجية: تحقيق الرخاء المشترك

المؤشر ٩-٢-٢ أهداف التنمية المستدامة: نسبة العمالة في الصناعة التحويلية من مجموع العمالة

على الصعيد العالمي، تراجعت حصة العمالة في الصناعة التحويلية كنسبة من مجموع العمالة من ١٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٣,٩ في المائة في عام ٢٠١٩، حيث أعادت البلدان تدريجياً تخصيص عوامل الإنتاج من الزراعة والصناعة التحويلية ذات القيمة المنخفضة إلى الصناعة التحويلية والخدمات ذات القيمة المضافة الأعلى. ومع ذلك، زادت حصة أقل البلدان نمواً من ٥,٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٧,٥ في المائة في عام ٢٠١٩. وفي عام ٢٠١٩، استحوذت الصين على أعلى حصة عمالة في الصناعة التحويلية على الصعيد العالمي بنسبة ٣٤,٢ في المائة، مقارنة بنسبة ١٩,٢ في المائة للاقتصادات الصناعية.

ويمكن أن يؤدي ذلك إلى نشوء فجوة بين العاملين في القطاعات التي تتوفر لديها إمكانات متباينة للأتمتة. ومع ذلك، يمكن التخفيف من فقدان الوظائف الناتج عن الأتمتة من خلال الزيادات في الطلب على المنتجات أو الاستثمار الأجنبي المباشر.

المؤشر ٩-٣-١ أهداف التنمية المستدامة: نسبة الصناعات الصغيرة الحجم من مجموع القيمة المضافة من الصناعات

المؤشر ٩-٣-٢ أهداف التنمية المستدامة: نسبة الصناعات الصغيرة الحجم التي لها قرض أو خط ائتمان

المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم هي المصادر الرئيسية لفرص العمل في الاقتصادات النامية والناشئة، ومن ثم، فهي تكسب أهمية رئيسية في توليد الدخل والقضاء على الفقر.

وتشجع إمكانية الحصول على الائتمان زيادة الأعمال والابتكار بهدف استغلال الفرص المتاحة في الأسواق، ويمكنها، من ثم، أن تزيد من القدرة التنافسية للشركات الصغيرة الحجم، وأن تمكنها من الاندماج في سلاسل القيمة المحلية والعالمية.

وفي البلدان النامية، تستفيد ٣٣,٦ في المائة من الشركات الصناعية الصغيرة من قروض أو خطوط ائتمان، ولكن هناك تباين كبير بين المناطق. وفي حين أن نسبة الشركات الصناعية الصغيرة التي تستفيد من قروض أو خطوط ائتمان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تبلغ ٢١,٧ في المائة، فإن ما يقرب من نصف الشركات الصناعية الصغيرة تحصل على خدمات مالية مماثلة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الأولوية الاستراتيجية: حماية البيئة

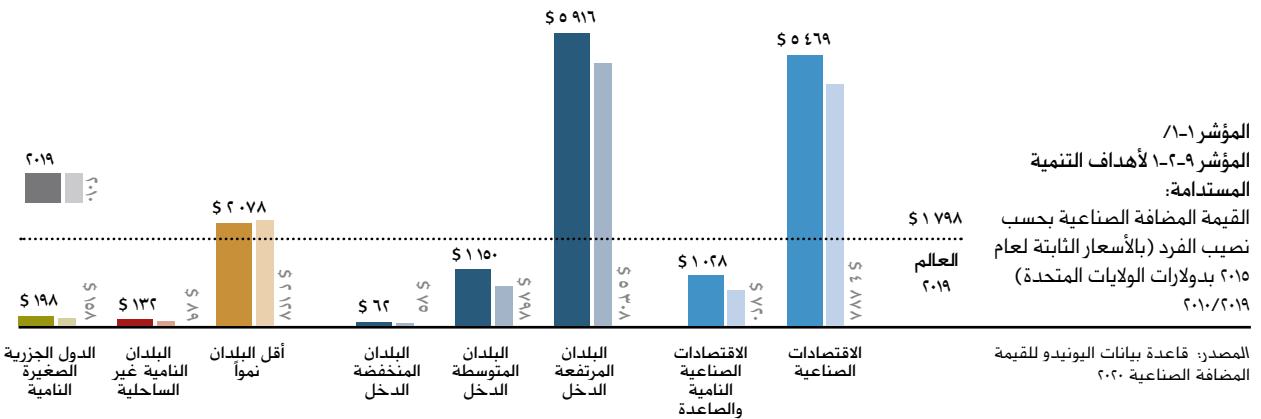
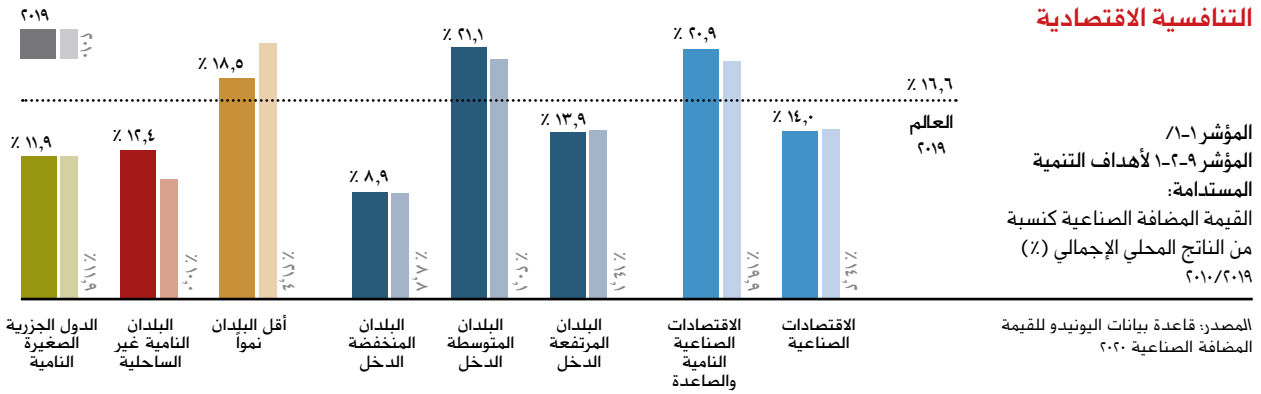
أكسيد الكربون ونمو الناتج المحلي الإجمالي. ولوحظ أيضا اتجاه مماثل فيما يتعلق بالصناعات التحويلية، حيث انخفضت كثافة الصناعة التحويلية العالمية بمتوسط نمو سنوي يتجاوز 3 في المائة بين عامي 2010 و2017.

ونتيجة للتحوّل إلى الصناعات الأقل كثافة من حيث استخدام الطاقة، وإلى أشكال الوقود والتكنولوجيات الأنظف، سجّلت الاقتصادات الصناعية أدنى مستوى لها من حيث الانبعاثات لكل وحدة من القيمة المضافة الصناعية عند 0,22 كيلوغرام ثاني أكسيد الكربون / دولار في عام 2017. كما حقّقت الاقتصادات الصناعية النامية والناشئة انخفاضاً قدره 0,05 في المائة سنوياً بين عامي 2010 و2017، حيث سجّلت 0,73 كيلوغرام ثاني أكسيد الكربون / دولار.

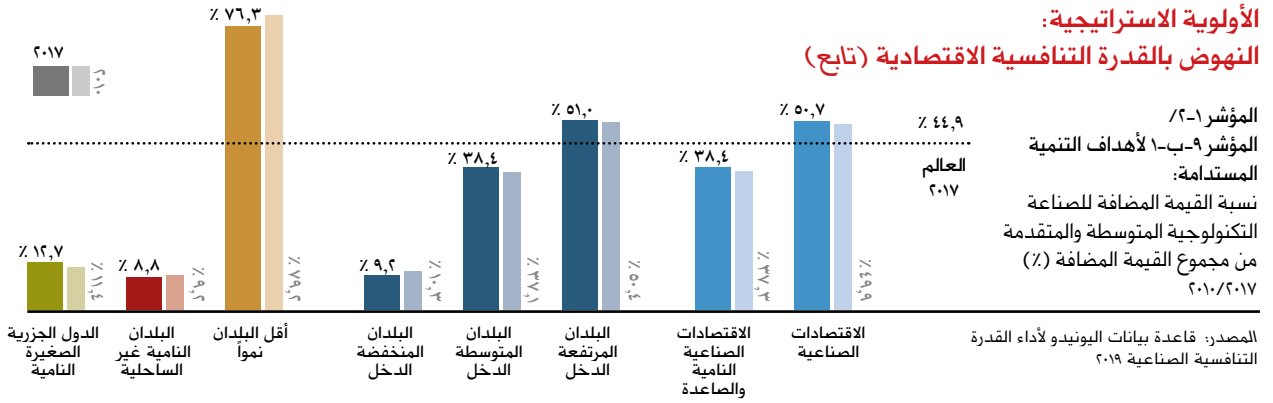
المؤشر 9-4-1 لأهداف التنمية المستدامة: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة

بعد ثلاثة أعوام من الاستقرار، بدأت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية الناشئة عن احتراق الوقود في الارتفاع مرة أخرى في عام 2017، لتبلغ 32,9 مليار طن. وقد ارتفعت بصورة أسرع في عام 2018، نظراً للنمو الاقتصادي القوي وتباطؤ اختراق مصادر الطاقة المتجددة للأسواق بمعدل يتجاوز ما حققتّه التحسينات في إنتاجية الطاقة. وكما كان الحال في الأعوام القليلة الماضية، ارتبط هذا الارتفاع إلى حد كبير بالانبعاثات في جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط. وكانت كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية قد انخفضت بأكثر من 20 في المائة بين عامي 2000 و2016، وهو ما يدلُّ على أنّ هناك فصل للارتباط بوجه عام بين انبعاثات ثاني

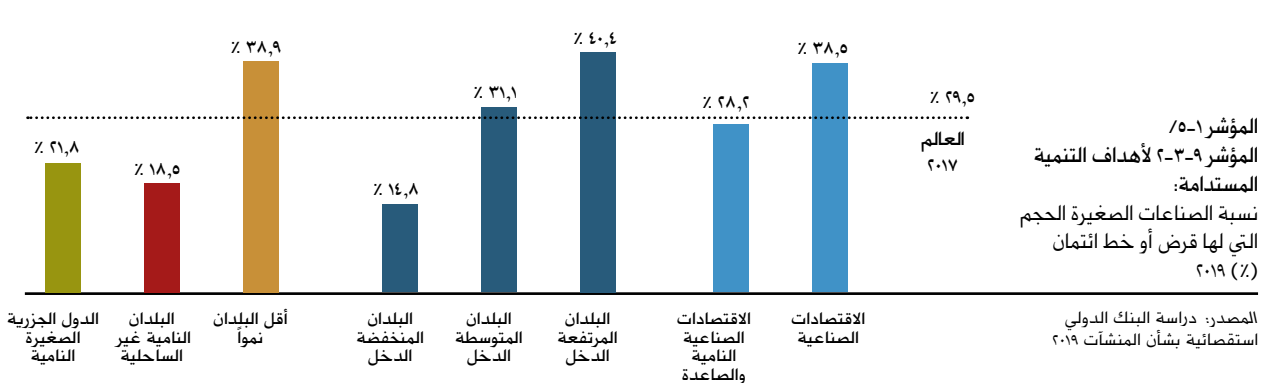
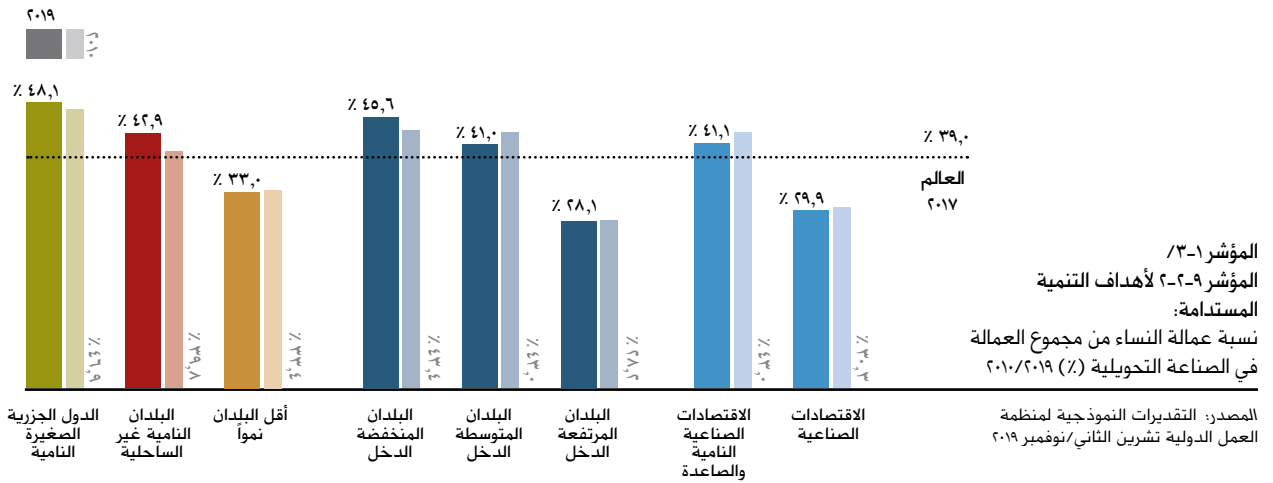
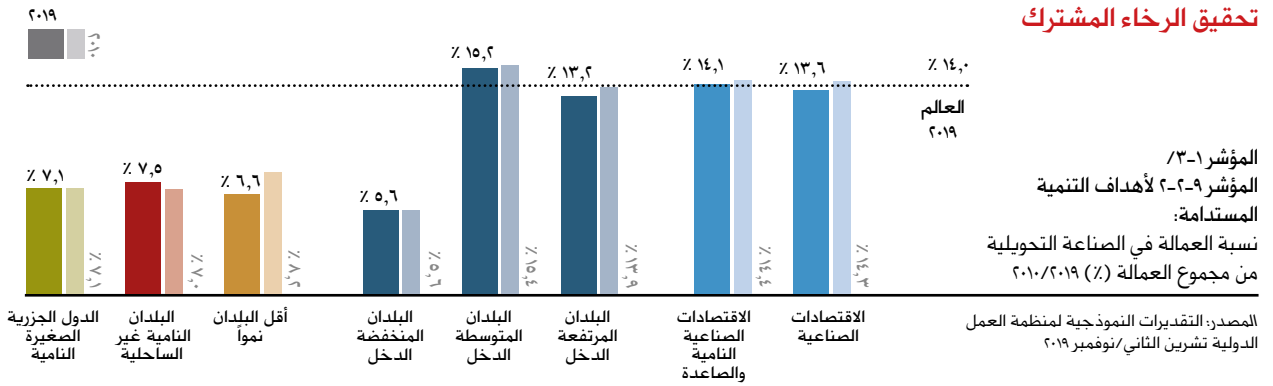
الأولوية الاستراتيجية: النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية



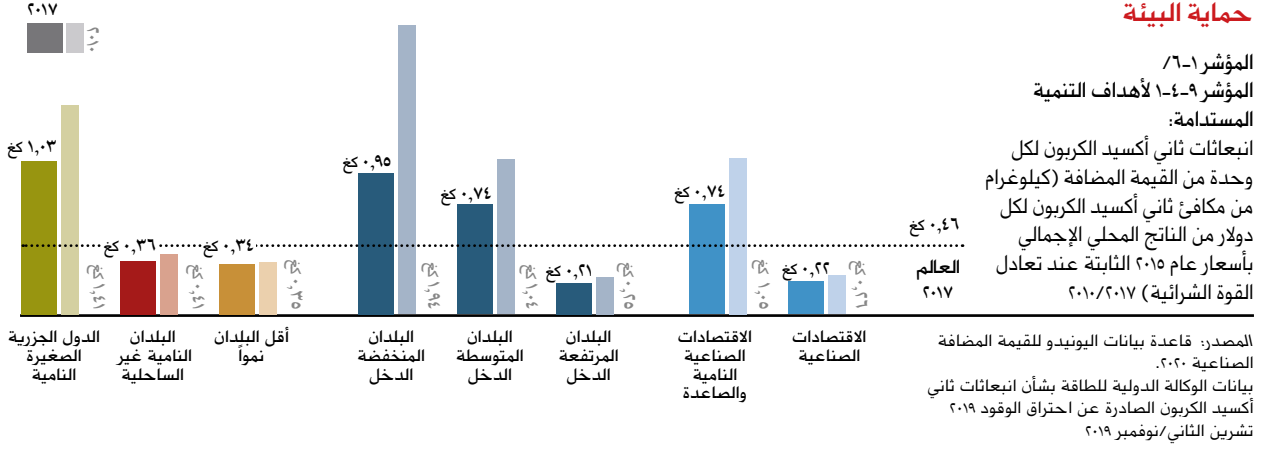
الأولوية الاستراتيجية: النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية (تابع)



الأولوية الاستراتيجية: تحقيق الرخاء المشترك



الأولوية الاستراتيجية: حماية البيئة



المستوى ٢: النتائج القطرية والعالمية المحققة بدعم من اليونيدو

إلى ذلك، اكتسب أكثر من ٣٥٠٠٠ شخص الوعي أو معارف محدّدة بشأن مسائل متصلة بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة.



تلقى أكثر من ٣٤٠٠٠ شخص تدريباً
واكتسبوا مهارات في مجالات
المعارف الخاصة باليونيدو في عام
٢٠١٩ (تقديرات جزئية).

يبيّن المستوى ٢ نتائج أنشطة اليونيدو البرنامجية وأثرها على التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، على الصعيدين القطري والعالمي على السواء. وتشمل هذه الأنشطة المهام الأساسية الأربع للمنظمة: التعاون التقني؛ والأنشطة المعيارية وتقديم خدمات التحليل وإسداء المشورة السياساتية؛ والمعايير والأنشطة المتعلقة بال نوعية؛ وعقد الاجتماعات بشأن نقل المعارف والشراكات والربط الشبكي. ويوفّر إدماج هذه المهام دعماً شاملاً للدول الأعضاء من أجل تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وعند هذا المستوى، تتقاسم اليونيدو والدول الأعضاء المدعومة وجميع الشركاء الإنمائيين المعنيين المسؤولية عن تحقيق النتائج المتوقعة. ومن ثمّ، يقدم المستوى ٢ دليلاً موثقاً على مساهمة اليونيدو في تحقيق التغيير التحويلي المترتب على التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة.

وسوف تُحسّن التغطية بالبيانات لهذا المستوى تدريجياً. وتوفر المعلومات والبيانات الواردة في هذا القسم أدلة هامة على القيمة التي تضيفها اليونيدو.

النتائج

تؤكد البيانات اختصاص اليونيدو القوي في مجال بناء القدرات المهنية، حيث درّبت اليونيدو ما لا يقل عن ٣٤٠٥٧٤ شخصاً في عام ٢٠١٩ في جميع مجالات المعارف التي تُعنى بها. وبالإضافة

وكثيراً ما تؤدي أنشطة بناء القدرات إلى حفز الابتكار وإدخال تغييرات في ممارسات الأعمال التجارية، إذ تظهر البيانات المتاحة مساهمة في عام ٢٠١٩ من أجل إحداث تغييرات إدارية كبيرة في نحو ٢٠٠٠ شركة، وإطلاق ١١٤ منتجاً جديداً، وتأسيس ٨١ شركة ناشئة. وبالنظر إلى أنّ هذه البيانات لا تشير سوى إلى برامج مختارة تابعة لليونيدو، فإنّها بيانات جزئية ولكنها مشجعة. وفي سياق مواصلة دعم الابتكار، تبين هذه البيانات الجزئية أنّ اليونيدو يسّرت في عام ٢٠١٩ اعتماد ٧٨ تكنولوجيا جديدة في ٢٣ بلداً.

وتبيّن البيانات، التي لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من حافظة اليونيدو، أنّ تدخلات اليونيدو قد أحدثت تغييرات كبيرة في

وبالرغم من أن المكاسب الاقتصادية المتأتية من النتائج المذكورة أعلاه أقل توثيقاً في هذه المرحلة، فإنها تُظهر مسارا واضحا نحو تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وأهداف التنمية المستدامة نتيجة لتدخلات اليونيدو، إذ تبين البيانات الجزئية من إدارتين فحسب أن ٤٦١ شركة أبلغت عن تحقيق



خُفّضت الانبعاثات بمقدار **٤٩ مليون طن** من مكافئ ثاني أكسيد أو جري تبادلي إصدارها، منها ٤٢ مليون طن من أنشطة برتوكول مونتريال، و**٥,٨ ملايين طن** من حافطة الطاقة كتقديرات جزئية، و**٨٥٠.٠٠٠ طن** من أنشطة كفاءة استخدام الموارد الصناعية.

الحكومة: حيث أنشئ أكثر من ١٤٠ مؤسسة أو عَزَّز ما هو قائم منها، في حين تعمل الآن نحو ٥٠٠٠ جهة فاعلة في إطارات تعاونية معززة، منها مثلا الشبكات أو المجموعات.

وفي عام ٢٠١٩، نتج عن الأعمال الاستشارية التي تضطلع بها اليونيدو تغييرات سياسية ملحوظة في البلدان المدعومة: حيث اعتمدت ٤٩ سياسة جديدة أو منقحة و١٢٠ معيارا و٤٥ مبدأ توجيهيا استجابة لتدخلات مختارة من اليونيدو.

وتمثل الاستفادة من الاستثمارات مجالا من مجالات النتائج الهامة لليونيدو: وتبين البيانات المستمدة من أول ثلاثة برامج شراكة قطرية تجريبية (إثيوبيا وبيرو والسنغال) حشد ما يقرب من ملياري دولار منذ عام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٩، استُغلت استثمارات بلغت قيمتها أكثر من ٢٥٠ مليون دولار من خلال



حُشدت منذ عام ٢٠١٥ استثمارات من القطاعين العام والخاص بقيمة تزيد عن **١,٩ مليار دولار** من أجل تحقيق أهداف برامج الشراكة القطرية في كل من اثيوبيا وبيرو والسنغال.

وحشدت في عام ٢٠١٩ استثمارات بقيمة تزيد عن **٢٥٠ مليون دولار** عن طريق حافظتي الشبكة الاستشارية المعنية بالتمويل الخاص ومرفق البيئة العالمي للطاقة.



صورة الملوثات: خُفّض أكثر من **٩٠.٠٠٠ طن** من الملوثات العضوية الثابتة والزئبق وأكثر من **٣٩٠ ألف مليغرام** من الملوثات العضوية الثابتة العرضية أو جري تبادليها.

حافظتي الطاقة الخاصتين بالشبكة الاستشارية المعنية بالتمويل الخاص ومرفق البيئة العالمية. وتُظهر التقديرات الجزئية أيضاً أن الدعم الذي قدّمته اليونيدو في عام ٢٠١٩ أدى إلى تقديم ما يقرب من ٣٠٠ اقتراح استثماري، نتج عنها تمويل ٢٣٨ عملا تجاريا أو مشروعا.

أثر التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة

ويمثل دعم تهيئة فرص العمل جزءا هاما من مساهمة اليونيدو في الإدماج الاجتماعي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويصعب الحصول على البيانات في هذا المجال، وتظلّ التقديرات الدقيقة هدفا عصي المنال، بالإضافة إلى القيود المالية التي تعوق إجراء تقييمات منهجية للأثار. وهناك أدلة من مشاريع مختارة في إحدى الإدارات على المساهمة في تهيئة ٣٤٣٦ فرصة عمل في عام ٢٠١٩. وبالإضافة إلى ذلك، تشير البيانات الجزئية الواردة من إدارتين إلى أن ٤٦٦ منشأة صغيرة ومتوسطة تمكّنت من الاندماج في سلاسل القيمة العالمية في العام الماضي.

توضح الأرقام الواردة أعلاه مساهمة اليونيدو في التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وهناك أيضا أدلة معتبرة على أن لهذه المساهمة أثريبي إيجابي: ففي عام ٢٠١٩، خُفّضت الانبعاثات بما يزيد عن ٤٩ مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون وأكثر من ٩٠.٠٠٠ طن من الملوثات أو تم التخلص التدريجي منها.

المستوى ٣: العروض البرنامجية وفعالية إدارة البرامج

مؤشرات إدارة الحافظة

اضطلعت اليونيدو بمساعي كبيرة لإعداد البرامج في عام ٢٠١٩، حيث أقرَّ ١٥٠ مشروعا وسبعة برامج قطرية (ح ١)، بالإضافة إلى مشاريع جديدة في إطار بروتوكول مونتريال. وبالإضافة إلى ذلك، وافق المجلس التنفيذي لليونيدو على مراحل البرمجة الخاصة ببرامج شراكة قطرية إضافية، ليصل مجموعها إلى ١٠ برامج شراكة قطرية في مراحل مختلفة من الإعداد. وتماشيا مع الإطار الجديد لضمان الجودة (نشرة المدير العام 2019/11 DGB. تُرصد جودة الطلبات الجديدة بصورة شاملة، ويُظهر هذا الرصد اتجاهات مطمئنة لجميع المعايير تقريبا (ح ٢). وبالاستناد إلى عناصر تنطوي عليها التدخلات التي سجّلت أكثر من ٩٥ في المائة، ومنها مثلا الأهمية والتصميم التقني، سجّل التقدم الأهم في مجالي الإدارة القائمة على النتائج (+٣٧ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦) والاستدامة (+٤٠ في المائة)، وهو ما يؤكد جهود المنظمة الرامية إلى مزيد من التوجّه نحو تحقيق النتائج.

وفي نهاية عام ٢٠١٩، كان لدى اليونيدو حافظة نشطة تضم نحو ١٠٠٠ مشروع، نصفها في مجال الطاقة والبيئة (ح ٣)، بقيمة إجمالية تزيد على ١٩٠ مليون دولار. وبالإضافة إلى البرامج العالمية، حافظت اليونيدو على وجود برنامجي قوي بوجه خاص في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ، وهو ما يجسّد التزامها بجملة أمور منها أولويات العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا.

وترصد اليونيدو نوعية تدخلاتها عند الانتهاء منها، مع التسليم بأنّ بعض النتائج لن يتحقق إلا على مدى السنوات اللاحقة (ح ٤). وتبين الأدلة البرنامجية أنّ نوعية تنفيذ الحافظة لا تزال قوية بوجه عام. وتشمل المجالات الرئيسية التي تحتاج إلى تحسين احتمال الاستدامة، والكفاءة، والرصد والتقييم. وقد اتخذت التدابير الملائمة لتعزيز هذه العناصر.

ويُظهر النتائج ح ٥ مستوى عاليا من الاهتمام بالمسائل الجنسانية في العمل البرنامجي للمنظمة، حيث تفي جميع المشاريع المعتمدة تقريبا بالمعايير الدنيا للمؤشر الجنساني، وخصّص حوالي ٢٥ في المائة منها عددا من الأنشطة والنتائج لمجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

يقيس المستوى ٣ النواتج النمطية للتدخلات البرنامجية لليونيدو. وهذه النواتج عبارة عن منتجات وتغييرات فورية تُنفَّذ في نطاق سيطرة اليونيدو، وهو ما يسهم في النتائج ذات المستوى الأعلى المتحققة في المستوى ٢. ويقيّم هذا المستوى أيضا فعالية حافظة اليونيدو وإدارة برامجها.

مؤشرات النواتج

لا تزال التغطية بالبيانات لنواتج اليونيدو البرنامجية غير منهجية، ولذلك لم يكن من الممكن تجميعها بالكامل لعام ٢٠١٩. ومع ذلك، تؤكد البيانات الجزئية المتاحة، التي تمثل نحو ثلثي حافظة اليونيدو، دورها كوكالة قوية في مجال التعاون التقني.

ويُظهر الناتج ١ في مجال التعاون التقني (ت ١) تنظيم ما لا يقل عن ١٥٠٠ نشاط لبناء القدرات في عام ٢٠١٩، في حين بلغت نواتج نقل التكنولوجيا ما يقرب من ١٤ مليون دولار من الموجودات المقدّمة (ت ٢). وقُدّم أكثر من ١٢٠ مجموعة من الأدوات التقنية والمبادئ التوجيهية (ت ٣)، وأعدّت ٢٦٧ خطة عمل (ت ٤)، وهو ما يدلّ على الطابع التقني القوي الذي تتّسم به تدخلات اليونيدو. وواصلت المنظمة أيضا إسداء المشورة السياسية، حيث أعدّت ٢٦ وثيقة سياسات صناعية (م ١)، وواصلت أيضا توفير المنافع العامة العالمية بشأن التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، حيث أصدرت ٦٨ منشورا تحليليا وإحصائيا (م ٢).

ويتجلى دور اليونيدو في مجال إقامة الشراكات وعقد الاجتماعات في تنظيم أكثر من ٣٦٣ حدثا، منها حلقات عمل واجتماعات أفرقة خبراء ومنتديات عالمية نُظّمت في عام ٢٠١٩ (ش ١)، و١٦ آلية وشبكة تنسيق تابعة للأمم المتحدة (ش ٢) و١٢ آلية وشبكة تنسيق من خارج الأمم المتحدة (ش ٣).

تضطلع فيها اليونيدو بدور بارز. ويزيد من تأكيد مشاركة اليونيدو في منظومة الأمم المتحدة ٤٣ تدخلا مشتركا اضطلع بها بالتعاون مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة (ش ٤). وأخيرا، تضطلع اليونيدو بدور الجهة الرئيسية لتنظيم لقاءات القطاع الخاص، حيث يُنفَّذ أكثر من ١٠٠ برنامج أو مشروع بالشراكة مع كيانات تجارية ومؤسسات مالية (ش ٥).

منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، حيث تشارك اليونيدو في ٨١ من أصل ١٣١ فريقاً قُطريا تابعا للأمم المتحدة.

ويبين الناتج ٦ التقدم المحرز في أنشطة الشفافية التي تضطلع بها اليونيدو وفقا لمعايير المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، في حين يُظهر الناتج ٧ الالتزام القوي بالعمل مع

المستوى ٣- العروض البرنامجية وفعالية إدارة البرامج

المؤشر	٢٠١٩
مؤشرات النواتج	
ت ١- عدد أنشطة بناء القدرات المقدمة	توفير اليونيدو للتدريب وتنظيم حلقات العمل والمحاضرات والأنشطة المشابهة بهدف بناء القدرات
ت ٢- قيمة الموجودات المقدمة	قيمة الموجودات بدولارات الولايات المتحدة (مثل المعدات والتكنولوجيات) المشتراة لصالح المستفيدين خلال تنفيذ مشاريع/برامج اليونيدو
ت ٣- عدد مجموعات المعدات والتوجيهات المقدمة	إصدار التوجيهات والمواد التدريبية والقوائم المرجعية ومجموعات الأدوات والبرامجيات والمناهج والمنصات وقواعد البيانات والمواد المشابهة
ت ٤- عدد الخطط التجارية المعدة	إعداد الخطط التجارية الجديدة من جانب المستفيدين من المشاريع أو لصالحهم بفضل تدخلات اليونيدو
م س ١- عدد الاستراتيجيات الصناعية ووثائق السياسات الصناعية المصاغة/المعدة	إعداد وثائق السياسات والاستراتيجيات من جانب اليونيدو أو بمساعدتها لتقديمها إلى صانعي القرار
م س ٢- عدد المنشورات التحليلية والإحصائية الصادرة	إصدار الوثائق لتعزيز المعرفة بشأن التنمية الصناعية مثل المقالات والبحوث والإحصاءات وموجزات السياسات و/أو الإحصاءات والتقارير التحليلية والتقارير الرئيسية
و ع ١- عدد عمليات وضع المعايير المنفذة بمشاركة اليونيدو	مشاركة اليونيدو وإسهامها في عملية وضع المعايير على المستوى الوطني والإقليمي والدولي
ش ١- عدد المنتديات العالمية وحلقات العمل واجتماعات أفرقة الخبراء والأحداث الجانبية والمنتديات والمؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية	تنظيم أحداث من قبيل اجتماعات أفرقة الخبراء وحلقات النقاش والأحداث الجانبية والمنتديات والمؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية
ش ٢- عدد آليات الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات التي تشارك فيها اليونيدو	مشاركة اليونيدو النشطة في هيئات الأمم المتحدة وآليات التنسيق المشتركة بين الوكالات
ش ٣- عدد الشبكات والمنصات الدولية التي توفر اليونيدو لها خدمات الأمانة (مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، والشبكة الاستشارية المعنية بالتمويل الخاص، برنامج الإنتاج الأنظف والمتسم بكفاءة استخدام الموارد، وغير ذلك)	مشاركة اليونيدو في الشبكات والمنصات العالمية وتوفير خدمات الأمانة
ش ٤- عدد التدخلات أو البرامج المشتركة مع كيانات منظومة الأمم المتحدة	البرمجة المشتركة (وضع البرامج و/أو تنفيذها) بين اليونيدو وسائر الكيانات في منظومة الأمم المتحدة
ش ٥- عدد التدخلات (المشاريع/البرامج) المنفذة بالشراكة مع مؤسسات من خارج منظومة الأمم المتحدة	تنفيذ المشاريع والبرامج بالشراكة مع كيانات قطاع الأعمال والمؤسسات المالية

أرقام جزئية تمثل حوالي ثلثي محفظة اليونيدو في عام ٢٠١٩

مؤشرات إدارة الحافظات

ح ١- عدد المشاريع والبرامج القطرية وبرامج الشراكة القطرية التي وافق عليها المجلس التنفيذي (حسب المنطقة)	العدد الإجمالي لمشاريع وأطر البرامج القطرية التي وافق عليها المجلس التنفيذي حسب المنطقة، باستثناء مشاريع بروتوكول مونتريال
أفريقيا	٣٨
المنطقة العربية	١٨
آسيا والمحيط الهادئ	٢٣
أوروبا وآسيا الوسطى	٨
عالمياً	١٥
أقاليمياً	٢
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٤٦
المجموع	١٥٠

أ- عدد وثائق المشاريع التي وافق عليها المجلس التنفيذي

المؤشر	
٢٠١٩	
٣	أفريقيا
١	المنطقة العربية
٣	آسيا والمحيط الهادئ
٠	أوروبا وآسيا الوسطى
٠	عالمياً
٠	أقاليمياً
٠	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٧	المجموع
ح ٢- نسبة البرامج/المشاريع التي اعتبرت عند تقييم نوعية تصميمها مرضية في بدايتها	
نسبة المشاريع التي حصل تصميمها، عند تقييمه، على درجة مرض أو مرض نسبياً بموجب كل معيار من معايير نوعية التصميم	
٪٨٣	أ- نوعية التصميم عموماً
٪٩٩	ب- أهمية المشروع
٪٩٨	ج- التصميم التقني
٪٦٨	د- الفعالية والإدارة القائمة على النتائج
غير منطبق	هـ- إمكانية توسيع المشروع
٪٩١	و- احتمالية استدامة المشروع
٪٩٦	ز- الكفاءة
٪٩٦	ح- ترتيبات التنفيذ
*٪٦٤	ط- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

* بيانات جزئية لأن مؤشر مراعاة المنظور الجنساني ونموذج التقييم الجديدين أدرجا في نيسان/أبريل من عام ٢٠١٩

إجمالي عدد وحجم المشاريع القائمة وعدد أطر البرامج القطرية وبرامج الشراكة القطرية الجارية						ح ٣- عدد وحجم المشاريع القائمة والبرامج القطرية وبرامج الشراكة القطرية (حسب مجال التركيز المواضيعي؛ وحسب المنطقة)	
المجموع	أولويات أخرى	الأولويات الشاملة لعدة قطاعات	حماية البيئة	النموذج الاقتصادي القائم على التنمية الاقتصادية	تحقيق الرخاء المشترك		
٢٩٥	١	٢٣	١٤٣	٥٦	٧٢	أفريقيا	أ- عدد مشاريع التعاون التقني حسب الموضوع والمنطقة (يحتسب العدد لعام ٢٠١٩ باستخدام معرفات الهوية الفريدة للمشاريع في نظام "ساب" المساهمة في حجم الإنفاق في عام ٢٠١٩)
١٥٨	٠	٧	٨٤	١٤	٥٣	المنطقة العربية	
١٨٩	١	١٧	١٠٩	٤٠	٢٢	آسيا والمحيط الهادئ	
٨٩	١	٩	٥٨	١٥	٦	أوروبا وآسيا الوسطى	
١٥٦	٢٥	٣٩	٤٦	٣٤	١٢	عالمياً	
٢٥	١	٣	٩	٧	٥	أقاليمياً	
١٠٤	١	٦	٧٦	١٦	٦	أمريكا اللاتينية والكاريبي	
١٠١٦	٢٩	١٠٤	٥٥٥	١٨٢	١٧٦	المجموع	
٤٣ ٨٣٥ ٩٠٠	٦ ٢٠٠ -	١ ١٨٧ ٥٠٠	١٩ ١٨٧ ٣٠٠	٧ ٨٥٨ ٧٠٠	١٥ ٦٠٨ ٥٠٠	أفريقيا	ب- حجم مشاريع التعاون التقني حسب الموضوع والمنطقة (نفقات عام ٢٠١٩ بدولارات الولايات المتحدة؛ باستخدام قيم معدلة وتدور إلى أقرب مائة)
٢٨ ٩٢٣ ٥٠٠	٠	٩٥١ ٦٠٠	٩ ٩٨١ ٥٠٠	٤ ٨٥٨ ١٠٠	١٣ ١٣٢ ٢٠٠	المنطقة العربية	
٥٥ ٦٥٧ ٣٠٠	٦٣ ٦٠٠	٨٠٤ ٣٠٠	٤٧ ٤٧٥ ١٠٠	٤ ٦٧٧ ١٠٠	٢ ٦٣٧ ٣٠٠	آسيا والمحيط الهادئ	
١٤ ٧٧٣ ٥٠٠	٧٨ ١٠٠	٢٠٤ ٧٠٠	١٢ ٢٩٨ ٥٠٠	٢ ٠٧٨ ١٠٠	١١٣ ٦٠٠	أوروبا وآسيا الوسطى	
٢٤ ٧٨٨ ٠٠٠	١٠٦٣ ٤٠٠	٣ ١٤٥ ٨٠٠	١١ ٤٦٧ ٨٠٠	٨ ٣٩٢ ٤٠٠	٧١٨ ٦٠٠	عالمياً	
٦ ١٢٠ ٧٠٠	٥٠٠ -	٢٤٥ ٦٠٠	٣ ٩٦٤ ١٠٠	٦٨١ ٠٠٠	١ ٢٣٠ ٥٠٠	أقاليمياً	
١٦ ٦٤٢ ٢٠٠	٠	٦٨٠ ٩٠٠	١٣ ٠١٥ ٣٠٠	٢ ٤٥٤ ١٠٠	٤٩٢ ٠٠٠	أمريكا اللاتينية والكاريبي	
١٩٠ ٧٤١ ٢٠٠	١ ١٩٨ ٣٠٠	٧ ٢٢٠ ٥٠٠	١١٧ ٣٨٩ ٥٠٠	٣١ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٣ ٩٣٢ ٨٠٠	المجموع	

مصدر بيانات "ح ٣ أ" و "ح ٣ ب": مستخرجة من بيانات نظام "ساب" في ٣ شباط/فبراير ٢٠٢٠، والقيم مصححة ومعدلة

المستوى ٣- العروض البرنامجية وفعالية إدارة البرامج (تابع)

المؤشر	٢٠١٩
ج- عدد البرامج القطرية القائمة حسب المنطقة	١١
	أفريقيا
	المنطقة العربية
	آسيا والمحيط الهادئ
	أوروبا وآسيا الوسطى
	أمريكا اللاتينية والكاريبي
	المجموع
د- عدد برامج الشراكة القطرية القائمة حسب المنطقة	٥
	أفريقيا
	المنطقة العربية
	آسيا والمحيط الهادئ
	أوروبا وآسيا الوسطى
	أمريكا اللاتينية والكاريبي
	المجموع
ح ٤- نسبة البرامج/المشاريع التي اعتبرت عند تقييم نوعية تصميمها مرضية عند إنجازها	نسبة المشاريع التي قُيِّمت على أنها مرضية جداً أو مرضية أو مرضية نسبياً بموجب كل معيار من معايير النوعية الواردة في تجميع تقييمات اليونيدو المستقلة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨ (أحدث التقييمات المتاحة)
أ- أهمية البرنامج/المشروع	٪١٠٠
ب- فعالية البرنامج/المشروع	٪٩٨
ج- إمكانية التوسيع	غير منطبق
د- الكفاءة	٪٧٧
هـ- احتمالية الاستدامة	٪٨٢
و- إدارة البرنامج/المشروع	٪٩١
ز- تصميم الأعمال الميكانيكية والكهربائية	٪٩٥
ح- تنفيذ الأعمال الميكانيكية والكهربائية	٪٨٤
ح ٥- نسبة العدد الإجمالي لبرامج ومشاريع اليونيدو حسب مؤشرات التصنيف الجنساني	لم تخضع لتقييم
أ- البرامج التي حصلت على الموافقة في هذه السنة التقييمية؛ النسبة المئوية من البرامج التي حصلت على موافقة مكتب الشؤون الجنسانية بموجب كل مؤشر من مؤشرات التصنيف الجنساني	١٤٧*، ١٧٠*، ٧٤*، ٥٨٨*، ٠٠*، ٧٤*
ب- البرامج القائمة (للحفاظة بأكملها)؛ النسبة المئوية من البرامج القائمة في عام ٢٠١٩ بموجب كل مؤشر من مؤشرات التصنيف الجنساني	١٣٧، ٢٤٣٦، ٦٤٠٦٥، ٣٠٣٩، ٦٠٢٣
ج- نسبة البرامج/المشاريع التي تراعي تصميمها المنظور الجنساني؛ النسبة المئوية المخصصة لكل مؤشر من مؤشرات التصنيف الجنساني من إجمالي ميزانية المشاريع	١١١، ٢٥٠٨٤، ٦٨٠٣٤، ٣٠٣١، ١٠٤١
د- درجة الامتثال لخطة المساواة والتمكين؛ النسبة المئوية من مؤشرات هذه الخطة الـ ١٧ التي تم الوفاء بها أو تجاوزت درجة الامتثال لها الحد المحدد.	٪٧٦،٤٧
بيانات جزئية لأن مؤشر مراعاة المنظور الجنساني ونموذج التقييم الجديدين أُدرجا في نيسان/أبريل من عام ٢٠١٩	
ح ٦- الشفافية (حسب معايير المبادرة الدولية للشفافية في المعونة)	علامة التقييم التي حصلت عليها اليونيدو في إطار كل معيار من معايير المبادرة الدولية للشفافية في المعونة وعلامة التقييم الإجمالي
أ- التقييد بالجدول الزمني المحدد	٪٨٨
ب- الشمولية	٪٠
ج- درجة استشراف المستقبل	٪٧٠
العلامة	٪٥٣
ح ٧- عدد أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تشارك فيها اليونيدو	٨١

المستوى ٤: الموارد التنظيمية والكفاءة

الصدد، تماشياً مع السياسة الجديدة (عام ٢٠١٩) والاستراتيجية (٢٠٢٠-٢٠٢٣) الجديدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويلزم بذل المزيد من الجهود من أجل سد الفجوة بين الجنسين، ولا سيما في الوظائف العليا، بالنظر أيضاً إلى محدودية تبدل الموظفين الأساسيين. ومن الناحية الأخرى، تحقق التوازن بين الجنسين بين موظفي فئة الخدمات العامة، وكاد تمثل المرأة في فئات الموظفين الفنيين المبتدئين يبلغ ٨٠ في المائة في عام ٢٠١٩. وزاد التنوع الجغرافي للموظفين الأساسيين من ٥٠ في المائة في عام ٢٠١٨ إلى ٥٨,٢ في المائة، في حين بلغ ٧٩,٤ في المائة لمجموع القوة العاملة.

ولا تزال كفاءة الإدارة التشغيلية عالية. ويُستكمل ثلثا عقود الشراء المركزية في غضون ١١٠ أيام (إت ١). ويبدأ تنفيذ ٧٨ في المائة من مشاريع التعاون التقني في غضون ستة أشهر من تاريخ بدء نفاذ اتفاق الصندوق الاستئماني (إت ٢)، وهو ما يتجاوز مستوى الكفاءة المستهدف بنسبة ٨ في المائة. واعتباراً من عام ٢٠٢٠، ستُجمع البيانات بشأن كفاءة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لفائدة المؤشر الجديد للإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء (إت ٣- الكفاءة التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات). وفيما يتعلق بعام ٢٠١٩، لا يزال المؤشر السابق للإطار المتكامل صالحاً، حيث حققت نوعية نظام تخطيط الموارد المؤسسية هدفها البالغ ٧٠ في المائة، بناء على استقصاءات الزبائن.

يقيس المستوى ٤ أداء العمليات الداخلية والخدمات المؤسسية في المنظمة. وفي عام ٢٠١٩، واصلت اليونيدو زيادة كفاءة وفعالية عملياتها الداخلية بغية تعظيم أثر تدخلاتها. وبلغت الموارد المالية العادية المعتمدة لعام ٢٠١٩ ما قدره ٨٨,٣ مليون يورو (مالي ١). وفي عام ٢٠١٩، جُربت آلية جديدة لاسترداد كامل التكاليف، وحققت نتائج واعدة. ومع الاعتماد الكامل لهذه الآلية في عام ٢٠٢٠ مع جهات مانحة مختارة، من المتوقع أن تزيد إيرادات التشغيل المتأتية من الموارد الخارجة عن الميزانية (مالي ٣).

وتمت الموافقة على تبرعات قدرها ١٥٤,٧ مليون دولار (مالي ٢) في عام ٢٠١٩، بالإضافة إلى التبرعات القائمة بالفعل. وإلى حد كبير، تجسد التقلبات التي شهدتها الأعوام الأخيرة تحولات في دورات البرمجة والتمويل في اليونيدو وبعض جهاتها المانحة. وبلغ مستوى إنجاز التعاون التقني (مص ٢) ١٩٠ مليون دولار، وهو ما حافظ على الاتجاه الصاعد الذي شهدته الأعوام السابقة، بالرغم من القيود المفروضة على الموارد. ومن المتوقع تحقيق المزيد من الكفاءة والفعالية في البرامج نتيجة لإعادة تصميم العمليات وتعزيز التركيز على الإدارة الرامية إلى تحقيق النتائج.

والترتت اليونيدو بالوفاء بمتطلبات خطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظمة (خطة المساواة والتمكين المحدثة-٢ بشأن التمثيل المتساوي للجنسين بحلول عام ٢٠٢٣). وتبين مؤشرات الموارد البشرية (م ب ١) تحقق بعض التقدم في هذا

كفاءة الخدمات المؤسسية

المؤشر	٢٠١٩
كفاءة الخدمات المؤسسية	
إت ١- الجدول الزمني لعملية الاشتراء	نسبة المشتريات في مناقصة مفتوحة بموجب عملية اشتراء مركزية، التي أنجزت في غضون ١١٠ أيام من تاريخ صدور الموافقة على أمر الشراء.
إت ٢- معدل بدء الأعمال في إطار التعاون القطري	نسبة مشاريع التعاون القطري التي بدأ تنفيذها (بمصاريف متكبدة بنسبة ٥ في المائة من ميزانية المشروع أو أكثر) في غضون أول ستة أشهر من تاريخ سريان مفعول اتفاق الصندوق الاستثماري. الهدف المحدد: ٧٠ في المائة

المدخلات والموارد

مالي ١- الموارد المالية العادية	موارد اليونيدو العادية المؤلفة من إجمالي الميزانيتين العادية والتشغيلية، والإيرادات المتنوعة والتبرعات المقدمة إلى الحساب الخاص للأنشطة الرئيسية التي يوافق عليها المؤتمر العام	مليون
الميزانية العادية	٧٠,٤ يورو	
الميزانية التشغيلية	١٧,٨ يورو	
الحساب الخاص للأنشطة الرئيسية	—	
مجموع الإيرادات من الموارد المالية العادية الموافق عليها	٨٨,٣ يورو	
الاشتراكات المقررة	٦٨,٤ يورو	
الإيرادات مقابل الميزانية التشغيلية	١٨,٩ يورو	
الإيرادات المتنوعة مقابل الميزانيتين العادية والتشغيلية	٠,٢ يورو	
التبرعات مقابل مبالغ الحساب الخاص للأنشطة الرئيسية	٠,١ يورو	
مجموع الإيرادات من الموارد المالية العادية	٨٧,٥ يورو	

مالي ٢- التبرعات	التبرعات المحشودة استناداً إلى مبالغ اتفاقات الصندوق الاستثماري الموقعة والمقيدة كإيرادات.
(١) صافي المبالغ الموافق عليها بدولارات الولايات المتحدة	١٥٤,٧ دولار
(٢) نسبة الزيادة/النقصان مقارنة بالسنة السابقة	-٢٤٪
مالي ٣- تكاليف دعم البرامج المستردة	ما يُسترد من تكاليف دعم البرامج التي تتحملها اليونيدو في دعم عملية إعداد وتنفيذ البرامج/المشاريع الممولة من موارد خارجية عن الميزانية
(١) تكاليف دعم البرامج المقيدة كإيرادات في الميزانية التشغيلية باليورو	١٧,٩ يورو
(٢) متوسط نسبة التكاليف المستردة استناداً إلى تكاليف دعم البرامج والخدمات التقنية والتشغيلية وتكاليف الخدمات المباشرة	١٠,٩٪
مص ١- تنفيذ الميزانية العادية للموارد المالية	مجموع النفقات باليورو مقابل الموارد المالية العادية الموافق عليها
	٨٤,١ يورو

مص ٢- تنفيذ أنشطة التعاون التقني

م ب ١- القوة العاملة لدى اليونيدو: تكوين الملاك وتنوعه	(١) النفقات بدولارات الولايات المتحدة مقابل التبرعات المقدمة في سنة تقييمية ما
	١٩٠,٣ دولار
	٠,٣٪
	(٢) نسبة الزيادة/النقصان مقارنة بالسنة السابقة
	تتألف القوة العاملة لدى اليونيدو من موظفين أساسيين، وهم أفراد يعملون في وظائف محددة المدة في إطار المجموعة -١٠٠ من النظام الإداري للموظفين، وموظفون غير أساسيين، وهم تحديداً الموظفون المؤقتون المعينون باتفاقات خدمة فردية، والمتدربون، والخبراء الشركاء، وسفراء النوايا الحسنة، والموظفون من المجموعة -٢٠٠ (ل) من النظام الإداري للموظفين، والموظفون بعقود قصيرة الأجل على أساس شهري.

تكوين ملاك القوة العاملة لدى اليونيدو

أ- تكوين ملاك الموظفين الأساسيين (ف، د، م، و، خ ع)	المجموع	٥٩٤
	ذكور/إناث	٢٤٨/٣٤٦
المجموع الفرعي (ف-٢ وما فوق)	المجموع	٢٠٨
	ذكور/إناث	٧٢/١٣٦
المجموع الفرعي للموظفين الوطنيين	المجموع	٥٠
	ذكور/إناث	١٦/٣٤
المجموع الفرعي لموظفي فئة الخدمات العامة	المجموع	٣٣٦
	ذكور/إناث	١٦٠/١٧٦

المؤشر

٢٠١٩

تكوين ملاك القوة العاملة لدى اليونيدو (تابع)

٤٤٤	المجموع	المقر	ب- تكوين ملاك الموظفين الأساسيين حسب المكتب / الموقع	
١٨٦/٢٥٨	ذكور/إناث			
١٣٠	المجموع	الميدان		
٥٢/٧٨	ذكور/إناث			
٦	المجموع	المكاتب خارج المقر		
٢/٤	ذكور/إناث			
١٤	المجموع	مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا		
٨/٦	ذكور/إناث			
٪٢٧,٨	نسبة الموظفين الأساسيين إلى مجموع القوة العاملة لدى اليونيدو			ج- مؤشر الموظفين الأساسيين
١,٦٢	نسبة موظفي الخدمات العامة إلى موظفي الفئة الفنية			د- نسبة الموظفين الأساسيين
٨	نسبة موظفي الفئة الفنية إلى موظفي فئة المديرين			
٠,٠٢٧	نسبة موظفي الفئة الفنية من الرتبين ف١+ف٢ إلى الرتب ف٣+ف٤+ف٥			
٪٧٢,٢	نسبة الموظفين غير الأساسيين إلى مجموع القوة العاملة لدى اليونيدو		هـ- مؤشر الموظفين غير الأساسيين	
٨٢٤	المجموع	المقر	و- مجموع تكوين القوة العاملة	
٤١٤/٤١٠	ذكور/إناث			
١٢٢٧	المجموع	الميدان		
٧٧٠/٤٥٧	ذكور/إناث			
١٩	المجموع	المكاتب خارج المقر		
٨/١١	ذكور/إناث			
٦٩	المجموع	مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا		
٣٤/٣٥	ذكور/إناث			

التنوع الجغرافي لملاك القوة العاملة لدى اليونيدو

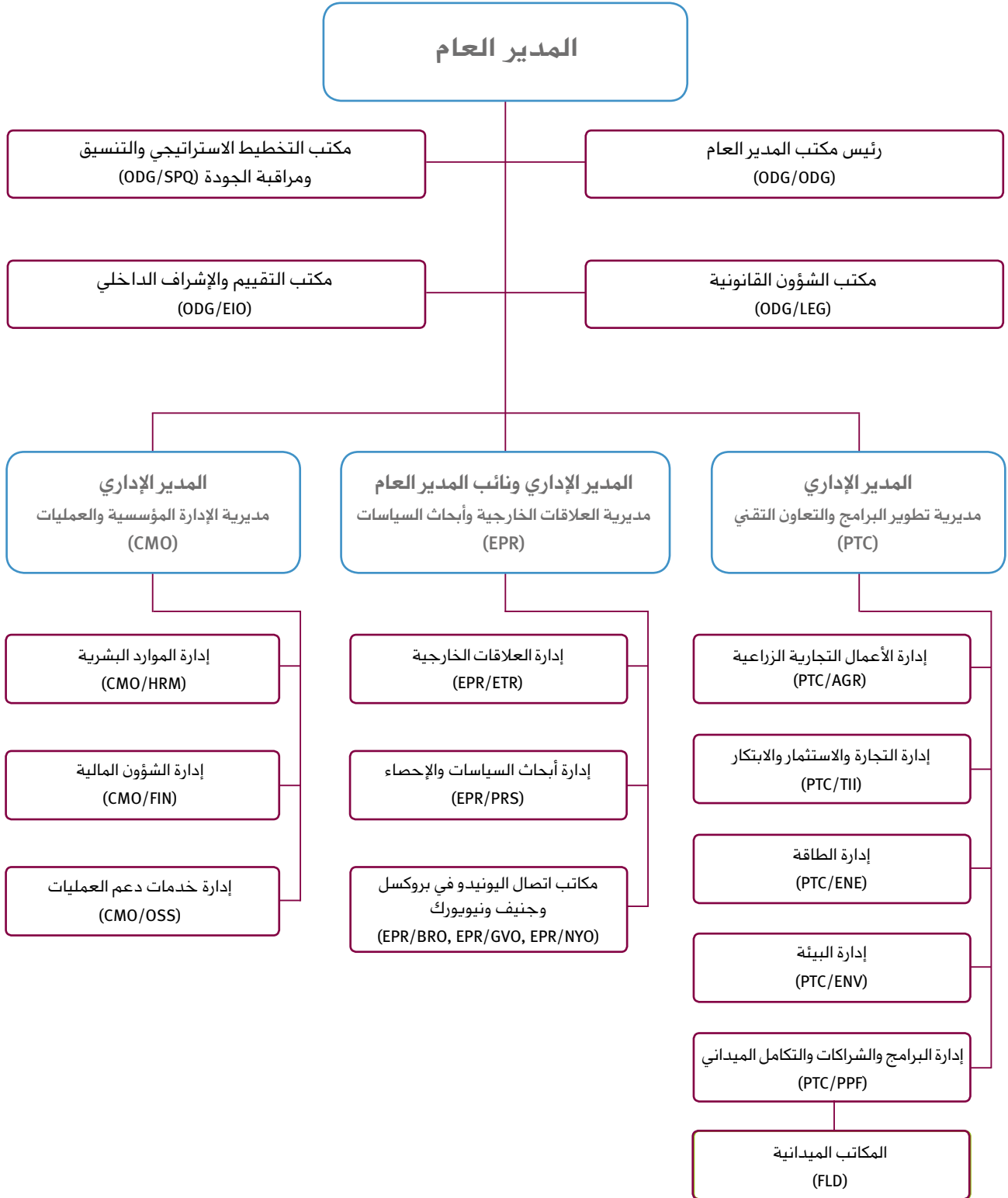
٪٥٨,٢	نسبة الدول الأعضاء التي يعمل مواطنوها كموظفين أساسيين فاعلين	أ- مؤشر التنوع الجغرافي للملاك من الموظفين الأساسيين
٪٧٩,٤	نسبة الدول الأعضاء التي يعمل مواطنوها كموظفين فاعلين من القوة العاملة لدى اليونيدو	ب- مؤشر التنوع الجغرافي لملاك القوة العاملة لدى اليونيدو

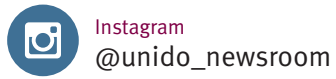
المختصرات

الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
الاتحاد الروسي، البرازيل، جنوب أفريقيا، الصين، الهند
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

الإطار المتكامل
الأونكتاد
الأيزو
الإيكواس
الفاو
مجموعة البريكس
اليونيدو

هيكل اليونيدو والتنظيمي





”تضطلع اليونيدو بدور هام في النهوض بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأود أن أثنى على تركيزها على تسخير إمكانات التكنولوجيات الجديدة. وسيكون بمقدور المنظمة، من خلال إقامة شراكات مع الحكومات والقطاع الخاص، المساعدة في خلق فرص العمل ونقل التكنولوجيا والاستثمارات. كما أن عمل المنظمة هذا يساعد على التصدي لأزمة المناخ، وذلك من خلال تيسير الانتقال إلى الاقتصادات الدائرية، وتحقيق النموذجي الانبعاثات المنخفضة، والتحول إلى البنى التحتية الخضراء، وتقليل الانبعاثات الصادرة عن الأنشطة الصناعية. وأتوجه إلى المنظمة بشكري على التزامها بتحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة.“

أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة انعقاد المؤتمر العام الثامن عشر لليونيدو

”تمثل شبكة اليونيدو العالمية للمراكز الإقليمية للطاقة المستدامة مثلاً جيداً للشراكة الحقيقية والدائمة في إطار مسار ساموا. وتشهد هذه الشراكة على استعداد الدول الجزرية الصغيرة النامية لتحمل ما تقتضيه عملية التحول العالمية بشأن الطاقة والمناخ من التزامات بملكية الشراكة وتحقيق الطموح بشأن المناخ.“

تويلايا ايونو سايليله مالييغاوي، رئيس وزراء ساموا

”التعاون بين الاتحاد الأوروبي واليونيدو مهم جداً من حيث النهج القوي الذي نتبعه في مجال تعددية الأطراف، واليونيدو منظمة دولية تساعدنا على مضاعفة جهودنا في هذا المجال. ونحن نعمل معاً في عدة مجالات بهدف إنجاز الأولويات الرئيسية مثل تهيئة فرص العمل، واستخدام الطاقة المتجددة، والتصدي لتغير المناخ، وتمكين المرأة. والتنمية الصناعية مهمة أيضاً في معالجة الأسباب الجذرية للهجرة.“

شتيفان كليمنت، الممثل الدائم للاتحاد الأوروبي لدى مكتب الأمم المتحدة في فيينا، بمناسبة تنظيم حلقة نقاش بعنوان ”الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة: ٤٠ عاماً معاً“، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.

منظمة الأمم المتحدة
للتنمية الصناعية

